الجامعة اللبنانيّة

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإداريّة

العمادة

سيادة الدولة بين القانون والمصالح الدولية

"نموذجاً: الشرق الأوسط"

رسالة لنيل شهادة الماستر البحثي في القانون العام

اعداد

حسن محمود عبد الله

لجنة المناقشة

الدكتور كميل حبيب	**أستاذ مشرف**	**رئيساً**
الدكتور عادل خليفة	**أستاذ**	**عضواً**
الدكتور عقل عقل	**أستاذ مساعد**	**عضواً**

٢٠١٨

المقدمة

السيادة مفهوم قديم، تناوله فلاسفة العصور القديمة، ومنهم أرسطو، إلا أن السيادة بمعناها الحديث نسبياً ظهر في القرن الخامس عشر تقريباً أثناء الصراع الذي خاضته الملكية الفرنسية بقصد تحقيق الاستقرار الخارجي في مواجهة الإمبراطور والبابا، وتحقيق تفوقها على أمراء الإقطاع.

من أبرز مفكري السيادة "جان بودان" في كتابه "ستة كتب عن الجمهورية" عام (١٥٧٦)، حيث أخرج فكرة السيادة من بيت اللاهوت بشكل نهائي، وأصبح هناك إمكانية تناولها بالتحليل والدراسة، وأدخلها في النظريات الدستورية، وفصل بين الملك والسيادة، وجعلها عنصر مكون للدولة.

ارتبط نشوء الدولة ذات السيادة بنشوء الدولة القومية بعد معاهدة "وستفاليا سنة ١٦٤٨"، التي أنهت حرب الثلاثين عاماً الدينية في القارة الأوروبية. فهذه المعاهدة أقرب إلى مبدأ "سيادة الدولة" باعتبار هذه السيادة هي سلطة الدولة العليا والمطلقة على إقليمها القومي (Territoire national) دون تدخل من أية دولة أخرى. وقد أصبح هذا المفهوم ركن أساسي للدولة، إذ يجعلها في موقع القوة، بما فيها القمع والإكراه، والسلطان الوحيد الممتد على كامل حدود إقليمها وعلى أفرادها الذين يقطنون فيه.

إن السيادة مفهوم قانوني وسياسي، وقد واجه المفهوم التقليدي العديد من الانتقادات، حيث اعتبر بعض الفقهاء، وأبرزهم "ليون ديجي" (Léon Duguit) ، أن معيار السيادة معيار خاطئ من الناحية القانونية. والسيادة المطلقة بمفهومها الجامد ليس مرتكز تنطلق منها القواعد القانونية الدولية[١].

أيضاً، انتقد الفقيه الفرنسي "جورج سل" (George Sale) بشكل حادّ في معظم كتاباته قبل الحرب العالمية الثانية نظرية السيادة في مقاله في الدورية العامة للقانون الدولي التي كانت تحت عنوان "نقد نظرية الأعمال الوطنية في القانون الدولي العام"، وتحدث عن مفهوم "الإنسانية" كبديل لمفهوم

[١] عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص ٥٧.

"السيادة" في القانون الدولي العام، وكان أول مؤسسي النظرية الاجتماعية في القانون الدولي العام[١]، وذلك لتأثره بأفكار زميله السابق "إميل دوركهايم" مؤسس علم الاجتماع الحديث[٢]، أيضاً انتقد الفقيه الفرنسي "شارل روسو" السيادة المطلقة بإعطائه أبعاد قانونية محدّدة لنظرية الاستقلال، لتكون مصطلح بديل عن مصطلح السيادة[٣].

هذا، ومع ظهور ما سمي بـ"**النظام العالمي الجديد**"* على أثر انهيار الاتحاد السوفييتي، توسعت دائرة النقد للسيادة التقليدية، الذي أدى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجج وأسباب كثيرة ومختلفة وتحت مظلة التدويل والعولمة وغيرها، بحيث تمّ إخراج هذه المسائل بحكم واقع المجتمع الدولي من إطار الشأن الداخلي للدول إلى الإطار الدولي، وجعل اختصاصها مُناطاً بالمنظمات الدولية، وهذا بدوره مسّ بشكل كبير مفهوم السيادة المطلقة.

إذن، برز الشرخ بين النصوص القانونية الدولية الموروثة عن النظام الدولي القانوني القديم، والواقع والممارسات الدولية المعاصرة، بما فيها من تدخل فعلي مباشر بشؤون الدول الداخلية. وخير شاهد على ذلك ما شهدناها في ليبيا ودول أخرى، وما نشهده على الساحة السورية في ظل النزاع القائم هناك، وهنا تطرح الأسئلة من قبل المهتمين بشأن مفهوم السيادة وواقعها.

لقد طرأ على مفهوم السيادة تغييرات كبيرة مع نهاية القرن التاسع عشر حتى وصلت إلى شكلها الحالي، ولم تعد مجرد فكرة فقط أو مفهوم قانوني أو لغةً سياسية، بل احتلت العناوين الرئيسية في لغة

---

[١] صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، مطبعة دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٩، ص ٦٨٥.

[٢] عبد السلام هماش، العولمة وحقوق الإنسان، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٢، ص ٢٣.

[٣] شارل روسو، القانون الدولي العام، م٢، ١٩٧٢، ص ٨٦.

* النظام العالمي الجديد هو فكرة الرئيس الروسي غورباتشوف، التي تقول بالانتقال من مرحلة الصراع الأيديولوجي إلى مرحلة التعايش القائم على التعاون، وحل المشاكل الدولية بصورة سلمية إلى جانب اعتبار الديموقراطية قيمة إنسانية حقيقية وكبيرة يجب تكريسها وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي استغلت الولايات المتحدة الأمريكية كل إمكانياتها السياسية والاقتصادية والإعلامية للتبشير بالنظام العالمي الجديد، وفق الرؤية الأمريكية، وهو مصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطابه ومهمة ارسال القوات الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي.

القانون والسياسة، وأصبحت تعتبر بالنسبة للدولة من أهم مظاهر قوتها وقدراتها الشاملة، وأصبحت السيادة معياراً يلحق بالدولة لتمييز حالتها. فإذا كانت الدول تتمتع بـ "السيادة" فهي في حالة أمن ووحدة واستقرار، أما إذا كانت لا تحمل هذه الصفة فهي في حالة خطر وانقسام ومهددة بالتجزئة[١].

ولقد عرّف "جان بودان" السيادة في مؤلفه الشهير "**الكتب الستة عن الجمهورية**"، على أنها: "السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني، ما عدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية". ويشير "بودان" هنا على أن السلطة العليا هي سلطة دائمة، تدوم مدى الحياة، وبذلك تتميّز عن أي منحة للسلطة تكون مقصورة على مدة زمنية محددة، وتأسيساً على ذلك لا يمكن أن توصف السلطة المطلقة المؤقتة بالسيادة. أيضاً هذه السلطة لا تفوّض أو يُتصرف بها، وغير خاضعة للتقادم، وهي سلطة مطلقة لا تخضع للقانون، لأن صاحب هذه السلطة هو الذي يضع القانون ومن يضع القانون لا يمكن أن يقيّد نفسه، كما لا يكون مسؤولاً مسؤولية قانونية أمام أحد. وأبرز خاصية للسلطة المطلقة في نظره تكمن في وضع القوانين "سلطة التشريع". وهو فعلياً قام بوضع سيادة الدولة في صورة مجردة لكونها سلطة عليا لا تخضع لقانون، إذاً بهذا التحليل يضع السيادة في خانة السلطة المطلقة[٢].

وأيضاً يشير "جروشيوس" في كتابه "قانون الشعوب" إلى أن مفهوم السيادة يدل إلى أن كل دولة تملك قراراتها بنفسها، وبالتالي تصبح الدول متساوية السيادة[٣]، وهو بذلك يلبس المفهوم المعنى المطلق، وهذا يعطي الدولة الحق في شن الحروب بدون مبرر أو التنازل على سبيل المثال عن جزء من إقليمها أو ضم إقليم من دولة أخرى[٤]، وذلك يعتبر عملاً مشروعاً في ظل هذا المفهوم أي "السيادة

---

[١] أميرة حداثي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ٢٠٠٨، ص ١٥.

[٢] المصدر نفسه، ص١٦.

[٣] أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، مصر، ط٥، (٢٠١٠)، ص ٤٠١.

[٤] محمد المجذوب، القانون الدولي العام، مكتبة الحلبي، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٠.

المطلقة". وتؤكد كتابات "مكيافيلي" صاحب الكتاب المشهور "الأمير" هذا الأمر، حيث أن الأمير هو صاحب السلطان والنفوذ والقرار النهائي في الدولة. وهذا الأمر له انعكاسات كبيرة وكثيرة على مظاهر سيادة الدول الداخلية والخارجية، في ظل التحولات الدولية الراهنة. حيث برزت مفاهيم جديدة تعكس مقاربات تنال من الثوابت التي تكوّن مبادئ القانون الدولي الكلاسيكي.

تعتبر "العولمة" أحد هذه المقاربات، حيث تعرّض المجتمع الدولي للعديد من التغييرات العميقة خلال كافة مراحله، والتي تركت بصماتها على بنيته وهيكليته وشكله، وتتمثّل أهم تلك التغييرات في ترابط وتداخل وتشابك العلاقات بين أعضاء الجماعة الدولية، سواء من ناحية الأفقية أو الرأسية. هذا الترابط تتجلى مظاهره في عدم إمكانية استغناء الدول بعضها عن بعض في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والاقتصادية[١]. فكانت هذه الظاهرة من ناحية أولى نتيجة حتمية لانهيار نظام القطبية الثنائية لصالح نظام أحادي الفكر والسياسة، كما ساهمت في هيمنة النظام العالمي الجديد بما يحمل من أبعاد فكرية وسياسية واقتصادية[٢].

وإذا ما أخذنا جانب العلاقات القانونية، نجد أن ظاهرة التدويل أثرت بشكل مباشر على مفهوم السيادة، وذلك من خلال تدخل جهات خارجية في مسائل تعتبر الدولة ذات الاختصاص الأصيل فيها تحت عنوان أو ذريعة ما، وإن أقل ما يمكن أن يقال فيها، اتجاه الدول إلى ما يعرف بنظام الاعتماد المتبادل الذي أخذت فيه كل دولة على نفسها المساهمة في تحقيق مصالح المجموعة الدولية، وهو ما لا يتم إلا بالاعتراف بحد أدنى من الضوابط الضرورية لاستمرار سلامة العلاقات الدولية. وهذه

[١] أحمد أبو الوفا، مصدر سابق، ص ٣٩.

[٢] أميرة حداثي، مصدر سابق، ص ٣.

المعطيات الجديدة للنظام الدولي عملت على تغيير مفهوم السيادة الوطنية، ومضمونها ونطاقها بحيث يتم التخلي عن بعض الحقوق السيادية وفقاً لما يتطلبه الصالح العام الدولي[1].

١. إشكاليّة البحث

إذا كانت الدولة ذات السيادة ما هي إلا فكرة قانونية تنعكس عليها آثار التطورات الدولية بالتغيير والتحرير لمختلف خصائصها، فمن الأهمية بمكان التطرق إلى تحديد مفهوم كل متغير من هذه المتغيرات الراهنة كالعولمة والتدويل والنظام الدولي الجديد والتدخل الإنساني والاعتماد المتبادل، ومعرفة طبيعته وكيفية ظهوره ونشأته، ومدى تأثيره على العلاقات الدولية عموماً، وعلى السيادة كموضوع البحث خصوصاً.

يطرح هذا الموضوع إشكالية كبرى نظراً لأهميّته في وجود الدول، وهذه الإشكالية الأساس تتجلى في الآتي:

هل ما زالت السيادة في عصرنا الحالي بمفهومها القديم (أو التقليدي) سلطة مطلقة؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات:

- هل من الممكن في ظل هذه المتغيرات والمستجدات المعاصرة القول بأننا في عالم جديد يقضي بضرورة إعادة صياغة الكثير من الحقائق التي طالما اتسمت بالرسوخ والثبات والتي من أهمها: مبدأ السيادة؟
- إلى أي مدى يمكن القول بأن التطورات الدولية الراهنة قد غيّرت أو قلّصت من المفهوم المطلق للسيادة الذي ساد منذ القدم؟

[1] حسن صلاح محمد، الإشكاليات القانونية لمبدأ السيادة الوطنية وتطبيقاته في ظل النظام العالمي الجديد، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٦٣.

- إلى أي مدى تأثر مبدأ السيادة بالتحولات الدولية الراهنة؟ وماذا عن احتمالات مستقبل السيادة؟
- هل تأثّرت السيادة في المنطقة بالتحولات الدوليّة الراهنة؟

والواقع أن الإجابة على هذه التساؤلات تبدو ضرورية حتى يمكننا أن نحدد بدقة معقولة، طبيعة ودرجة القيود التي استجدت مع تلك المتغيرات.

٢. منهجية البحث

لقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي وذلك لرصد مختلف التطورات التي مرت بها السيادة الوطنية، وكذلك عرض التطورات التي مر بها النظام الدولي باعتباره مفهوماً له أهميته البالغة في هذا البحث. وأيضاً المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتوظيفه فيما يتعلق باعطاء وصف شامل للتحولات التي طرأت على النظام الدولي الراهن والمتمثل أساساً في : التدخل الدولي والنظام الدولي الجديد وظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة، وكذلك ما يعرف بالاعتماد المتبادل أو التعاون الدولي.

٣. أهمية البحث

ترجع أهمية الموضوع إلى أنه من المواضيع الحساسة والحالية، نظراً لتعرض السيادة لكل أنواع التعدي من خلال التطورات الدولية المتسارعة، حيث يمكن القول أن السيادة الوطنية للدول باتت تواجه وضعاً خطراً شهد تفاقماً واضحاً لقيود عرفتها هذه السيادة منذ وقت ليس بالقصير، إن لم يكن منذ نشأة الدولة الوطنية ذات السيادة أصلاً، ووصلت الأمور على هذا النحو إلى حد بات فريق من المحللين والمعلقين يتحدث عن زوال أو اختفاء ظاهرة السيادة الوطنية، وهو حكم مبالغ فيه. وإن كان ثمّة اتفاق على خطورة ما ألمّ بالسيادة الوطنية وخاصة للدول الصغيرة.

وهذه التطورات الدولية المتسارعة تدفعنا إلى اختيار هذا الموضوع، باعتبار أن السيادة مبدأ مقدس منذ زمن طويل، ومسألة انحسار سيادة الدول أو الانتقاص من سلطتها هو نوع من الانقلاب الجذري في العلاقات بين الدول، على اعتبار أن هذا التحول الجديد هو تغيير محتمل في شكل الدول ونمط الحكم المعتبر شرعياً، بحيث يمكن القول أن مثل هذا الانقلاب لا يقل في أهميته المستقبلية عن الانقلاب في التاريخ الأوروبي، الذي أدى في النهاية إلى انتهاء عصر وبداية عصر جديد، مع ما يرافق ذلك من بداية ظهور مفاهيم سياسية واقتصادية جديدة، أو مضامين جديدة لمفاهيم قديمة. فهذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة سواء بالنظر إلى شقه النظري أو الأكاديمي. وهذه الأهمية تكمن في الاطلاع المعمق على المفهوم الحقيقي للسيادة وكيفية تطوره ومدى تأثره بالمصالح الدولية أو المتغيرات الراهنة التي قلبت موازين العلاقات الدولية، ودرجة هذا التأثر.

٤. صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث عدم توفر الدوريات السياسية المعتمدة كـ (السياسة الدولية) في معظم المكتبات، وصعوبة الاعتماد على المراجع الأجنبية وخاصة باللغة الإنكليزية. ما دفع الباحث إلى إيجاد طرق بديلة للتواصل مع الدوريات عن طريق موقعها على شبكة المعلومات (الإنترنت).

أيضاً هناك خلط واسع في استخدام المفاهيم والمصطلحات التي تحتاج إلى تحديد مثل مصطلح العولمة والسيادة والسلطة والنظام العالمي والتنظيم العالمي والنظام الدولي..إلخ وغيرها من المفاهيم التي جرى التطرق إليها في هذا البحث.

٥.تقسيم البحث

تعالج الدراسة إشكالية احتفاظ السيادة في عصرنا الحالي بمفهومها القديم أو التقليدي ضمن قسمين، وكل قسم مقسم إلى فصلين على النحو التالي:

- **مقدمة**
- **القسم الأول : موقع الدولة في القانون الدولي.**
  - الفصل الأول: السيادة وقواعد القانون الدولي
  - الفصل الثاني : العولمة وسيادة الدولة
- **القسم الثاني: المصالح الدولية وسيادة الدول في الشرق الأوسط**
  - الفصل الثالث: السيادة والأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.
  - الفصل الرابع: استراتيجية النظام العالمي لاختراق السيادة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط
- **الخاتمة**

القسم الأول:

موقع الدولة في القانون الدولي

الفصل الأول: السيادة وقواعد القانون الدولي

يصف الفقيه الإنجليزي "هنسلي" (Hinsley)، في كتابه "السيادة" (La souveraineté) الدولة بأنها ضرب من خيال الفلاسفة، وهذا يشير إلى أن نظرية السيادة مرّت بمراحل متعددة، فبعد أن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقاً، فإن تطور العلاقات الدولية على مر الزمن فرض تعديلاً على هذا النطاق بصورة تدريجية.

يقول "براتراند بادي" (Bertrand Badie): "لم يكن مبدأ السيادة موجوداً دائماً، وأنه لا ينتمي إلى التاريخ بل إلى حقبة تاريخية معيّنة، وأن هذا المبدأ تم بناؤه من أجل التمييز المطلق بين الداخل والخارج، ولكن هذا التمييز بين الداخل والخارج أصبح نسبياً، فالتناقضات والتساؤلات وعدم اليقين، أصبحت ميزة المسرح الدولي الوليد".

في حين يرى آخرون أن فكرة السيادة فكرة حديثة نسبياً، فلم تكن معروفة بمعناها الحديث حتى القرن السادس عشر، وبدأت كفكرة سياسية تنادي بتقوية سلطة الدولة في مواجهة نفوذ الإقطاع في الداخل، وبالتحرر من الكنيسة والإمبراطورية الجرمانية في الخارج، فقد استدعى القضاء على نظام الإقطاع تصوير فكرة السيادة من الوجهة الداخلية بأنها السلطة العليا المطلقة التي تنفرد بها الدولة والممنوحة لحكامها في التصرف بشؤون إقليمها ورعاياها. واستدعى كذلك للقضاء على نفوذ الكنيسة والإمبراطورية الجرمانية، تصوير هذه الفكرة من الوجهة الخارجية بأنها القدرة المطلقة للدول على التصرف في الشؤون الدولية من دون الخضوع إلى أي سلطان خارجي.

بناءً على ما سبق سأتناول النصوص القانونية الواردة في القانون الدولي، بما فيه ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية التي تعترف صراحة بمبدأ سيادة الدول، وبين الممارسات الواقعية والفعلية التي قد تحدّ من هذه السيادة وقد تُشكّل مع بروز مبدأي الاعتقاد والاعتياد عرفاً دولياً يعلو على هذه النصوص من حيث التطبيق.

أولاً: مفهوم السيادة.

كما ذُكر سابقاً أن السيادة مفهوم قانوني–سياسي[١]، وهذا أدى بدوره إلى تعدد مفاهيم السيادة لدى الفقهاء، وخاصةً أنه لصيق بوجود الدولة الحديثة، وهو سمتها وأحد أهم خصائصها، فحين نقول أن الدولة كيان مستقل يتمتع بالسيادة، يعني أن الدولة تنظيم سياسي اجتماعي يحق له دون غيره احتكار أدوات القوة التي يحتاجها، بما في ذلك القمع والإكراه لفرض سلطته على مجمل الإقليم الذي يشكل حدوده السياسية، وعلى الأفراد الذين يقطنون هذا الإقليم[٢]. أيضاً المعروف أن قيام الدول الحديثة، يقاس بقدرتها على توفير النظام والأمن وحكم القانون وحماية حقوق الملكية[٣].

لا يزال هذا المفهوم يحتل مرتبة من الأهمية في حياة الدول، وله ارتباط وثيق ببناء وتطوّر هياكل الدول الحديثة. ولذلك تناولتها العديد من التعريفات، فكلمة سيادة اصطلاح قانوني مترجم من كلمة فرنسية (souveraineté) مشتقة من الأصل اللاتيني (Superanus)، ومعناه (الأعلى) لذلك يطلق البعض على السيادة السلطة العليا[٤]. وكلمة السيادة في اللغة العربية تعني رفعة المكانة والمنزل، المقدم على قومه جاهاً أو غلبةً أو أمراً، ويقال فلان سيد قومه والجمع سادة، وأصل السيد من ساد يسود سيادةً وخلاصة المعنى اللغوي للسيادة في اللغة العربية يدل على المنزلة والغلبة والقوة، والمعنى الاصطلاحي للسيادة فيه من هذه المعاني[٥].

---

[١] محمد طلعت الغنيمي، الوسيط في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٢، ص ٣١٨–٣١٩.

[٢] طلال العيس، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر، دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م. ٢٦، العدد الأول ٢٠١٠، ص ٥١.

[٣] فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة – النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة : مجاب الإمام، العبيكان، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤١.

[٤] حسين معلوم، المناخ العالمي الجديد والاهتزاز في (حواجز) الدولة – إشكاليات وتداعيات، دار ناشري للنشر الإلكتروني، مصر، ٢٠٠٥، ص٦.

[٥] لسان العرب، مادة سود ومادة زعم، مختار الصحاح مادة سود.

وعلى الرغم من التطورات الكبيرة في ميادين الترابط والاعتماد المتبادل وإنشاء المنظمات الدولية فإن المضمون الذي وضعه "جان بودان" (Jean Bodin) لمفهوم السيادة في أوائل القرن السابع عشر يتم اللجوء إليه من جديد من قبل عدد كبير من أعضاء المجتمع الدولي[١].

ولعلّ الوصف الذي أطلقه "جان بودان" (Jean Bodin) على السيادة في الدولة مشبهاً إياها بالعارضة الرئيسية للسفينة أقرب إلى الصواب حينما قال في كتابه عن (الجمهورية ١٥٨٣)، "فكما أن السفينة لا تكون إلا خشباً، ليس له شكل مركب عندما ننتزع منها العارضة الرئيسية التي تسند وتشد الجوانب والمقدمة والمؤخرة والسطح، كذلك الجمهورية إن لم يكن فيها قوة سيدة توحد كل أعضائها وأجزائها وكل أسرها وهيئاتها في جسم واحد"[٢]. في حين أن ابن خلدون يرى في مقدمته عندما تحدث عن أصول الحكم بأنها هي "العصبية القاهرة والغالبة لكل العصبيات الأخرى"، فهو بهذا المعنى يذهب إلى ما يعرف لدينا اليوم بسيادة الدولة بشقيها الداخلي والخارجي[٣].

ولقد اهتم بدراسة مبدأ السيادة فقهاء القانون الدولي، وذلك منذ أن ابتدعه "جان بودان"، حيث عرفها على أنها "سلطة عليا على المواطنين والرعايا"، والتي يرى أنها:

- أولاً: سلطة دائمة: غير محدودة في الزمن، وهنا فرق بين السيد والحاكم الذي تكون سلطته مؤقتة، وبذلك فهو ليس صاحب سيادة وإنما أمين عليها.
- ثانياً: سلطة غير مفوضة: هي سلطة لا يمكن تفويضها كما لا تخضع للتقادم.
- ثالثاً: سلطة مطلقة: لا تخضع للقانون لأن صاحبها هو الذي يضع القانون.

هذا وإن كان "بودان" قد عالج السيادة من زاوية الشؤون الداخلية وعلاقة الدولة بالمواطنين نجد "هوجو جروشيوس" قد عالجها من زاوية الشؤون الخارجية وعلاقة الدولة بغيرها من الدول. وبالتالي فإن السيادة عنده

---

[١] خلف غالب خلف السرحان، أثر تدخل منظمات حقوق الإنسان على مفهوم السيادة، ١٩٩٠-٢٠٠٥، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص ٢٥.

[٢] جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات، مصر، ط٤، ١٩٩٨، ص٢٨٥.

[٣] ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، دار العودة، بيروت، ص ١١٠.

تتركز في أنها السلطة السياسية العليا تتمحوّر حول الشخص الذي لا تتمكن أي إرادة إنسانية من نقص أعماله. في حين أن "هوبز" سلك طريق "بودان" في إطلاقه للسلطة صاحبة السيادة، والتي هي دائماً مطلقة ومنه فإن السلطان المطلق أي الدولة مالكة لجميع الأموال بحجة أن الأفراد قد تنازلوا للحاكم الذي اختاروه عن جميع حقوقهم، وبالتالي لا تكون لهم على الأموال حقوق وإنما مجرد امتيازات يقررها الحاكم ويسحبها كما يشاء.

وهنا يقول "بودان": "إن الأمير صاحب السيادة هو صورة الله في الأرض" وهذا التعبير حسب قوله، يجب أن يفهم بكل ما يعنيه، فهو يعني أن صاحب السيادة يسود الشعب كما يسود الله الكون[١].

ومن هنا يمكن إيراد مفهوم "جون بودان" و "توماس هوبز" للسيادة على أنه مفهوم محلي. فعلى المستوى الدولي يؤسس "بودان" بطرحه بشأن مفهوم القانون الطبيعي، ويقول بأن أصحاب السيادة "الحكام" مقيدون بالعقود والاتفاقيات المعقودة فيما بينهم. وعندما بدأ "بودان" و "هوبز" لأول مرة تطوير مفهوم السيادة وتقديمه في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان اهتمامهما الرئيسي منصباً على التأسيس لشرعية هرمية واحدة تكون مصدراً للسلطة الداخلية[٢].

إلا أن "جان جاك روسو" أورد في كتاباته مفهوماً جديداً للسيادة بقوله : " إن العقد الاجتماعي يعطي للمجتمع السياسي سلطة مطلقة على كل أعضائه، وهذه السلطة المطلقة التي تتولاها إرادة عامة تحمل اسم السيادة، والسيادة ليست سوى ممارسة الإدارة العامة لا يمكن التصرف فيها، وصاحب السيادة هو كائن جماعي لا يمكن لأحد أن يمثله أو ينوب عنه"[٣].

إذاً، السيادة صفة للسلطة، والسلطة ذات السيادة تشكل إلى جانب الإقليم والسكان أركان الدولة، ولا يمكن أن تكتمل الشخصية القانونية للدولة إلا بتوافر هذه الأركان الثلاثة، وإذا كانت السيادة إحدى أهم خصائص

---

[١] جان جاك شوفالييه، مصدر سابق، ص ١٨.

[٢] العتيبي بن جبر، مصدر سابق، ص ٥٦.

[٣] المصدر نفسه، ص ٥٧.

وسمات الدولة الحديثة، فإن من يملك السيادة هم الأفراد وفقاً لنظرية سيادة الشعب، أو الأمة بوصفها مجموع الأفراد وفقاً لنظرية سيادة الأمة.

وللسيادة مظهران: داخلي (السيادة في الدولة) وخارجي (سيادة الدولة) ويتمثل المظهر الداخلي بأن سلطة الدولة على إقليمها شاملة وسامية، لا تستطيع أي سلطة أخرى أن تعلو عليها في فرض إرادتها على الأفراد والهيئات داخل حدودها، أو في تنظيم شؤون إقليمها. فللدولة وحدها الحق الحصري في مباشرة كل الاختصاصات المتصلة بوجودها كدولة، وتمتع الدولة بالسيادة الداخلية، يبرر احتكارها لأدوات القوة اللازمة لتمكينها من القيام بوظائفها في إدارة الشأن العام وفي التشريع والقضاء[١].

أما المظهر الخارجي للسيادة فيتمثل في عدم خضوع الدولة لأية دولة أو سلطة أجنبية أخرى، بحيث تتمتع الدولة بالسلطة العليا عبر حدودها بما يؤمن استقلالها الكامل في مواجهة الدول الأخرى ويجعلها على قدم المساواة معها، وتتميز سيادة الدولة بمجموعة من الخصائص، فهي أصلية غير مشتقة من سلطة أخرى، وهي مستمرة ودائمة رغم تغير أشخاص الحكم، وتتميز سيادة الدولة بأنها سيادة عليا، لا يوجد أعلى منها، أو حتى مساوٍ لها، في التنظيمات الأخرى ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي داخل الدولة، إن السيادة بوصفها سلطة عليا، لا يعني بأي حال أن هذه السلطة مطلقة، ولا يتعارض في الوقت نفسه مع خضوعها لمبدأ سيادة القانون، ولا يبرر للدولة عدم احترام الحقوق والحريات، أو التدخل في مصالح الدول الأخرى[٢]. وهذا يعني أن مفهوم السيادة يجب التعامل معه بحذرٍ شديد ودراية، ويجب أن تتم ممارسته بدقة، فهو قد يفتح باب الاستبداد والطغيان، وقد يسمح للدول الأخرى بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة[٣].

---

[١] إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري، دراسة تحليلية للنظام الدستوري اللبناني، دار الجامعة، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ص٩٦.

[٢] باسيل يوسف باسيل، سيادة الدولة في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠١، ص ١٢٥.

[٣] حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص ٦٢.

يرى "روبيرت جاكسون"، أن الدولة ذات السيادة الكاملة: هي الدولة التي تتمتع باستقلال كامل في مباشرتها سيادتها الخارجية والداخلية، فلا تخضع في ذلك لسيطرة أو هيمنة أيّة دولة أو هيئة أخرى تحت أي صورة من الصور. وبذلك يترتب على مفهوم السيادة عدة آثار، منها سيادة خارجية وأهمها:

- تمتع الدول بكافة الحقوق والمزايا الكامنة في سيادتها.
- حرية تبادل التمثيل الديبلوماسي مع دولة أو دولة معيّنة.
- المساواة بين الدول.
- حرية الاشتراك في عضوية الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية.
- عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى.

ومنها سيادة داخلية: ويترتب عليها أن تكون للدولة على جميع ما يوجد على إقليمها من أشخاص وأشياء سلطة حرة كاملة لا تستطيع أي سلطة أخرى أن تحد منها أو تقييدها، ومن ذلك لها أن تمارس الآتي:

- حرية اختيار نظام الحكم المناسب لظروفها.
- حرية وضع الدستور الذي يحدد العناصر الأساسية للدولة والسلطات العامة فيها.
- حقوق الأفراد وحرياتهم العامة.
- العلاقات بين السلطات العامة وإصدار القوانين واللوائح.[1]

وهذان المظهران للسيادة لا يمكن الفصل بينهما، فإذا فقدت الدولة مظهر سيادتها الخارجية بخضوعها لدولة أخرى في علاقتها الدولية، فلا تكون ذات سيادة حتى وإن كانت تتمتع بكامل سلطاتها الداخلية في المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية[2]. وعلى ذلك قامت قواعد القانون الدولي العام التقليدي حيث تعتبر السيادة أحد

[1] أحمد أبو الوفا، مصدر سابق، ص ٤٠٢-٤٠٤.

[2] خرازي عزيزة، مصدر سابق، ص ٣٣.

أركان الدولة الثلاث، وبذلك ثبت مبدأ السيادة في منظومة المجتمع الدولي والعلاقات الدولية منذ معاهدة "وستفاليا (١٦٤٨)"[١].

وتكرر هذا المبدأ في المعاهدات الدولية إلى أن نصت عليه "المادة الثانية" من ميثاق الأمم المتحدة، مؤكدةً في فقرتها الأولى بالقول: "تقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها" غير أن مبدأ المساواة في السيادة الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة في المادة الآنفة الذكر ليس مطلقاً[٢]، فهناك العديد من الحقوق تتمتع بها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ولا تتمتع بها الدول الأعضاء الأخرى منها استخدام حق النقض (الفيتو) وحق تعديل الميثاق. وأن العلاقات بين أعضاء المنظمة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة[٣].

وقد أكد القضاء الدولي على مفهوم السيادة ضمن أحكام محكمة العدل الدولية في قضية "كورفو"[٤]، عام ١٩٤٩ م. بأنه : "ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساساً جوهرياً من أسس العلاقات الدولية[٥].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن السيادة تعتبر المميّز الرئيسي للسلطة السياسية للدولة ولأهمية هذا التمييز نجد أنه انتقل من كونه صفة إلى اسم فبدلاً من القول أن السلطة السياسية ذات السيادة أصبحنا نتحدث عن سيادة الدولة ليقصد بها نفس المضمون: استقلالية الدولة وعدم خضوعها لأي سلطة أخرى[٦].

وعليه فإن السيادة وفق هذه النظرية، هي وضع قانوني أو حالة قانونية تأخذها الدولة يُثبت للدولة عند توافر عناصرها المادية من مجموع أفراد الشعب وإقليم وهيئة ومنظمة حاكمة. ويكون للدولة نتيجة سيادتها الحق في

---

[١] حسن صلاح محمد ناصر، مصدر سابق، ص ٥٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ٦٠.

[٣] المادة (٧٨) من ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥.

[٤] الموقع الإلكتروني : http://towardsfreemind.blogspot.com/2012/05/blog- . تاريخ الدخول ٢٠١٧/٠٢/١٢.

[٥] حسن صلاح محمد ناصر، مصدر سابق. ص ٥٨.

[٦] أميرة حناشي، مصدر سابق، ص ١٩.

ممارسة كافة الاختصاصات المتعلقة بوجودها كدولة، سواء في داخل إقليمها وفي علاقاتها بمواطنيها، أو في خارج الإقليم في اتصالها بالدول والكيانات الدولية الأخرى في المجتمع الدولي[١].

ويمكن القول باختصار أن القانون الدولي وإن كان يعاني من نواقض وهو ليس نظاماً تاماً بأي حال من الأحوال، وهناك الكثير ما هو بحاجة إلى إصلاح وتعزيز لكي يصبح هذا القانون أكثر تفعيلاً. ولكن الأمر برمته يعتمد على الدول، إذ يمكن لكل من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ولجنة القانون الدولي أن تقترح ما تشاء من تعديلات لتحسين قواعد القانون الدولي وتفعيلها، ولكن أي تطوير مرهون في نهاية المطاف بالإرادة السياسية للدولة ذات السيادة[٢].

ونتيجة الانتقادات التي وجهت إلى نظرية السيادة، نجد هناك من يدعو إلى استبدال مصطلح السيادة بمصطلح الاستقلال، وإذا كان الفقه التقليدي يستند إلى فكرة السلطة والإرادة العليا المطلقة للدولة في تفسير وتحليل فكرة السيادة كمعيار للدولة، فإن الفقه الحديث يتجه اليوم إلى تفسير وتحليل المعيار الجديد للدولة "الاستقلال" في إطار النظرية العامة للاختصاصات الدولية، وهي النظرية التي وجدت فيها التيارات الحديثة في الفقه الدولي أساساً خصباً لتفسير وتكييف الكثير من الموضوعات والمسائل الخلافية في القانون الدولي العام[٣].

فالدولة المستقلة هي الدولة السيدة القادرة على ممارسة مظاهر سيادتها على الصعيدين الداخلي والخارجي بحرية دون تدخل من أحد. على هذا فإن مفهوم السيادة ينطوي على معنيين. من جهة أولى، السيادة تعني السلطة العليا والمطلقة (the absolute supreme authority) التي تتمتع بها الدولة لمزاولة وظائفها وممارسة صلاحياتها داخل إقليمها الوطني دون أن تنازعها أو تتدخل فيها أية دولة أخرى. وهذا، هو المعنى الأساسي والمركزي لمفهوم السيادة، وهو ما يطلق عليه تسمية السيادة الاقليمية (territorial sovereignty). ومن جهة ثانية، فإن السيادة تعني الأهلية (the capacity) التي تتمتع بها الدولة

---

[١] عبد الفتاح عبد الرازق محمد، مصدر سابق، ص ٥٠.

[٢] محمد علوان، القانون الدولي العام – المقدمة والمصادر، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٣٨.

[٣] عبد الكريم علوان، مصدر سابق، ص ٩–١٠.

للدخول في علاقات والتعامل على قدم المساواة، بندية وتكافؤ مع الدول الأخرى علي الصعيد الدولي. وهذا المعنى يرتبط بمفهوم الشخصية الدولية(the international personality) .[1]

ثانياً: إشكاليات مفهوم السيادة المطلقة

إن ما نشهده في الظروف الراهنة للمجتمع الدولي، وما يرافقه من تطور للقانون الدولي والعلاقات الدولية، لا يوافق ولا يتطابق مع نظرية السيادة المطلقة، ولقد عرّضها لانتقادات عديدة، أضف إلى ذلك جوهر قواعد القانون الدولي نفسه، حيث أن الدولة بالنهاية خاضعة لقواعد هذا القانون، وهذا ينافي حريتها وسيادتها، فمفهوم السيادة المطلقة كما ورد سابقاً يتناقض مع مفهوم الخضوع للقانون.

وقد شهدنا ونشهد إساءة استخدام نظرية السيادة كذريعة للاستبداد الداخلي مثلاً، أو للاستعمار على أساس أن الأراضي المستعمرة ليست دول ذات سيادة، ولهذا السبب رأت مجموعة من الفقهاء أن السيادة تعيق تطوّر القانون الدولي، وتعرقل عمل المنظمات الدولية التي ارتفع عددها بشكل كبير في الآونة الأخيرة منتصف القرن السابق، كما تؤدي إلى إفشال المساعي الدولية في الشؤون والمساهمات الإنسانية[2].

يطرح هذا الاتجاه مبدأ نسبية السيادة، انطلاقاً من القواعد الدولية التي تشارك الدول في وضعها، وتتقبلها برضى وحرية. ويعني ذلك الأخذ بسيادة الدولة في حدود الضوابط القانونية المشروعة تأسيساً على مبدأ السيادة وقواعد القانون الدولي، بحيث يكمل كل واحد منها الآخر[3]. وتعتمد السيادة الركيزة الأساسية التي تستند إليها هي نفسها، لأن التعايش الدولي يتطلب قيام كل دولة باحترام متبادل لمصالح وحقوق الدول الأخرى على أساس المساواة والمعاملة بالمثل[4].

---

[1] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، مصدر سابق، ص ٥٠.

[2] مجموعة من المؤلفين، السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٥٣.

[3] عبد الكريم علوان ، الوسيط في القانون الدولي العام، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص١٠.

[4] خلف السرحان، مصدر سابق، ص ٦٥.

فمبدأ السيادة المطلقة والذي كان سائداً منذ قرون لم يعد بالدرجة المتصورة نظرياً، فنشوء المنظمات الدولية بجميع أنواعها وتطور العلاقات بين الدول والمتغيرات المصاحبة للعولمة، وثورة التكنولوجيا، هذا ما حتّم تكييف مبدأ السيادة، وبالتالي تقييد الحقوق والصلاحيات والوظائف السيادية للدولة بما يكفل ويتفق مع مصالح المجتمع الدولي[١].

ولعلّ من أهم هذه المصالح التي صاحبت التطورات التي طرأت على القانون الدولي منذ صياغة ميثاق الأمم المتحدة، هو ابتداء الميثاق في ديباجته بعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة" حيث اتجه إلى أن مبدأ السيادة قد زال عنه طابعه العتيق المطلق، وأن الدولة في المجتمع الدولي المعاصر قد أصبحت دولة قانون تلتزم بأحكام دولية يحددها القانون الدولي.

يمكننا القول بأن التطوّرات الراهنة في ظل النظام الدولي، وعلى الرغم من أنها قد قلصت من السلطات والوظائف التقليدية للدولة، إلا أنها لم تأت على السيادة. صحيح أن السيادة تواجه في الوقت الحاضر وضعاً صعباً بسبب القيود والضوابط والشروط التي تفرض على الدولة في ممارستها لسيادتها إلا أنها بقيت على اعتبار أنها أداة ضرورية لتنظيم العلاقة بين الدول وهي ستبقى ما بقت الدولة القومية[٢].

كما إن عملية تدويل السيادة اشتملت على توسيع لأبعادها الخارجية، فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي، هي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة، واتسعت بصورة معينة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة وأهمها ألا يتسبب من جراء تلك الحقوق إحداث اضطراب في النظام العالمي، وفي كثير من الحالات التي حدث فيها ذلك، نرى أن مجلس الأمن قام باستخدام السلطات المخولة له متجاوزاً الحقوق التقليدية للسيادة[٣].

وعندما بحثنا وجدنا جملة من الانتقادات لنظرية السيادة وجهها فقهاء غربيين من أنصار المدرسة الموضوعية، أمثال كلسن، وليون ديجي، وجورج سل، حيث، يمكن تلخيصها بالآتي:

---

[١] حسن صلاح محمد ناصر، مصدر سابق، ص ٦٤.

[٢] المصدر نفسه، ص ٦٤.

[٣] طلال العيس، مصدر سابق، ص ٦٢.

١. إنه من الصعب التسليم بنظرية السيادة من الوجهتين العملية والقانونية، لكونها نظرية غامضة وغير مستقرة، حيث لم يستطع أنصارها، وخصوصاً الفقهاء التقليديون، تحديد مضامينها وأوصافها بشكل علمي دقيق.
٢. إن فكرة السيادة خيالية، إذ يذهب الأستاذ (جورج سل) إلى اعتبار فكرة السيادة فكرة خيالية أو تصورية تؤدي إلى استحالة منطقية.
٣. إن نظرية السيادة لا تستقيم مع أي نظام اجتماعي وسياسي، لما تقتضيه الحياة الاجتماعية في الجماعة من تقييد لحرية أعضائها وخضوعهم المتبادل حفظاً لكيانها وتحقيقاً لنموها وتقدمها.
٤. إن مصطلح السيادة مصطلح غير قانوني وغير ثابت، وبما أن الدولة هي ذات سلطة، لذلك فإن التأكيد على مصطلح السيادة يؤدي إلى المبالغة في سلطتها وتشجيعها على إساءة استعمالها.
٥. إن فكرة السيادة تتناقض وفكرة الخضوع للقانون، فإذا كانت السيادة تعني السلطة المطلقة، وإذا كانت الدول ذات السيادة، فبهذا المفهوم أنها (أي الدول) لا تكون في نفس الوقت خاضعة للقانون ويصبح معها القانون الدولي مجرد وهم.
٦. إن فكرة السيادة ومبالغة الدولة في التمسك بها، تقف عائقاً أمام تطوّر القانون الدولي العام، وقد أكد معظم الفقهاء الغربيين على هذا الجانب.
٧. إن مبدأ السيادة يشكل خطراً كبيراً على السلم والأمن الدوليين في عهد انتشار الأسلحة النووية.

أما موقف الفقه العربي من موضوع السيادة، فمنهم من شارك بالهجوم على هذا المفهوم، حيث اعتبروا أن منطق السيادة يتعارض مع القانون، لأنه في مجتمع منظم لا توجد سيادة، إلا سيادة القانون، ومن ناحية أخرى فإنه لا يتصور أن يوجد في مجتمع ما تعايش بين سيادتين، لأن ذلك يؤدي إلى تصارع وتصادم بينهما، إذ لكي يبقى أي منهما (ذو سيادة) فلا بد من أن يتولى أحدهما تحديد سيادة الآخر، وهذا ما يخل بمنطق السيادة ذاته، لأنه هذا يعني انحسار سيادة أحدهما لحساب الآخر[١].

ويرى جانب من الفقه: "أن نظرية السيادة وتطبيقاتها تشكل حجر عثرة في تطور القانون الدولي بشكل يساير التطور العظيم للمجتمع الإنساني، لأن السيادة كثيراً ما تشكل الدرع الذي تحاول الدول أن تحتمي ورائه لمنع

[١] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، مصدر سابق، ص ١٣٠.

نفاذ العديد من القواعد القانونية الحديثة، خاصةً إذا كانت هذه القواعد تتعلق بأمور كانت في الماضي تعتبر من اختصاصات الدولة الداخلية كحقوق الإنسان مثلاً"[١].

أما في المقلب الآخر، وتماشياً مع الواقع الجديد، حوّل الفقهاء فكرة السيادة المطلقة إلى السيادة النسبية المقيّدة محاولةً منهم لجعلها أكثر واقعيةً مع التنظيم الدولي المعاصر وما وصل إليه القانون الدولي العام من تطور، فحق السيادة هو حق الدولة أن تأتي ما تراه من تصرفات، وسيترك القانون الدولي لها حرية اتيانها، في سبيل الدفاع عن كيانها وحفظ بقائها.. إن حق السيادة حق في أصله مطلق، إلا إذا قام الدليل على تقييده، فهو عبارة عن حصيلة ما ينبغي للدولة من حريات بعد خصم ما استنقص منها بناءً على أحكام القانون الدولي[٢].

أيضاً ذهبوا إلى إن القيود التي ترد على السيادة، فهي لا تتنافى مع فكرة السيادة ذاتها، طالما أن الدول تخضع لأحكام القانون الدولي وتفرض تلك القيود بإرادتها، باعتبار أن الاتفاق بين الدول هو وحده الذي يشكل أساس القوة الإلزامية للقانون الدولي[٣].

غير أن هذا التحول لم يستطع دحض الانتقادات التي وجهت إلى نظرية السيادة، لأن السيادة في الأصل تعني الوصف المطلق وتستعصي طبيعتها على التقييد، أما استخدام مصطلح السيادة النسبية أو غير المطلقة، فيبدو أنه تلاعب بالمصطلحات أو على حد تعبير كلسن تناقض في المصطلحات.

فالإرادة (إرادة الدول) التي تقيد نفسها بقيود تحد من حريتها وسلطاتها لا تبقى سيدة بعد تلك القيود، فالقيود تتنافى مع الحرية التي هي سمة من سمات السيادة، فهي (أي الإرادة) تكون سيدة إلى الوقت التي تتنازل عن تلك الحرية والسلطات، أما بعد ذلك فهي تفقد سيادتها، وبالتالي فإنها من الأولى أن توصف بشيء آخر غير وصف السيادة. لذلك ذهب البعض إلى مصطلح الإستقلال، لكونه أكثر ملائمة لوصف حقيقة الدولة.

---

[١] محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام، مطبعة الكتب الجامعية، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢، ص ٤٢.

[٢] محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام، منشاة المعارف الإسكندرية، ٢٠٠٩ن ص ٥٨٦.

[٣] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، مصدر سابق، ص ١٣٢.

كما أن التأكيد على إرادة الدولة في تقييدها بقواعد القانون الدولي يؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع القانونية في المجتمع الدولي وإلى هدم القانون الدولي من أساسه، حيث بإمكان أية دولة أن لا تلتزم بقواعد القانون الدولي، بمجرد الإعلان عن عزمها على عدم التقيّد بها، طالما كان التزامها بقواعد القانون الدولي ناشئاً عن إرادتها وحدها، فهي بذلك تستطيع أن لا تلتزم بها في أي وقتٍ تقتضي إرادتها أن لا تلتزم بها. ومن جانب آخر فإن إسراف الدول في الاعتداد بإرادتها ومبالغتها في تأكيد التمسك بسيادتها، لا تعد عقبة أمام تطور القانون الدولي وحسب، بل أنها تقف حائلاً أمام تطبيق ما هو موجود حالياً من القواعد أيضاً، ويظهر هذا جلياً في امتناع الدول عن الأخذ بنظم القضاء المقرر في القوانين الداخلية، إذ التقاضي فيما بين الدول في ظل القضاء والتحكيم الدوليين لا يزال مرهوناً بقبول الدول لولاية المحكمة للنظر في النزاع الذي تكون طرفاً فيه[1]. بمعنى آخر أن القضاء الدولي لا يستطيع تطبيق قواعد القانون الدولي في أي نزاع بدون موافقة الدول أطراف النزاع، وعادة تؤثر الدول من خلال التسوية السياسية أو الدبلوماسية على التسوية القضائية، وهذا قد يؤدي إلى عدم تطبيق قواعد القانون الدولي، بما يعنيه ذلك من الانتقاص من قيمة هذا القانون ذاته، إذ القيمة الحقيقية لأي قانون تكمن في احترامه وتطبيقه[2].

والملاحظ في وقتنا الحالي، أن الاتفاقيات التي تدار بين الدول، سواء اقتصادية أو ثقافية أو..إلخ، أدت إلى تنازل هذه الدول عن جزء من سيادتها لصالح سلطة إدارية تتمتع باختصاص قانوني مستقل عن الدول المشكّلة لها، ويُرى كذلك ظهور العديد من المنظمات الدولية الإقليمية التي تتمتع بسلطة فوق سيادة الدولة مثل الاتحاد الأوروبي، وأيضاً قيام المنظمة الدولية بعمليات حفظ السلام التي تدير من خلالها إقليماً مأهولاً بالسكان، وعندما أراد فقهاء القانون الدولي إطلاق وصف شامل لهذه الحالة باختلاف صورها، كان النقطة الأساس في ذلك معاكسة مفهوم سيادة الدولة، فالعمل الدولي المشترك في هذه الأحوال أطلق عليه مصطلح "التدويل"، فالتدويل يعني بالحتمية مناقضة لفكرة السيادة، وهذا يتطلب من الباحث دراسة ظاهرة التدويل من حيث نشأته وصوره.

---

[1] هارولد كورلاند، الأمم المتحدة كيف؟، ولماذا، ت. عبد الفتاح الميناوي، مكتبة النهضة العربية، ١٩٦٢، ص ٣٠٥-٣٠٦.

[2] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، مصدر سابق، ص ١٣٢.

ثالثًا: قواعد القانون الدولي وسيادة الدولة

من حيث المبدأ، لا يهتم القانون الدولي المعاصر بتنظيم العلاقات بين الدول فقط، وإنما يهتم أساساً بحماية الكائن البشري وضمان احترام حقوقه[١]، والتطورات الاجتماعية الدولية الراهنة قد انعكست على تطور مفهوم السيادة، فالانتقال من حالة العزلة إلى حالة التضامن، الذي أخذ يظهر في شكل قواعد وعلاقات تعاون بين الدول لمواجهة الحاجات والمصالح الوطنية المتزايدة، أدى إلى تشريع قواعد قانونية دولية جديدة، أفرغت مفهوم السيادة من مضمونها المليء بامتيازات السلطة المطلقة، وكان هذا التخلي عن بعض حقوق السيادة الوطنية بحكم الضرورة وليس اختياراً بإرادة الدولة، نتيجة للتطور المستمر للجماعة الدولية.

أ. التدويل ومبدأ السيادة

يقيّد نظام التدويل مبدأ السيادة ويصادر صلاحياتها[٢]. ومما لا شك فيه أن ظاهرة التدويل تتعارض مع فكرة السيادة التقليدية التي تقول بالحرية المطلقة للدول في التصرف داخل إقليمها، والواقع اليوم أنتج مفاهيم جديدة على خلاف ذلك، حيث أخرج الكثير من المسائل إلى الدائرة الدولية، بناء على ذلك سنتحدث عن ظاهرة التدويل وصورها.

١. التدويل

تدخل كلمة التدويل في قاموس القانون الدولي، والعلاقات الدولية العامة، ويشوب هذا المصطلح الكثير من الإشكاليات القانونية، والصراعات السياسية، والتغيرات الاجتماعية التي أصابت المجتمع الدولي، والمبادئ

---

[1] Pablo Antonio Fernadez Sanchez, «La Violation grave des droits de l'homme comme une men - (١٩)
ace contre la paix,» Revue de Droit International, vol. 77, no. 1 (1999), p. 24.

[٢] رائد فوزي داود، فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٣، ص ١٣.

الحاكمة للقانون الدولي في القرنين التاسع عشر والعشرين. فغدا التدويل ظاهرة واسعة النطاق في المجتمع الدولي[١].

لا بدّ لنا من العودة إلى آراء الفقهاء والكتاب الذين درسوا هذا المصطلح، حيث أن هناك إشكاليات تطرح حول هذا المصطلح، ومنها غياب معاهدات دولية تعرّف هذا المصطلح، فالتدويل ليس نظاماً قانونياً قائماً ومستقلاً بنفسه، ويختلف عن الأنظمة القانونية المعروفة. ودراسة آراء الفقهاء والكتاب يدخلنا إلى متاهات عديدة، وتلزمنا بتوجهاتهم والفترة الزمنية التي كتبوا فيها، والزاوية التي تناولوا فيها هذا المصطلح، أيضاً لا بد لنا من دراسة الممارسات العالمية من قبل الدول والمنظمات الدولية للتدويل، وفي أي الظروف تم اللجوء إلى فكرة التدويل[٢].

بناءً على ما سبق، لا يوجد تعريف محدد للتدويل، أو اجماع حوله، بالنهاية هو اسم اشتق من الفعل (Intenationalize)، وهو: "نظام يطبقه فريق من الدول أو منظمة دولية على مدى معين، مدينة، قناة، إقليم، مناطق من المدن القطبي، أو البحري أو أعماق البحار أو مدى خارج الجو، أجسام سماوية، يحددها القانون الدولي دائماً، ولا يتضمن محتوى خاص محدد سلفاً، يمكن أن يعني إما استخدام الدول الحر المدى موضوع البحث وإما الاستثمار المشترك لبعض الثروات أو لبعض الخدمات، وإما تخصيص بعض الصلاحيات في المنطقة المدولة بجهاز دولي، ويمكن ذهاب التخصيص حتى ممارسة السيادة بدلاً من الدولة الإقليمية"[٣].

يعرف "يأديت مير" (Ydit Meir) التدويل عن طريق تعريفه للأقاليم المدولة بأنها: "مناطق مأهولة تنشأ لفترة غير محددة في صورة دول خاصة، حيث تمارس السيادة العليا فيها فعلياً مجموعة من الدول أو المجتمع

---

[١] عبد السلام هماش، مصدر سابق، ص ٢٩.

[٢] المصدر نفسه، ص ٣٠.

[٣] جيرار كورنو، معظم المصطلحات القانونية، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨، ص ٤٧٤.

الدولي المنظم ويتقيّد العنصر المحلي في هذه الأقاليم ببنود لائحة دولية – تعتبر بمثابة دستور– تفرضها عليه القوى التي تمارس السيادة العليا"[١].

كما تعرّف "هيلين تورار" التدويل بأنه: "إخضاع علاقة أو حالة للقانون الدولي محكومة سابقاً بالقانون الداخلي".[٢] وأنه مفهوم طرح في بداية القرن العشرين، يعني إضفاء الطابع الدولي. وطبق أولاً بصورة جوهرية على حالات واقعية كالمنازعات التي تدول بمشاركة عدة دول معنية فيها. ثم جرى الحديث عن التدويل لتشخيص تدخل منظمة دولية في الشؤون الداخلية لدولة، عندما يكون للتدخل آثار دولية أو لتحديد نظام إدارة إقليم من قبل إدارة دولية.

ومنهم من يرى أن التدويل هو إخراج المسائل القانونية من مجالها الوطني ومعالجتها بالمجال الدولي، كنتيجة لعدم ملائمة القواعد الوطنية لحل هذه المسألة، وإما لعدم قدرة الدولة القومية على علاج هذه المسائل بمفردها[٣].

٢. صور التدويل.

إن تدويل القانون هو نتيجة تعدد القواعد الدولية التي تحكم وضعاً ما، أو تحتوي على عنصر أجنبي، كما أن هناك العديد من الميادين التي دوّلت كونها موضوعاً لتعاون ثنائي أو متعدد الأطراف بين الدول، بوسائل تتركز بصورة جوهرية على الاتفاقيات الدولية. وإن نتيجة التدويل بالنسبة للقوانين الوطنية هو التوافق أو التنسيق المطرد للمفاهيم القانونية والأنظمة المرتبطة بها[٤].

لذا قد يتكوّن لدينا للوهلة الأولى من الصعوبة بمكان ما جمع كل هذه الصور المبعثرة للتدويل والتي إن جمعت قد تعطي مثالاً واضحاً للتدويل، وللتدليل على ذلك قد يكفي البحث عن آلية التدويل وليس القصد هنا

---

[١] خليل سامي علي مهدي، النظرية العامة للتدويل في القانون الدولي المعاصر – مع دراسة تطبيقية حول محاولات تدويل القدس، رسالة دكتوراه، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٥٣.

[٢] هيلين تورا، تدويل الدساتير الوطنية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠،ص ٦٣.

[٣] عبد السلام هماش، مصدر سابق. ص ٣٣.

[٤] هيلين تورار، مصدر سابق. ص ٣٦.

أنه توجد آلية واحدة ومنظمة ومتفق عليها للتدويل بين الدول، وإنما مجرد طرائق متعددة حسب المكان والزمان، بحيث تهدف في مجملها إلى تحقيق التدويل، تدويل القواعد الوطنية.

وسيتم الاكتفاء بذكر بعض هذه الصور والنماذج التي تقيد سيادة الدولة، أو تعمل على إيقاف أو تقييد نطاقها، وهي على النحو الآتي:

- **تدويل الدساتير الوطنية:**

تتجلى أسمى مظاهر السيادة الداخلية في ممارستها داخل نطاق الدولة وحريتها في تصريف شؤونها الداخلية، وتنظيم مرافقها العامة وفرض سلطاتها كافة على ما يوجد في إقليمها من أشخاص وأموال، وحقها في القضاء والتشريع. ولكن ما حصل في البوسنة والهرسك يغاير هذه الحقيقية، حيت تمت صياغة دستور البوسنة من خلال معاهدة "دايتون"، واعتماد بتوقيع هذه المعاهدة دون استفاء أو مصادقة البرلمان. أيضاً بعض الدساتير تتطلب من المحاكم أن تفسر الحقوق المعترف بها دستورياً طبقاً للمعاهدات الدولية لحماية حقوق الإنسان، كالدستور الأسباني مثلاً في مادته ١٠.[١]

- **المنظمات الدولية ودورها في تحديد السياسة الخارجية للدول.**

إن تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية، أجاز لها ممارسة اختصاصات تعود حصراً في السابق إلى الدول، كاعتماد أعمال انفرادية أو إبرام معاهدات. حيث يتعين على الدول أن تراعي الأعمال والمعايير الدولية في تعريف سياستها الخارجية. وضمن إطار أكثر خصوصية للاندماج الأوروبي فإن التعريف المشترك بالسياسة الخارجية بدأ يتكون. كما أن مجلس الأمن على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،[٢] حيث تشكل أفضل مظهر للقرارات الإلزامية التي تمارس ضد الدول تحت غطاء حفظ الأمن والسلم الدوليين[٣].

---

[١] رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٧١.

[٢] سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية والعالمية والإقليمية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ١٥٤.

[٣] هيلين تورار، مصدر سابق، ص ٣٧.

- **منظمات أخرى متخصصة في شأن من الشؤون الدولية**

مثل منظمة الصحة العالمية، وهي السلطة التوجيهية والتنسيقية ضمن منظومة الأمم المتحدة، فيما يخص المجال الصحي، حيث تصدر تعليمات للدول لمعالجة أوبئة وأمراض عالمية، أو ما تقوم به منظمة اليونسكو من مراقبة التزام الدول بقراراتها الخاصة بالتعليم وتطوير المناهج الدراسية، وفي هذا الجانب لا يمكن إغفال ما يسمى الوصاية الجديدة التي تقوم بها كلٌ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول وتقييدها ببرامج اقتصادية معينة من أجل قبول منحها قرضاً دولياً.[١]

- **مؤسسات المجتمع المدني (غير الحكومية).**

فوفقاً للمادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على: "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئة دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن". ولقد أخذت هذه المؤسسات في الآونة الأخيرة تلعب دوراً كبيراً لا يمكن إغفاله في تحريك الرأي العام العالمي اتجاه قضية من القضايا في داخل دولة ما[٢].

تمارس هذه المنظمات نشاطاتها في نطاق محدود أو غير محدود، كما أن نشاطها يمكن أن يتم داخل دولة أو داخل مجموعة من الدول، أي داخل نطاق إقليمي معين أو بالنسبة للعالم كله، كما أن بعضها قد يضم أعداداً كبيرة من الأعضاء والبعض الآخر لا يضم سوى عدد محدود من الأعضاء.

إن كل هذه الصور والنماذج الرسمية ومنها العفوية، تدل على أن سيادة الدول أصبحت على خلاف ما كانت عليه سابقاً من حيث مفهومها التقليدي بحيث يتم العمل على تدويل الكثير من القواعد القانونية الداخلية، وتلزم في كثير من الأحيان القاضي الوطني للجوء إلى القواعد القانونية الدولية لحل النزاعات المعروضة أمامه، خاصةً تلك التي ترتبط بالتطورات الحديثة على صعيد المجتمع الدولي.

---

[١] هيلين تورار، مصدر سابق، ص ١٦٠.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٦٥.

٣. التدويل والسيادة

إذاً، تقلص مفهوم السيادة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أدخل ميثاق الأمم المتحدة "السيادة" في دائرة التدويل من خلال الأهداف التي نصت عليها المادة الأولى منه، كما الآتي:

١. المحافظة على السلام الدولي باتخاذ إجراءات جماعية للحيلولة دون أي شيء يهدد السلام ويقمع أي عدوان ولفض أي نزاع قد يؤدي إلى تهديد السلام.
٢. تنمية العلاقات الطيبة بين الشعوب على أساس احترام مبدأ المساواة وحق تقرير المصير للشعوب.
٣. التعاون بين الشعوب من أجل حل المشكلات الدولية، سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية أم إنسانية.

فقد فرضت الأزمات المتفجرة التي عصفت بالعالم بعد قيام "منظمة الأمم المتحدة" عام ١٩٤٥ نمطاً جديداً في الاحتياجات السياسية الدولية، خصوصاً على صعيد حماية "السلام الدولي" من التهديدات التي تحدث داخل الدول أو فيما بينها، وتمتد تداعياتها السلبية إلى جسم المجتمع الدولي، ولمواجهة هذه الأخطار كان مجلس الأمن الذي تحددت مهمته "بصون السلام والأمن الدوليين" له وحده حق الفصل في المنازعات الدولية"[١].

وقد وافقت الدول الأعضاء جميعها أن تضع تحت تصرفه أية قوات مسلحة أو تسهيلات عسكرية يطلبها أو يتفق عليها.

وقد ذهب بعض الشراح والكتاب الدوليين إلى القول: إن عملية تدويل السيادة اشتملت على توسيع لأبعادها الخارجية، فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي هي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة، اتسعت بصورة معينة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة وأهمها ألاّ يتسبب من جراء تلك الحقوق إحداث اضطراب في النظام العالمي، وفي كثير من الحالات التي حدث فيها ذلك، مارس مجلس الأمن السلطات المخولة له متجاوزاً الحقوق التقليدية للسيادة.

[١] سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سابق، ص ١٣٦.

ويعدُّ وضع كوسوفو وتيمور الشرقية تحت السلطة الكاملة لإدارة دولية انتقالية "قبل منحهما الاستقلال" بتكليف من الأمم المتحدة من أكبر العلامات وضوحاً على وجود صورة للسيادة الدولية.

لذلك فإن شرط الاعتراف بسلطة الدولة العليا لم يعد يرجع فقط إلى الشعب ولكن إلى حقيقة أن الدولة ليست عنصراً للفوضى والاضطراب في المجتمع الدولي، ويعني مفهوم تدويل السيادة وجود نظام لمساءلة الدول في حالة تعسفها الشديد في ممارسة حقوق السيادة، وقد تأكد هذا الشرط الجديد لسيادة الدولة عندما صرح السكرتير العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" بأنَّه "لم يعد هناك حصانة للسيادة"[١].

ومن جهة أخرى نجد أن كوفي عنان في المشروع الذي طرحه على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (٥٤) يعد أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية التي تعد أساس العلاقات الدولية المعاصرة، ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد والمحفوظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم فهو يدعو إلى حماية الوجود الإنساني للأفراد وليس حماية الذين ينتهكونها، وبهذا الطريق يكون "أنان" قد أزال العقبات أمام المنظمات التي تباشر أعمالها في مشروع التدخل لوقف انتهاكات حقوق الإنسان دون تفويض من الأمم المتحدة[٢].

والحقيقة أن مفهوم السيادة بهذا الشكل لا يمكن أن يستقر ويستقيم، فليس هناك ما يبرر لأي دولة حتى ولو كانت دولة عظمى كالولايات المتحدة، والمتحدث الرسمي باسم حقوق الإنسان أن تدعي الحق في تغيير أي نظام سياسي في أي دولة أخرى.

بل ليس للأمم المتحدة نفسها مثل هذا الحق، ذلك أن القبول بهذا العمل لا يعني الحلول نفسها في تقرير مصيره والتحكم بمصالحه الخاصة، ولكنه يهدد أكثر من ذلك القاعدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام العالمي حتى الآن وهي سيادة الدولة وحريتها، ولا يغير من هذا كون النظام المستهدف نظاماً استبدادياً قائماً على القوة المحضة وناكراً للحقوق المعرفية والسياسية لمواطنيه جميعها.

---

[١] سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سابق، ص ١٣٧ .
[٢] رشاد عارف السيد، مصدر سابق، ص ٧٥.

ولكن من جهة أخرى إن رفض التسليم لأي دولة ولأي تكتل أو تحالف دولي مهما كان نوعه ومسوغات تشكيليه بالتدخل باسم المجموعة الدولية أو باسم مصالحه الخاصة لتغيير نظام سياسي استبدادي وظالم في بلد ما –لا يعني في الوقت نفسه– وينبغي ألا يعني القبول باستمرار مثل هذا النظام ولا يقلل من المسؤولية الدولية في عدم القضاء عليه، فمثل هذا السلوك لا يمكن أن يعني شيئاً آخر سوى النذالة والجبن وانعدام المسؤولية الجماعية على مستوى المجموعة الدولية بأكملها. ومن ثم ..فلا يوجد شيء يمكن أن يبرر اليوم استمرار نظم تجرد شعوبها من حقوقها وتسومها سوء العذاب بذريعة السيادة القومية تماماً.

كما أنه لا شيء يمكن أن يبرر ترك شعب يخضع للاحتلال ويجرد من حقوقه وموارده ومستقبله بذريعة الأمن أو الحرب ضد الإرهاب[١].

إذاً فلا يمكن لمبدأ المساواة أن يستقر إلا إذا رافقه مفهوم التضامن الإنساني الذي يحدد شروط استخدامه بحيث لا يتحول إلى أداة لإخضاع شعوب وجماعات وإذلالها وتسخيرها لخدمة أهداف خاصة، سواء أكان ذلك بالقوة المهيمنة أم بالتحالف والتآمر مع قوى خارجية، وهو حق يرتب على جميع الدول مشتركة واجب السعي لإنقاذ الشعوب التي اغتصبت حقوقها الأساسية المعروفة، سواء أكان ذلك من قوى داخلية أو خارجية.

والواقع أن تفاوت الدول من حيث الموارد والإمكانيات جعل بعض الباحثين يميزون بين السيادة كمفهوم قانوني بمعنى وحدة الخطاب القانوني وعمومية القاعدة القانونية الدولية بالنسبة للمخاطبين جميعهم بها ودون أدنى تمييز. والسيادة كمفهوم سياسي بمعنى القدرة الفعلية أو الحقيقية للدولة على رفض الخضوع لأي سلطة أخرى غير سلطتها هي، بالضبط مثل مفهوم المواطنة من الداخل، فقد تكون الدولة مستقلة قانوناً ولكنها عاجزة عن إشباع احتياجات مواطنيها، وهو ما يعرضها لضغوط وتأثيرات بعض الدول الأخرى، الأمر الذي يجعل استقلالها منقوصاً، ومن ثم تعجز عن مباشرة بعض مظاهر سيادتها.

وفي ظل العولمة تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية أكثر فأكثر لتأثير قوى السوق، وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة.

---

[١] طلال ياسين العيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الأول، ٢٠١٠، ص ٥.

ومن بين التطورات الدولية التي صاحبت العولمة تغير هيكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبين إلى نظام أحادي القطبية مع ظهور أفكار جديد تمهد لتعود القطبية الدولية؛ وذلك بظهور قوى دولية جديدة بدأت تأخذ مساحتها الدولية من خلال فرض وجودها الدولي المؤثر في ساحة الأحداث الدولية.

إن النظام الأحادي القطبية قد يؤدي إلى انتهاك سيادات الدول، ومن التغييرات الأخرى المصاحبة للعولمة الثورة الهائلة في وسائل الاتصال فقد ترتب عليها تقريب غير معهود للمسافات بين مختلف مناطق العالم، وأدى ذلك إلى أن أي حدث يقع في أي منطقة من العالم يكون له صداه في غيره من المناطق دونما اعتبار للحدود السياسية أو لمبدأ السيادة الإقليمية[١].

ب. التدخل الإنساني وإشكالية السيادة

إن تحديد مفهوم عدم التدخل يحتم علينا التطرق إلى مفهوم التدخل، وهو ليس بالأمر السهل، حيث يمكن أن نطبق وصف التدخل على مجموعة من الأنشطة، يحتمل كل منها وصفاً آخر، مثل التهديد بالقوة، تهديد السلام، انتهاك السلام، الدفاع الشرعي الجماعي، استخدام القوة، العدوان، الدفاع الفردي وسلوك التنفيذ الجبري إضافة إلى التدخل. وقد تتساوى هذه التعبيرات أو تتفاوت، أو يشمل بعضها البعض الآخر، وفي الوقت نفسه، فإن عبارة التدخل هي الأكثر عمومية من بين التعبيرات السابقة وإن كانت لا تشملها كلها.

فمجلس الأمن أخذ بالتفسير الواسع لمفهوم التهديد بالسلم والأمن الدوليين ليشمل النزاعات المسلحة الداخلية التي تعرف انتهاكات خطيرة وجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأصبح مبرراً شرعياً للتدخل الإنساني من طرف الأمم المتحدة وبناء على الفصل السابع من الميثاق[٢].

وإذا كان ذلك يوحي بأن التدخل في أوصافه السابقة، إنما يحمل طبيعة القسر باستخدام القوة المسلحة– وهو ما ترتكز عليه المعالجات الفقهية لموضوع التدخل – فإن هناك أشكالا أخرى يمكن اعتبارها تدخلا، رغم أنها

---

[١] طلال ياسين العيسى، مصدر سابق، ص ٧.

[2] Yann Kerbrat, *La Référence au chapitre VII de la charte des nations unies dans les resolutions à caractère humanitaire du Conseil de sécurité*, Travaux et recherches Panthéon-Assas Paris II. Droit - économie - sciences socials (Paris: L.G.D.J/Montchrestien, 1995), p. 12

لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة، فضلا عن أن مسألة تفسير الأنشطة السابق ذكرها يختلف اتساعها، بحيث يمكن الادعاء بالتدخل، انطلاقا من بعض العبارات ذاتها (كاستخدام القوة) بحيث لا يقتصر معنى القوة على القوة العسكرية أو القوة المسلحة، وإنما يتجاوز هذا الوصف إلى أنواع أخرى كالقوة الاقتصادية وما يرتبط بها من عدوان أو تدخل اقتصادي مثلا[١]. باعتبار أنه في حال فشل التدابير الوقائية لتفادي أو احتواء أزمة إنسانية أو صراع، لا يعني أن يكون العمل العسكري لازماً بالضرورة، إنما ينبغي أولاً حيثما أمكن، دراسة مسألة اتخاذ تدابير قسرية دون العمل العسكري، بما فيها على وجه الخصوص مختلف أنواع الجزاءات السياسية والاقتصادية والعسكرية.[٢]

والواقع أن التركيز الفقهي على التدخل العسكري، كان وما زال متعلقا بمسألة الأولويات، فإن أول اهتمامات القانون الدولي التقليدي والمعاصر على حد سواء تتمثل في حماية السلم والأمن الدوليين، من خلال استخدام الحلول غير السلمية للنزاعات الدولية، وهذا ما أدى– لفترة طويلة – إلى إهمال الأنواع الأخرى من التدخل أو على الأقل التغاضي عنها، سيما إذا ما نظرنا إلى حقيقة كون القانون الدولي القائم قانونا غربي النشأة يحمي مصالح الدول التي ابتدعته بالدرجة الأولى، ولما كانت هذه الدول مسيطرة على غيرها من الشعوب فإن الحديث عن تدخل غير عسكري وغير مشروع كان صعبا، فضلا عن أن الحديث عن عدم مشروعية التدخل العسكري إنما كان ينصرف حسب وجهة نظر البعض إلى الدول الأوربية فيما بينها وليس ما عداها من "الشعوب الهمجية" كما يسمونها.

ويمكن القول، إن مفهوم التدخل قد تنازعه اتجاهان، حاول جانب من الفقه أن يوفق بينهما باستحداث اتجاه ثالث.

الاتجاه الأول: وهو ما يمكن تسميته بالاتجاه أو المذهب المضيق لمعنى التدخل، ويرجع هذا الاتجاه في أصوله إلى أراء "جروسيوس"، الذي يقصر التدخل على السلوك المتسم بالعنف، وهو بمثابة الحرب، ولكي

---

[١] ياسر خضر الحواشي، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠١، ص١٥٣.

[2] Anne Peters, «Le Droit d'ingérence et le devoir d'ingérence: Vers une responsabilité de pro - téger,» dans: «Droits de l'homme: Souveraineté et Ingérence,» *Revue Marocaine d'Administration Locale et de Développement*, no. 37 (2002), p. 80.

يكون هذا السلوك مشروعا فإنه يجب أن يتصف بالعدالة، أي أن تكون الحرب عادلة، ومعيار عدالة الحرب يتوقف على الغرض منها، فإذا كان الغرض هو الحيلولة دون قمع الشعوب وقهرها، فإن الحرب تكون عادلة، أي أن الحرب تكون عادلة عندما يقصد منها منع المعاملة السيئة من الدولة لرعاياها[١]. ويطلق على هذا النوع من التدخل" التدخل الإنساني"، ووفق هذا الاتجاه فإنه ليس هنالك أي فرق بين التدخل والحرب[٢]. إن ما ينطلق منه أصحاب هذا الاتجاه هو ارتباط التدخل بالاستقلال، ولكنهم يرون أن الاستقلال لا يتأثر إلا بالتدخل القسري، الذي يتمثل باستخدام القوة العسكرية، وبالتالي فإن هذا النوع من التدخل يتسم بعدم المشروعية لأنه يهدد استقلال الدولة المستهدفة، أو سيادتها الإقليمية على أنه إذا كان هناك قبول من جانب الدولة المستهدفة فإن التدخل لن يتسم بعدم المشروعية. ويتضح من ذلك أن الفقه التقليدي يركز على التدخل بوساطة القوة العسكرية فحسب، ويجب أن يستهدف المساس باستقلال الدولة وسلامتها الإقليمية. بيد أن مفهوم الاستقلال ليس بسيطا إلى الدرجة التي يمكن القول بأنه لا يتأثر إلا من خلال التدخل العسكري. فالاستقلال السياسي يمكن أن يعني حرية الشعب في البلاد لاختيار شكل الحكم، أو يمكن أن يعني حرية تشكيل الحكومة دون ضغط أو تدخل مهما كانت أدواته.[٣] وبالتالي فإن الاستقلال يمكن أن يتأثر بأي نوع من أنواع التدخل سواء كان عسكريا أو اقتصاديا أو سياسيا. ولما كان هذا الاتجاه غير متوافق مع الواقع الدولي، الذي يشهد أنواعا أخرى من التدخل، قد تؤدي إلى النتائج المبتغاة دون استخدام القوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها، فإنه يمكن القول أن هذا الاتجاه يتسم بالقصور، حيث توجد صور أخرى للتدخل، غير التدخل العسكري، كالتدخل الاقتصادي والتدخل السياسي، لذلك فقد نحا الفقه الدولي إلى اتجاه أكثر رحابة[٤].

الاتجاه الثاني: وهو ما يمكن تسميته بالاتجاه الموسع لمعنى التدخل. وترجع أصول هذا الاتجاه إلى آراء "فاتل"، الذي استخدم التدخل بمعنى الوساطة لحل المنازعات الداخلية لدولة أخرى، أو بمعنى وساطة طرف ثالث بين دولتين متحاربتين. ويؤكد "فاتل" أن ذلك متناقض مع حرية واستقلال الدول الأخرى. بيد أن جانبا من الفقه المعاصر، وإن كان قد خفف من حدة هذا الاتجاه، إلا أنه يرى أن التدخل لا يقتصر على استخدام

---

[١] ياسر خضر الحواشي، مصدر سابق، ص ١٥٣.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٥٤.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٥٤.

[٤] المصدر نفسه، ص ١٥٥.

القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، وإنما يشمل أي فعل يؤثر في شخصية الدولة وسيادتها واستقلالها، فالتصرفات التي تمس سيادة الدولة واستقلالها، تتسم بعدم المشروعية سواء كانت هذه التصرفات القائمة على استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، أو لم تكن كذلك، أي أن التدخل يمكن أن يكون سياسيا أو اقتصاديا أو حتى على شكل دعاية هدامة، والأبعد من ذلك أنه يمكن أن يكون التدخل في صورة ظاهرها تقديم المساعدة للدولة المستهدفة، وباطنها ينطوي على تدخل في شؤونها الداخلية، وإحكام الرقابة على سياساتها الخاصة[١]. ويمكن القول أن التدخل بمعناه الواسع يشير إلى ممارسات خارجية تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة[٢].

ويذهب جانب من الفقه إلى التعويل على قوة الدولة لتحديد وقوع أو عدم وقوع التدخل، فالدولة العظمى يمكن أن تتدخل بمجرد القول، أما الدولة الضعيفة، فإن سلوكها لا يكون تدخلياً ما لم يؤثر فعلاً على الشؤون الداخلية للدولة المستهدفة. ولم يسلم هذا الاتجاه من النقد، إذ أن التدخل وفقا لهذا الاتجاه يمكن أن يكون أي فعل أو قول يتعلق بشؤون دولة أخرى. ورغم أنه لا يمكن إنكار القيمة الهامة لتوسيع نطاق مبدأ عدم التدخل، ضمانا لاستقلال وسيادة الدول، فإن المغالاة في هذا الاتجاه دفعت إلى وصف الدفاع عن عدم التدخل، بأنه دفاع عن الجمود وعدم التحرك[٣].

الاتجاه الثالث: وهو ما يمكن تسميته بالاتجاه التوفيقي، إذ يقوم على التوفيق بين الاتجاهين السابقين، ويميل أغلب الفقه القانوني المعاصر إلى هذا الاتجاه. فالتدخل يمكن – وفق الاتجاه التوفيقي – أن يكون بأي وسيلة، وهذا يعني أنه غير مقصور على التدخل العنيف أو القهري أو ما يسميه أوبنهايم بالتدخل الدكتاتوري، وبالتالي فإن التدخل يمكن أن يكون عسكريا أو غير عسكري. ويميل جانب من الفقه إلى استبدال فكرة التدخل القهري، بفكرة التدخل الإرادي.

---

[١] ياسر خضر الحواشي، مصدر سابق، ص١٥٥.

[٢] جوزيف س. ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٧ ، ص ١٩٢ – ١٩٩.

[٣] ياسر خضر الحويش، مصدر سابق، ص ١٥٦.

وهو ما يتطلب – حسب وجهة نظر آخر من الفقه – توافر نية التدخل لدى الدولة المتدخلة. وبعبارة أخرى فإن استبعاد صور التدخل غير العسكري لدى أصحاب الاتجاه الأول، لا يمكن التسليم به، كما أن اعتبار أي فعل أو قول لدى أصحاب الاتجاه الثاني، من قبيل التدخل، لا يتفق مع واقع العلاقات الدولية، لأن قبول هذا الرأي يعني مصادرة جميع أوجه العلاقات الدولية، ومن الواضح أن الاتجاه التوفيقي يبدو واقعيا ومنسجما مع العلاقات الدولية، فالتدخل يمكن أن يكون بأي وسيلة، ولا يقتصر على استخدام القوة المسلحة، وإذا كانت الأفعال المتسمة بالقهر أو الديكتاتورية، متلائمة مع التدخل العسكري، فإن التدخل القهري ربما يتناسب مع الصور الأخرى للتدخل (فيما لو قصرنا مفهوم القهر على القوة المسلحة)، لأن بعض صور التدخل لا تكون واضحة أو مباشرة.

وما يعنيه التدخل الإرادي هو أن الدولة المتدخلة تسعى إلى فرض إرادتها على الدولة المستهدفة وبحيث تؤثر على إرادة الدولة المستهدفة بالتدخل من خلال صيغة آمرة أو إلزامية[1].

ج. خرق السيادة بدعوى مكافحة الإرهاب

للحرب على الإرهاب ثلاثة أبعاد ظاهرة: بعد قيادي، إذ أنها حرب تخوضها الولايات المتحدة بشراسة كبيرة من أجل قيادة العالم على أساس الزعامة الأمريكية الأحادية، وبعد انتقامي من حيث أنها تنطوي على الانتقام الأمريكي للمذلة والهوان الناتج عن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ولهذه الحرب أيضا بعد وقائي بسبب تحويل الحرب ضد القاعدة في أفغانستان إلى حرب وقائية أو استباقية[2].

وقد أثارت أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ تساؤلات عديدة حول مسألة التدخل بدعوى مكافحة الإرهاب إثر الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك اليوم، ارتأت أمريكا أنها تعتبر نفسها في حالة حرب بسبب الاعتداء الذي وقع عليها، وأنها ستقوم بالرد دفاعا عن نفسها. ولذلك فإن هذه الهجمات باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها تشكل بدون شك تهديدا للسلم والأمن الدوليين كما أكدت ذلك قرارات مجلس الأمن. لكن على الرغم من تصنيف الإرهاب في خانة تهديد السلم والأمن الدوليين، وإبداء المجلس استعداده

---

[1] ياسر خضر الحويش، مصدر سابق، ص١٥٦.

[2] محمد تاج الدين الحسيني، المجتمع الدولي وحق التدخل، سلسلة المعرفة للجميع ، ١٨ الرباط، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٧.

لاتخاذ كافة الترتيبات للرد على أحداث ١١ سبتمبر ومحاربة الإرهاب، لم يقم المجلس نفسه بمباشرة إجراء محدد بموجب الفصل السابع، إذ يقتضي ذلك بالضرورة تحديد الجهة– الدولة – التي ينبغي أن توجه ضدها إجراءات القمع، الأمر الذي لم يكن متاحا بالنسبة للمجلس، حتى وإن كان تنظيم القاعدة هو الجهة التي وجهت إليها أصابع الاتهام، إذ لم يثبت أن حكومة طالبان وأفغانستان– الدولة– هي الجهة التي تقف وراء العدوان. غير أن تأكيد القرار على حق الدول في ممارسة حق الدفاع عن النفس ربما ترك الباب مفتوحا لتبرير ما أعلنته الولايات المتحدة من الحرب على الإرهاب بالأسلوب الذي ارتأته، على الرغم من نص القرار على مبدأ ممارسة حق الدفاع عن النفس ينبغي أن تكون بموجب الميثاق.

غير أن العمليات العسكرية للولايات المتحدة المنفردة أو بالاشتراك مع القوات المسلحة التابعة للدول الأخرى في التحالف العسكري ضد الإرهاب، لم تخضع لأي تحديد زمني أو لأي رقابة من قبل مجلس الأمن، وهما شرطان جوهريان من شروط الدفاع الشرعي بحسب مقتضيات ميثاق الأمم المتحدة. إن الحرب على الإرهاب هي حرب أمريكية الأهداف والمصالح، وتكاد تكون حربا صليبية جديدة بالمفهوم التاريخي للحرب، وهي من وجهة نظر القانون الدولي تستند إلى تبريرات تهدم المكاسب التي حققها القانون الدولي منذ إنشاء الأمم المتحدة، وهي مكاسب توصف بأنها مبادئ قانونية عالمية، كالمبادئ المتعلقة بتحريم استخدام القوة واحترام السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول ومبدأ عدم التدخل[١].

لقد تم إضفاء صفات الحرب العالمية على الحرب الجديدة ضد الإرهاب. وحسب تعبير وزير الدفاع الأمريكي سابقا "دونالد رامسفيلد"، أنه لن تنتهي هذه الحرب باحتلال منطقة أو بانهزام قوة عسكرية معادية، لأنها تتطلب عملية ضبط سياسي وأمني واستخباري على المدى الطويل وتحقيق الشفافية في الأنشطة السياسية والاقتصادية والمالية لجميع الدول، وهو ما يعني تجاوز لجميع المكتسبات التي حققها مبدأ السيادة القانونية للدول وخاصة المستضعفة منها، على امتداد قرون عديدة بوصفه ركنا جوهريا في القانون الدولي.

إن الحرب على الإرهاب هي سابقة خطيرة في العلاقات الدولية من حيث إنها تعطي الولايات المتحدة وحلفائها فرصة ابتداع شرعية دولية جديدة موازية وبديلة عن شرعية الأمم المتحدة، فهذه الشرعية الجديدة المزعومة ستفتح الباب على مصراعيه أمام أي تدخل بدعوى الدفاع عن المبادئ أو المحافظة على المصالح

[١] محمد تاج الدين الحسيني، مصدر سابق، ص ١٣٨.

تحت ذريعة محاربة الإرهاب، وفي التواجد الدائم في منطقة مصالح حيوية واستراتيجية بالنسبة لأية مواجهة محتملة مع القوى الكبرى الأخرى كروسيا والصين أو مع القوى الإقليمية المجاورة كإيران وباكستان وأفغانستان. وهي بالإضافة إلى ذلك مقاربة تنطوي على صياغة جديدة لمبدأ التدخل الذي تتحصن وراءه الدول الصغيرة لحماية سيادتها الوطنية واستقلالها وبحيث يتم إضفاء المشروعية على التدخل الجماعي من خلال استثناء الحرب على الإرهاب من قاعدة تحريم استخدام القوة، ومن الخضوع للقيود والضوابط التي يفرضها القانون الدولي وذلك بدعوى ممارسة الحق في الدفاع الشرعي بصورة جماعية[1].

[1] عبد العزيز النويضي، "اشتراطية حقوق الإنسان : ربط المساعدة باحترام حقوق الإنسان في العلاقات بين الدول "، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد ١٨ ، ١٩٩٩، ص ٣٧-٣٨.

الفصل الثاني: العولمة وسيادة الدولة

لطالما كان شعار السيادة والاستقلال والحرية مطلب أساسي للشعوب والدول، فقد اكتسبت فكرة السيادة في ظل الدولة القومية مركزاً ممتازاً في السياسة الحديثة، وغدت شعاراً للكرامة الوطنية، إلا أن المشهد الدراماتيكي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية خلق تطورات أدت إلى تقليص دور السيادة الوطنية على حساب ما وصف بالعمل الجماعي في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة، حيث أصبح لممارسة حقوق الدولة في سيادتها شروط من وجهة المساءلة الدولية في نطاق التدويل وذلك بصرف النظر عن منظومة "القيم" التي تدور في فلكها.

لا شك أن العولمة ساهمت بشكل أساسي في تقويض السيادة الوطنية وتقليصها، وأصبحت العلاقة طردية ما بين تأثر سيادة الدولة بمتغيرات العولمة، والتغير في مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة. كما يمكن القول أن هناك علاقة عكسية محتملة بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات العولمة، فضلاً عن أثر الأخيرة على تجديد مصطلح التدويل فيما بين الدول وفي شتى ميادين القانون الدولي.

أولاً: تعريف العولمة.

إن اختلاف التعريفات يعكس الاختلاف في وجهات النظر الشخصية، أو الفكرية الذاتية، أو القومية أو الإقليمية، بما يحمله ذلك من اختلاف الرؤى والمصالح والخبرات التاريخية والسياسية، ومن ثم تظهر الخلافات والتناقضات التي تثري المعرفة ولكنها تُحدث كثيراً من البلبلة وعدم الحسم. لذلك سنعرض بعض التعريفات حول العولمة، وليس غريباً أن تختلف بشكل كبير عن بعضها بعضاً، كما سيتضح من التعريفات التالية:

عرّف صندوق النقد الدولي العولمة بأنها: "التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافةً إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والإنتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم"[١].

كما عرفها "العبدايمي" بأنها: "لا تخلو على العموم من شيئين: كثرة الوسائل الإعلامية، أو الوسائط، والسوق المشتركة"[٢].

يتحدث الشيخ محمد شمس الدين عن العولمة : "كما عرفت وكما يبدو من تطبيقاتها، فهي تقوم على اجتياح للثقافات الأخرى ومحوها محواً كاملاً، وإذا كان لهذه الثقافات من بقاء فسيكون بقاء فلكلورياً لمجرد الاستمتاع وليس لتنمية وإخصاب الذات الإنسانية، إنها سيطرة القوى الكبرى والغالبة، وهي إلى جانب السيطرة الاقتصادية والسياسية تمارس السيطرة الثقافية وتستخدم كل تنوع ثقافي في سبيل التنكيل بالآخرين وإرهاب الآخرين لأجل استتباعهم ثقافياً".

إن العولمة بالصيغة الأمريكية التي يحاولون فرضها على العالم لا تمثل تحدياً بقدر ما تمثل غزواً، فهي مشروع يتسلم واقع الهيمنة على السياسة والاقتصاد من جهة، وبالقدرة غير المسبوقة في توجيه الإعلام من جهة أخرى، كما أنها تتسلح أيضاً بالقدرة على التشريع على المستوى الدولي.

وفي سياق بحثه عن المعنى الحقيقي للعولمة يميز الإمام محمد مهدي شمي الدين بين مصطلحي النظام العالمي والعالمية، ففي رأيه أن مصطلح النظام العالمي هو لغة للتعبير عن طموح نحو إيجاد نظام سياسي عالمي تهيمن فيه أو تفرض فيه قوة وحيدة أو تحالف قوى هيمنة سياسية انطلاقاً من مصالحها المادية ونظرتها الفلسفية على اكبر قدر ممكن من دول وشعوب العالم، أما العالمية فهي تعبير عن مجال قد يكون بعيداً عن السياسة والاقتصاد بل هي تعبير عن التنوع الثقافي فالعالمية تعني الاعتراف بالتبادل الاعتراف بالأدوار بحيث يكون العالم منفتحاً على بعضه مع الاحتفاظ بتنوعاته ".[٣]

---

[١] محمد سعيد أبو عزوز، العولمة وماهيتها ونشأتها وأهدافها، دار البيارق، بيروت، ص ١٤.

[2] El abdaimi Mohamed, Mondialisation et emploi. I, primerie najah el jadida, casablanca 2000.

[٣] كميل حبيب، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ٤٢.

أما عبد الوهاب المسيريفيقول: "العولمة تجعل الغرب هو المركز، تجعل الإنسان الأبيض هو صاحب المشروع الحضاري الوحيد الجدير بالاحترام و البقاء ".[١]

البعض الآخر اعتبر العولمة " مزيجاً متبايناً من الروابط والعلاقات المتداخلة التي تتجاوز الدولة القومية (وضمنياً المجتمعات) وهو ما يصنع النظام العالمي الحديث. إنها تحدد عملية يمكن أن يترتب عليها أن يكون للأحداث والقرارات والأنشطة في جزء ما من العالم، نتائج مهمة بالنسبة إلى الأفراد والجماعات في أجزاء أخرى بعيدة حول الكرة الأرضية"[٢].

البعض الآخر اعتبر إن العولمة هي العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة معتمداً كل منها على الآخر بشكل متزايد، بسبب ديناميكيات التجارة في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتكنولوجيا، وهي ليست ظاهرة جديدة ولكنها استمرار للتطورات التي تتابعت لفترة طويلة من الزمن.[٣]

في حين قال مفكرون إننا لا نعيش في عالم بلا حدود ولكننا نعيش في عالم لم تعد الحدود تمثل فيه حواجز مادية أو فكرية في وجه فيض من التأثيرات العالمية في وجودنا اليومي ولهذا فإن العولمة وممارساتها جعلت الحديث عن الحدود ليس له معنى.

"إن العولمة متعددة الأبعاد فهي سياسية وأيديولوجية واقتصادية وثقافية، والواقع يشير إلى إمكانية عولمة كثير من الأشياء كالسلع والخدمات والأموال والبشر والمعلومات والتأثيرات البينية، وكذلك يمكن عولمة كثير من الأشياء المجردة كالأفكار والأعراف والممارسات السلوكية والأنماط الثقافية"[٤].

أن العولمة ظاهرة معقدة ظهر بشأنها العديد من الكتب لمؤلفين كثر منهم البراووكنغ (١٩٩٠) وروبرتسون (١٩٩٢)، وفريدمان (١٩٩٤) وغيرهم. وهي في الأساس ظاهرة اقتصادية ينتشر تأثيرها من

---

[١] عبد الوهاب المسيري، العلمانية والحداثة والعولمة، دار الفكر، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٥.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٥.

[٣] محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٨، ص ٥١.

[٤] محمد حاتم عبد القادر، العولمة ما لها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ١٩

الغرب في كل مجالات وثقافات المجتمع، فهي اخضاع العالم لقوانين مشتركة مع التوسع في استعمال التقنية الحديثة في كل شيء تقريباً[١].

ثانياً: مؤشرات العولمة

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات مؤشراً أساسياً لنظام العولمة الاقتصادية، ويبدو ذلك جلياً من خلال تصنيع منتجاتها في الدول الأخرى، حيث تستخدم اليد العاملة المحلية الرخيصة، وهذه الشركات منتشرة بسبب سهولة الاتصالات، والنجاح الكبير الذي تحققه على الصعيد العالمي.

وتعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية مؤشراً آخراً لنظام العولمة، فهي تملك خبرات وقوة مالية تفوق الحكومة والمنظمات الدولية الحكومية، بحيث توفر الكثير من المساعدات في شتى المجالات (التعليم، الصحة، التنمية، مراقبة تنفيذ الالتزامات الدولية)، وهي قادرة على منافسة الكثير من الحكومات. فبإمكان المنظمات غير الحكومية أن تتوجه نحو الشعب حول قضايا معينة كالبيئة والمعتقلين السياسيين مثلاً، دون الأخذ بعين الاعتبار رأي الحكومة المحلية في ذلك. وأخيراً، تمكنت المنظمات الدولية غير الحكومية من الدخول إلى صلب عمل المنظمات الدولية الحكومية والتأثير في عملية ترتيب أولوياتها ومحاسبتها أمام الرأي العام العالمي[٢].

المؤشر الثالث لبروز نظام العولمة يتعلق بعصر الاتصالات المذهل وما حققه على الصعيد الدولي، وهذا أحدث تغييراً جذرياً في التنظيم الاقتصادي الدولي، خاصة بما وفرته من أساليب عمل حديثة للشركات المتعددة الجنسيات وللمنظمات غير الحكومية.[٣] أيضاً تزايد دور المؤسسات المالية العالمية بشكل مباشر وخاصةً فيما يتعلق بتصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (التحول إلى اقتصاد السوق)، مما يساهم في زيادة النزعة نحو التحكم على المستوى العالمي في المجال

[١] جاكسون، ميثاق العولمة، ترجمة فاضل حبتر، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣، ص ٢٤.
[٢] كميل حبيب، التنمية بين نقمة العولمة وتنميتها، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٣٧، ٢٠٠١، ص١٢.
[٣] المصدر نفسه، ص١٣.

الاقتصادي، أو بعبارة أخرى انتشار الدولي لوضع المعايير. وهو ما تضطلع به بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وأخيراً المنظمة العالمية للتجارة.[1]

ثالثاً: الاختلاف بين العولمة والتدويل

تأتي العولمة (Mondialisation) في مقام العمليات الاقتصادية أولاً، ثم سياسية، ويتبع ذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية والقانونية...إلخ، أما جعل الشيء دولياً فقد يعني غالباً جعل الشيء مناسباً أو مفهوماً أو في المتناول لمختلف دول العالم. والعولمة تتداخل مع مفهم التدويل ويستخدم المصطلحان للإشارة إلى الآخر أحياناً، ولكن البعض يفضل استخدام مصطلح العولمة للإشارة إلى تلاشي الحدود بين الدول وقلة أهميتها. وتستخدم العولمة للإشارة إلى:

١. تكوين القرية العالمية: أي تحول العالم إلى ما يشبه القرية لتقارب الصلات بين الأجزاء المختلفة من العالم مع ازدياد سهولة انتقال الأفراد، والتفاهم المتبادل والصداقة بين "سكان الأرض".
٢. العولمة الاقتصادية: ازدياد الحرية الاقتصادية وقوة العلاقات بين أصحاب المصالح الصناعية في بقاع الأرض المختلفة.
٣. التأثير السلبي للشركات الربحية متعددة الجنسيات، أي استخدام الأساليب القانونية المعقدة والاقتصادية من الوزن الثقيل لمراوغة القوانين والمقاييس المحلية، وذلك للاستغلال المجحف للقوى العاملة والقدرة الخدمية لمناطق متفاوتة في التطوّر، مما يؤدي إلى استنزاف أحد الأطراف (الدول) في مقابل الاستفادة والربحية لهذه الشركات.

وتتمثل أهداف العولمة من خلال جعل العالم وحدة سياسية، وتحول العالم لقرية كونية بواسطة الاعتراف بالفرد أينما حل خارج حدوده الوطنية بأنه معترف ومقبول به، وبسبب تلك الاختلافات في المعنى، وكون العولمة سلاحاً ذا حدين، أو عملية لها مميزات عظيمة وعيوب خطيرة في نفس الوقت، أصبحت العولمة

[1] Pierre de Senarclens ,Mondialisation ,Souveraineté et théories des relations internationales, Armand colin, Paris,1998, p 198.

موضوعاً خلافياً ومثيراً للجدل في شتى أنحاء العالم: أيضاً زادت الأفكار الخاطئة وانتشر التشويش عن الموضوع. وبسبب عيوب الإنسان خاصةً قلة الاعتدال، انقسم معظم الناس في العالم إلى قسمين:

- قسم يشجع الفكرة ويرى فيها كل خيرة وإيجابية، ولا يرى عيوباً على الإطلاق أو يرى عيوباً ويقرر بصورة حاسمة أن التغلب عليها كلها يسير؛ ومعظم هذا القسم من الدول المتطورة والغنية.
- قسم يشجب ويعارض الفكرة ولا يرى فيها إلا كل سلبية، ومعظم هذه الدول هي نامية وفقيرة.

وأهم ما يمكن قوله في قضية العولمة هي أنها فكرة في حد ذاتها، ليست إيجابية وليست سلبية، أيها أنها ببساطة فكرة لها تعريفها الخاص، ويمكن استخدامها في الخير والشر.

رابعاً: الدولة ومجالها الحيوي في عصر العولمة

إن المجال الحيوي حتى سنوات قريبة كان يتحدد من قبل كل دولة على حدة آخذة في عين الاعتبار مصالحها الخاصة. وهذا أدى إلى الصراع والتنافس وجعل القوة العسكرية هي الحكم النهائي. لهذا صار المجال الحيوي لكل دولة يتسع أو يضيق وفق القوة العسكرية للدولة.

والحقيقة هذا المفهوم للمجال الحيوي وجد تعبيره في الاستعمار. فالاستعمار هو استيلاء بالقوة على ما يراه بلد مجالا حيويا بالنسبة له. والقوة ليست فقط في الاستيلاء على المجال الحيوي. وإنما أيضا في الحفاظ عليه.

إذن الدولة هي الكائن الحي ذو حدود ديناميكية تتحرك بنمو الدولة، وإنها يجب أن تقوي نفسها بتوسع رقعتها لكي تستطيع البقاء[1].

أي الدولة لكي تحيى وتستمر لابد لها من النضال والعمل على توسع مجالها الحيوي. أي مجال نفوذها خارج رقعتها الأصلية. وهذا ما جعل الدول الأوروبية مثل بريطانيا وايطاليا وفرنسا وغيرها تبحث عن مستعمراتها، دون الاحتكاك بالدول المجاورة لها، أي طبقت هذا المنهج من خلال احتلالها للدول النامية مثل مصر وليبيا وتونس وغيرها من الدول العربية والإفريقية. وهذه الدول الأوروبية أصبحت تلعب دوراً بارزاً في السوق

[1] نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة ، دار غريب للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٢٦

الأوروبية المشتركة والتي تسعى إلى تحقيق الوحدة الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك تلعب دوراً بارزاً في النظام العالمي الجديد (العولمة).

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية للدول واتساع مجالات التجارة والصناعة وثورة المعلومات أعطى المجال الحيوي أبعاد جديدة. وقد صار جغرافياً أقلّ تحديداً. لأن الطرق التجارية ومصادر المواد الخام والطاقة والأسواق صارت مجالاً حيوياً مهماً.

لهذا المجال الحيوي هو تجاوز الدولة القوية على المساحات والفضاءات والحدود للدول القوية الأخرى، وبحجج وذرائع أوجدتها نظريات المجال الحيوي لبعض الدول الأوروبية كألمانيا وفرنسا وأمريكا. لهذا تعتبر العولمة امتداداً للمجال الحيوي القديم. لان العولمة مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية العالمية وان الكرة الأرضية " الكوكبة " أصبحت مجالا حيويا للرأسمالية العالمية التي تمثلها الشركات متعدية الجنسية والوحدات السياسية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية[١].

أي حدثت تغيرات وتحولات عميقة وسريعة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبرزت في نهاية القرن العشرين التي أدت إلى تغيير جذري في مفهوم المجال الحيوي. وبالتالي المجال الحيوي هو مجال يجمع شركاء أندادا يتبادلون المصالح والمنافع وفيه يعترف كل شريك ويحترم هوية ومصالح الشركاء. إذن هو متعدد الأطراف يتمثل في تجمع الإمكانيات والموارد وتنسيق خطط التنمية والتكامل والتبادل التجاري وتعاون الموارد البشرية بين الشركاء. وان استخدام القدرة الإنتاجية والاستهلاكية عند شركاء المجال الحيوي الواحد للحصول على مكانه أفضل في ساحة العولمة[٢].

والخلاصة إن المجال الحيوي يعني نفوذ الدولة وسيادتها خارج رقعتها الأصلية وهناك عدة قوانين تحكم حركة الدولة في مجالها الحيوي. وهي أن مساحة الدولة تنمو وتتزايد بنمو الحضارة الخاصة بها. كما يتم من خلال عمليات الدمج والاستيعاب للوحدات الأصغر منها. بالإضافة إلى أن نمو الدولة واتساع حدودها عملية لاحقة

[١] محمد عبد المجيد عامر، دراسات في أسس الجغرافية السياسية والأوضاع العالمية الجديدة ، الإسكندرية ، دار الدعوة ، ١٩٧٤ ، ص ١٩.
[٢] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٠٢

لمظاهر التقدم الأخرى الخاصة بسكانها مثل التجارة والأفكار وغيرها. وان الحدود السياسية هي الكائن الحي الخارجي للدولة الذي يعكس نموها وقوتها ويضمن لها الأمن والحماية.

خامساً: آثار العولمة على سيادة الدول

لا يكمن جوهر العولمة في مظهرها، بقدر ما هو في مضمونها، كونها تمثل المشروع الأيديولوجي لليبرالية الاقتصادية، فضلاً عن تجلياتها السياسية والثقافية، وفي هذا الإطار، تُطرح "الدولة المعاصرة" في ظل تدفقات العولمة وتجلياتها. فالبرنامج الاقتصادي لليبرالية الاقتصادية الجديدة يطالب ما دعاه (وفاق واشنطن وما بعده) الدولة الصغيرة، بالتحديد يطلب عدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي باعتباره يرتكز على قوانين السوق والحرية المطلقة لآلياتها، ويستبعد أي تدخل من قبل الدولة في السوق والإقتصاد بوجه عام.

إننا نشهد، كما يقول المفكر السيد يسين، ما أطلق عليه فكرة "اختطاف الدولة"، وهذا الاختطاف للدولة يراه في عصر العولمة ظاهرة جديدة، له صور متعددة، فقد يتم من خلال انتخابات ديموقراطية ينجح فيها حزب سياسي معين يقر أيديولوجيته على الدولة والمجتمع معاً[١].

إلا أن العولمة المعاصرة، لا تتيح "اختطاف الدولة" فقط عن طريق ديموقراطية مشوهة، وإنما هي تعمد، عن قصد وتصميم إلى تصغير الدولة، وتغيير دورها ووظائفها، وخاصة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة مباشرة لتبني فكر وسياسات الليبرالية الاقتصادية، وسيادة أيديولوجيا السوق التي تدعو إلى ما دعاه المفكر الاقتصادي البريطاني جون كراي "حكومات الأسواق الحرة"[٢].

على أن جلال أمين يطرح المسألة، من خلال التغير في دور الدولة، فهو لا يرى أن قوة الدولة تتراجع، بل يرى أن المسألة تتعلق بتغير في وظيفتها. ففي ظل العولمة، ومع تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، فإن على الدولة في العالم الثالث، أن تقوم بـ "تفكيك نفسها، وعليها إقناع الناس بتفاهتها وقلة حاجتهم إليها،

[١] السيد ياسين، أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٠٥.
[٢] جون كراي ، الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مكتبة الشروق، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص١٣.

وعليها أن تسلم مهامها ووظائفها القديمة الواحدة بعد الأخرى لتتولاها الشركات الدولية العملاقة أو المؤسسات الدولية التي تتكلم باسم هذه الشركات العملاقة وتعمل لحسابها"[1].

فالدولة عندما ترضى لنفسها الانخراط بالاقتصاد العالمي والالتحاق بالعولمة، هي "دولة تفكك ولا تبني، وإنما تترك مهمة البناء لغيرها، وهي تسلم أهلها للأجنبي ليفعل بهم ما يشاء". وهذه الدولة هي ما دعاه بـ "الدولة الرخوة" وهو اسم استخدمه في أواخر الستينيات المفكر (ميردال)، ومن سمات هذه الدولة انتشار الفساد وتجاهل حكم القانون، وتغليب مصالح الأفراد الخاصة على المصالح العامة.

على أي حال، فمهما كان حجم الدولة، أو دورها، فإن العولمة المعاصرة تطرح مسألة أخرى على جانب من الأهمية، وهي مسألة "سيادة الدولة" فمنذ الترويج للعولمة، أصبح هناك خطاب سياسي مغاير يستند إلى العقيدة الليبرالية، وينفي المفهوم التاريخي لسيادة الدولة التي تحولت إلى مجرد سلطة محلية للنظام العولمي.

إلا أن هناك العديد من المفكرين، يرفض الخطاب السياسي للعولمة، ويدعو إلى نماذج بديلة "أقل احباطاً من الناحية السياسية"، ويطالب بتقديم "المفاهيم السياسية التي تعيد تثبيت إمكانات التحكم الاقتصادي ودور الدولة الحديثة في مثل هذا التحكم"، كما يدعو أصحاب هذا الرأي إلى عدم وجود مسوغ للاعتقاد بأن قوى السوق سوف تنتصر دوماً وحتماً على "نظم الضبط"[2].

وهذا التراجع لمبدأ السيادة الوطنية للدول في عصر العولمة كان سببه التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية والنظم الدولية التي تتضمن قواعد وأحكام ملزمة لجميع الدول. كذلك الاتجاه المتنامي نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ونحو كفالة الضمانات الدولية. بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة في مجال تقنين قواعد المسؤولية الدولية وكذلك الاتجاه المتزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القومية، وظهور نوع

[1] جلال أمين، العولمة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٣.
[2] من هؤلاء بول هيرست وجراهام طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، ٢٧٣ الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١، ص ٤٠٠-٤٠٣.

من المشكلات الدولية التي تستلزم تكاتف الجهود الدولية للوصول إلى حلول ناجحة، كمشكلات البيئة والتلوث والطاقة والمياه والتصحر والإرهاب وغيرها[١].

إن كافة مظاهر "العولمة" هذه، لا تشطب دور الدولة كوحدة أساسية مكونة للمجتمع الدولي. قد تخفف من هذا الدور، لكن لا تلغيه، خاصة الارتفاع في عدد الدول إلى تزايد. صحيح أن المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية إلى ضمور، لكن هناك ردود فعل تُلحظ في الشرق والغرب، في الشمال والجنوب، وخصوصاً عند الدول النامية والمتخلفة[٢].

قد تفرض ثورة العلوم والتقانة الحديثة إلى مزيد من تشابك المصالح الدولية، لكنها ستقف عند بوابات الدول ولو بنسب مختلفة ومتفاوتة. فالمصالح الدولية ليست متوافقة دائماً، وكثيراً ما تتناقض. ثم أن الاختلافات الحضارية مستمرة، ولو أن التفاعل الحضاري إلى صعود ملحوظ[٣].

سادساً: العولمة والتغير في موازين القوى العالمية

يكاد يجمع الباحثون والمفكرون العالميون في الدراسات المستقبلية على أن هناك تغييراً في موازين القوى العالمية، بدأ يظهر في بنية المجتمع الدولي. فقد اتسعت دائرة العولمة في السنوات الأخيرة بعد التحولات الجارية في بعض البلدان التي كانت محسوبة ضمن العالم الثالث، وخاصة الصين والهند، وما أصبح يدعى "الدول الصاعدة".

ومع نهاية القرن العشرين، وخاصةً بعد أحداث أيلول ٢٠٠١، بدأ تتصاعد تساؤلات حول مستقبل النظام العالمي العولمي ومستقبل الرأسمالية، ومستقبل توزع القوى العالمية، وفيما إذا كان القرن الواحد وعشرين سيصبح قرناً أمريكياً، أم أن هناك الدلائل والإرشادات ما يعبر عن غير ذلك؟

---

[١] بول هيرست وجراهام طومبسون ، مصدر سابق، ص ٣٧.
[٢] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٢. ص ١٥٦.
[٣] المصدر نفسه، ص ١٥٦.

وكان المؤرخ الأمريكي "بول كيندي" قد نشر كتاباً عام ١٩٨٧ بعنوان صعود وسقوط القوى العظمى، تنبأ فيه بسقوط الإمبراطورية الأمريكية بالمعنى التاريخي للكلمة، بما يعني اضمحلال قوة الولايات المتحدة تدريجياً نتيجة عوامل داخلية بنيوية من جهة وصعود قوى عظمى منافسة، مثل الصين، من جهة ثانية.

وقد جاءت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عام ٢٠٠٨ لتكشف عن حقيقة الاقتصاد الأمريكي، وما يعانيه من عجوزات اقتصادية ومشكلات اجتماعية، تؤكد خلخلة الاقتصاد والمجتمع الأمريكي، وان استمرت بالمحافظة على تفوقها العسكري.

وفي عالم يسوده الشك وعدم اليقين، قد يصعب التنبؤ، بدون مجازفة، بمستقبل العلاقات العالمية، إلا أن وثيقة أمريكية أصدرها مجلس المخابرات القومي الأمريكي بعنوان "خريطة المستقبل الكوني" تركز على "العولمة" باعتبارها الظاهرة التي تملأ الدنيا وتشغل الناس. وقالت الوثيقة بما يشبه اليقين النسبي السائد أن العولمة "عملية غير قابلة للارتداد، وإن كانت تميل إلى أن تصبح أقل تأثراً بنشأتها الغربية"، إلا أن الوثيقة تذهب إلى أن العولمة قد لا تفلح في انتشال الإقتصاديات القاصرة في وضعها، مشيرة إلى "احتمال" أن تحاول الدول الآسيوية وضع قواعد جديدة للعبة التنافس العالمي، مما يعني "احتمال" تحوّل جوهري في الطبيعة الغربية للعولمة– إن صح التعبير– واحتمال أن تصبغها الدول غير الغربية بصفة أخرى نتيجة اختلاف الممارسات، مما يقدم احتمالاً بأن تستطيع الدول الآسيوية أن تغير من قواعد التنافسية الدولية[١].

سابعاً: التطورات الدولية المصاحبة للعولمة

إن من التطورات الدولية التي صاحبت العولمة تغير هيكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية تسيطر عليه قوتان عظيمتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إلى نظام أحادي القطبية تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة عليه. ولقد أثيرت تساؤلات حول أفضل انتظام يمكن من خلاله ضمان أمن سيادة الدولة. وذهب البعض إلى أن النظام أحادي القطبية يؤدي إلى انتهاك سيادات الدول، وعلى سبيل المثال لم يكن من الممكن أن يحدث لسيادة العراق وليبيا، وما يحدث لهما الآن من الانتهاكات لو استمر

[١] صدرت هذه الوثيقة عام ٢٠٠٤، وأشار إليها السيد يسين في مقاله عنه، في :الحياة ٢٠١٠/٠٣/٢٨.

النظام الدولي ثنائي القطبية. ويرى آخرون، أن العولمة ستؤدي حتماً إلى قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، وأن هذا النظام هو الذي سيحفظ سيادات الدول بقدر أكبر من النظامين أحادي وثنائي القطبية[١].

ومن المتغيرات المصاحبة للعولمة والتي أدت إلى انتهاك سيادة الدولة الثورة الهائلة في وسائل الاتصال، فقد ترتب عليها تقريب غير معهود في المسافات بين مختلف مناطق العالم، وأدى ذلك إلى أن أي حدث يقع في أية منطقة من العالم يكون له صداه في غيره من المناطق دونما اعتبار للحدود السياسية أو لمبدأ السيادة الإقليمية. كما أدت الثورة الاتصالية إلى الارتفاع الكبير في نسبة السكان، داخل كل مجتمع أو أمة، التي تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به في نمط حياتها وتفكيرها.

كما أدت متغيرات العولمة إلى تشكيل خريطة وموازين القوة في النظام الدولي، بما يرجح أوزان القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية على حساب القوة العسكرية والديموغرافية، ولكن دون أن تفقد هذه الأخيرة مجمل ثقلها بالطبع. كما أعيد ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي فتراجعت القضايا التقليدية التي كانت تحتل مرتبة الصدارة في مرحلة الحرب الباردة مثل قضايا الصراع بين الشرق والغرب أو حتى بين الشمال والجنوب، وتقديم قضايا جديدة متعددة باتت تواجهها الجماعة الدولية ككل "تحت مظلة التدويل" مثل مشكلات الطاقة والتلوث البيئي والتصحر والتضخم والإرهاب وحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل وغيرها، وهي القضايا التي تتطلب جهداً دولياً جماعياً لمواجهتها، مما يتطلب بدوره التعامل مع مفهوم السيادة من منظور جديد[٢].

أ. تأثيرات العولمة السلبية.

تسببت التطورات الراهنة في النظام الدولي في حصول أزمة طالت كل أنماط الدول، وطرحت نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط، ولأزمات الدولة بأنماطها المختلفة وعلى تنوع درجة تطورها السياسي ومستوى

---

[١] محمود خليل، العولمة والسيادة: إعادة صياغة وظائف الدولة، كراسات استراتيجية، العدد ١٦٣، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مركز الأهرام، القاهرة، شباط ٢٠٠٩، ص ١١-١٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٢.

نموها الاقتصادي، وأهم مظاهر هذه الأزمات على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الخارجي، وفيما يلي سرد لأهمها:

- في مواجهة العولمة ظهرت الجماعات اليمينية المتشددة والتي تنادي بالإنغلاق على الذات من أجل حماية هويتها الخاصة بها، وفي ذلك تحدياً لمفهوم سيادة الدولة على أجزاء من إقليمه.
- أدى نمو المجتمع المدني إلى تهميش دور الدولة من خلال سحب بعض الوظائف منها، وإيلائها لفاعلين بارزين (كمجالات : الصحة، التعليم، الثقافة، النقل، المواصلات والبريد، إدارة السجون وخدمات الأمن الخاصة..)[١].
- أدت العولمة إلى تهديد الثقافة والحضارة المحلية الوطنية من خلال الاتجاه إلى نشر ثقافة كونية ونمط معين من الأفكار ليشمل الجميع، مما أدى إلى إيجاد حالة من الاغتراب بين الفرد وتاريخه الوطني وموروثاته الثقافية والحضارية. كما أدت إلى الضغط على الهوية والشخصية الوطنية المحلية وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية[٢].
- أسفرت ظاهرة تشكيل التكتلات الإقليمية عن نقل جزء من سلطات الدولة إلى هياكل الكيانات غير القومية[٣].
- أنهت الثورة الإتصالية احتكار الدولة للمعلومة التي أصبح من السهل الحصول عليها من مصادر متعددة.
- فرضت شروط التعاون الدولي صياغات محددة لقواعد اللعبة السياسية الداخلية، وقرنت مؤسسات التمويل الدولية منح مساعداتها أو منعها بالتنشئة الديموقراطية والتنشئة على ثقافة حقوق الإنسان.
- لم تعد هناك خطوط فاصلة بين الشأنين الداخلي والخارجي، ففكرة السيادة المطلقة لم تعد مقبولة كما سبق توضيحه. ولم يعد إطلاق يد الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشأن الداخلي أمراً مسلماً به

---

[١] عدنان السيد حسين، ، مصدر سابق، ص ١٢٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٢٣.

[٣] محمود خليل، العولمة والسيادة: إعادة صياغة وظائف الدولة، كراسات استراتيجية، العدد ١٦٣، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مركز الأهرام، القاهرة، شباط ٢٠٠٩، ص ١٢.

كما كان في الماضي، بل أصبح تدخل المجتمع الدولي في بعض الأمور التي كانت في الماضي شأناً داخلياً أمراً مقبولاً ويراه البعض ضرورياً وواجباً[1].

- نجحت بعض الشعوب بعد كفاح طويل من أجل الحرية أن تنشئ حكومات ومؤسسات قابلة للمساءلة من الشعب، ولكن العولمة بتحويلها السلطة من الدول إلى الشركات سمحت للبيروقراطيات الدولية بتقويض هذه المساءلة، فهي لا تخضع للمساءلة ولا تتسم بالشفافية، وبالتالي ليس هناك عجز ديموقراطي فقط في أوروبا، وإنما أيضاً في الولايات المتحدة واليابان وجميع اقتصاديات العالم المتأثرة بالعولمة.
- أصبحت الدولة مسؤولة مسؤولية دولية مباشرة ليس فقط عن أفعالها غير المشروعة التي يترتب عليها حدث ضرر مادي للدول الأخرى أو لمواطني هذه الدول، وإنما تساءل أيضاً عن أفعالها المشروعة، التي تصدر عنها إعمالاً لمبدأ السيادة وفق نطاقها الإقليمي التي يترتب عليها حدوث ضرر للغير. وعلى سبيل المثال: فإن قيام دولة ما بإزالة الغابات من مساحات شاسعة داخل إقليمها يجعل هذه الدولة مسؤولة دولياً في مواجهة الدولة أو الدول التي قد يتسبب هذا التصرف في إحداث خلل ظاهر للتوازن البيئي داخل إقليمها[2].
- ظهرت في ظل العولمة قوانين عابرة للحدود. وإذا كان الفكر القانوني التقليدي يرى في فكر التشريع مظهراً من مظاهر سيادة الدولة، فإنه قد حصر قوة التشريع تلك بالحدود الجغرافية التي تمتلكها الدولة، بمعنى أن مجال تطبيق هذه القوانين يكون محدوداً بحدود الدولة صاحبة التشريع فقط[3].

---

[1] حسن نافعة، نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين، صعود وانهيار التنظيم الدولي الحكومي، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ١٦-١٨.

[2] عبد الناصر زياد هيجانة، القانون البيئي، النظرية العامة للقانون البيئي- مع شرح التشريعات البيئية، ط١، دارا لثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٦٨.

[3] محمود خليل، مصدر سابق، ص ١٤.

ب. تأثيرات العولمة الإيجابية.

على الرغم من التأثيرات السلبية المتعددة للعولمة على سيادة الدولة، فقد كان لها بعض التأثيرات الإيجابية التي أدت في مجملها إلى تدعيم قدرة الدولة وسلطتها في مجال مباشرتها للمظاهر المختلفة الداخلية والخارجية، على حد سواء لسيادتها الوطنية، وكان أبرز مظاهرها ما يلي:

- فتحت التطورات الراهنة الباب واسعاً أمام زيادة قدرة الدولة على مباشرة، أو التوسع في مباشرة المعنى الإيجابي للسيادة والمتمثل في سلطة إبرام التصرفات القانونية تنظيماً لعلاقاتها مع الدول الأخرى ومع غيرها من أشخاص القانون الدولي.
- تتيح التطورات الدولية الراهنة للدول النامية فرصاً أفضل لتفاعل أكثر وأسرع، وتسمح لصوتها بأن يبلغ العالم المتقدم من خلال الاستفادة من ثمار الثورة الثقافية والاتصالية، والتسلح بمنطق الشرعية الدولية واحترام القانون في الدفاع عن قضاياها.
- هناك تأثيرات ذات طبيعة إيجابية وسلبية في آن واحد، فالنظام الجديد للمسؤولية الدولية الذي من شأنه أن يجعل الدولة مسؤولة دولياً في مواجهة دول أخرى لمجرد حدوث ضرر أو حتى مجرد مخالفة التزام دولي معين مما يعتبر تضييقا لنطاق السيادة الوطنية، له أيضاً مظهره الإيجابي المتمثل في تعزيز هذه السيادة، حيث يسوغ للدولة المتضررة جراء فعل معين منسوب إلى دولة أخرى المطالبة بإصلاح هذا الضرر طالما تحققت له شروطه الموجبة. وبعبارة أخرى، إذا كان من شأن هذا النظام أن يؤدي في الظاهر إلى الانتقاص من سيادة دولة ما، إلا أنه يقود في المقابل إلى تعزيز سيادة دولة أخرى.
- التطور الذي لحق بسلطات الدولة الشاطئية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢ التي أضافت إلى مسافة الـ ١٢ ميلاً التي مثلت أقصى عرض مسموح به قانوناً للمياه الإقليمية لكل دولة شاطئية مسافة أخرى تمتد إلى ٢٠٠ ميلاً بحرياً تباشر الدولة عليها وفي نطاقها سلطاتها. وجاء

هذا التطور نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم خلال العقود الأخيرة، وما ترتب عليه من زيادة قدرات الدولة في مجال استخراج الثروات من البحار واستغلالها بكفاءة أكبر[1].

بناء على ما سبق، يمكن ملاحظة الدور الأساسي الذي أدته العولمة في تغيير المجتمع الدولي، مما ساهم بصورة أو بأخرى إلى تجديد مصطلح التدويل وظهوره بعدة صور مختلفة من خلال آثارها الآنفة الذكر سواء السلبية أو الإيجابية على سيادة الدول. كما يمكن القول، أن ظاهرتي العولمة والتدويل كلاهما قد ساهمتا في انتشار المنظمات الدولية وازدياد أعدادها واختلاف اختصاصاتها واكتسابها للعديد من الصلاحيات التي كانت تعتبر من ضمن الاختصاص السيادي للدول.

[1] محمود خليل، مصدر سابق، ص ١٥.

القسم الثاني:

المصالح الدولية وسيادة الدول في الشرق الأوسط

الفصل الثالث: السيادة والأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

يهتم هذا المبحث في وعي الآخر – النظام العالمي – بالمكانة الاستراتيجية والجيوإستراتيجية للشرق الأوسط، لا بوعينا نحن بهذه المكانة، التي مازالت معطلة وغير مدركة، لعلنا نستطيع من خلال ذلك أن نفسر طبيعة العلاقة غير المتوازية والعدائية في أغلب الفترات، ما بين النظام العالمي وقيادته الغربية من جهة، ودول منطقة الشرق الأوسط وقواها السياسية من جهة أخرى. ويأخذ الشرق الأوسط مكانته في الاستراتيجيات العالمية لسببين، الأول: الأهمية الكبيرة للشرق الأوسط في استراتيجيات الهيمنة والسيطرة الكونية كمنطقة بينية.

والثاني: الأهمية الجيواقتصادية للشرق الأوسط (كمنطقة مكملة) للاقتصاد العالمي.

أولاً: الشرق الأوسط في العلاقات المكانية لقوى الهيمنة العالمية.

لا شك أن المكان والموقع الجيواستراتيجي يلعب دوراً مهماً وحاسماً في كثير من الظواهر الجغرافية والسياسية والاجتماعية، ليس باعتباره عنصراً ثابتاً استاتيكياً (أي ساكناً)، بل بوصفه عنصرا متحركاً ومتفاعلاً مع الزمان والإنسان بوصفهما عنصرين متحركين شديدي التغيير، ويجلبان معاً تغيرات جذرية على (المكان) فيحولاه من عنصر له صفه الثبات، إلى عنصر نشط ومتغير، يعطي قيمة إضافية للعلاقات المكانية، كعلاقة القلب بالأطراف، والقوى المهيمنة بمجالاتها الأرضية والبحرية.

فقد رأى أصحاب النظريات الاستراتيجية أمثال (ألفرد مانهاين، وماكندر، وهاوسهوفر) "بأن كل تاريخ الإنسانية يمكن اعتباره صراعاً دائما بين قوتين هما القوة البرية والقوة البحرية، التي تستخدمها كل دولة في صراعها مع دولة أخرى، وأن هاتين القوتين حاضرتان في كل الحضارات البشرية والصراعات الداخلية منذ

مرحلة الحضارات القديمة في أثينا وفي بلاد فارس وحتى الصراع بين إنكلترا والجيوش النابوليونية في بداية القرن التاسع عشر."[١]

أ. منطقة الشرق الأوسط كمنطقة بينية

ففي صراع الإمبراطوريات القديمة ظهر الشرق الأوسط كمنطقة بينية (الأمفيبية)[٢] صراع وأرض معارك بين قوى البر وقوى البحر، بين الفلاحين والملاحين، بين جماعات بحرية من سكان الجزر والسواحل، وبين مناطق برية داخلية، وقد شكل البحر المتوسط وما حوله مسرحاً وبيئة لكل الصراعات والإمبراطوريات القديمة.[٣]

كما وقد تطلعت قوة البحر أول ما تطلعت إلى التوسع الإقليمي في الأراضي المقابلة أو المجاورة أو المحيطة على اليابس. فكانت اليونان أول من مثل هذا النوع من التوسع في منطقة غرب آسيا، وآسيا الصغرى وشمال أفريقيا وليبيا ومصر والشام والعراق، وما يعرف بنظرية (وحدة البحر المتوسط) كالضفادع حول البركة، كما عبر أفلاطون في وصفه للإمبراطوريات القديمة حول المتوسط.[٤]

ثم تقدمت روما الإمبراطورية الإغريقية في كامل الشرق الأوسط والأدنى ووصلت (لوحدة البحر المتوسط) إلى منتهاها، وأخذ الصراع بين قوى البر وقوى البحر آفاقاً إقليمية جديدة مترامية.

"وبدأ الاحتكاك والتصادم بين قوى برية ضخمة متعمقة القاعدة، وقوى بحرية منتشرة، وبذلك بدأت المبارزة الاستراتيجية، وذاك الصراع التاريخي المرير الممطوط، وليصبح فيما بعد النغمة الرئيسة السائدة في صراع

---

[١] علاء طاهر، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، دار بلال للطباعة، بيروت، ط1998 م، ص ٧٤.

[٢] الامفيبية :هي المنطقة المتوسطة والحاكمة، كما الأنف في وجه الإنسان يقع في موقع متوسط ومشرف على الجهات الأربعة.

[٣] جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، القاهرة، ط ١٩٨٣ ،١ م، ص ١٩.

[٤] المصدر نفسه، ص ٢٠.

القوى الحديثة، كما وظهرت منطقة الشرق الأوسط كمنطقة بينية ضرورية يجب احتلالها والسيطرة عليها من كلا الطرفين."[1]

"كان ذلك في معادلة الصراع القديم بين أثينا وفارس، ثم تكررت نفس المعادلة في الصراع بين روما وريثة أثينا، والبارثيين ورثة فارس، وفي هذا الصراع تحاول كل من قوة البحر والبر الاستيلاء على المنطقة البينية في الشرق الأوسط، إلا انه نظراً لبعد مراكزها المتطوح، يقع شرق البارثيا(العراق) وغربه لروما (الشام ومصر)، بينما ظلت صحراء العرب بينهما منطقة حاجزيه.

ومرة ثالثه حين انكمشت قوة البحر من الإمبراطورية الرومانية إلى الإمبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية)، وورثت الدولة الساسانية قوة البر البارثية، تحققت نفس المعادلة في أطرافها الأساسية وبنفس النتائج بالنسبة للشرق الأوسط كمنطقة بينية."[2]

والنتيجة المهمة التي يمكن أن نخرج بها من هذه الصدمة المتواترة في الصراع، بين قوى البر والبحر، هي أنها قد أصبحت حساسة بالنسبة للمواقع البينية، التي تفصل بينهما وواعية باستراتيجيات الموقع، فقد شرعت قوى البر الداخلية، بحكم أنها شبه حبيسة في قارتيها، وبأنها مغلولة اليد في صراعها مع قوى البحر، التي تمتاز بمرونة الحركة وسهوله الانطلاق على الماء، ولا بد لها في مواجهتها من السيطرة على المناطق الفاصلة التي تتاخمها من ناحية، وتطل على البحر من ناحية أخرى، أو ما يعرف في العرف السياسي السائد الوصول للمياه الدافئة، بينما شرعت قوى البحر إلى إنشاء رأس جسر على الساحل الشرقي للمتوسط بهدف الهيمنة على المنطقة البينية (الأمفيبية).

فمجدداً وعلى لسان " كمبل بنرمان رئيس وزراء بريطانيا (١٩٠٥-١٩٠٩) قال من يسيطر على شواطئ البحر المتوسط – خصوصاً الجنوبية والشرقية – يسيطر على العالم". وقد دافع بقوة بنرمان عن فكرة إنشاء إسرائيل كرأس جسر وطليعة متقدمة للقوى البحرية[3].

---

[1] جمال حمدان، مصدر سابق، ص ٢٢.

[2] المصدر نفسه، ص ٢٣.

[3] برهان غليون، مصير الصهيونية بعد قرن من ولادتها، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، أيلول/سبتمبر 1998 م، عدد 75 ، ص48 .

وتأكيداً لهذا المفهوم نشرت مجلة (جينز) البريطانية المتخصصة بالشؤون العسكرية مجدداً قائلة" أن موقع إسرائيل الجيوبولوتيكي يشكل قاعدة خارجية للدفاع عن الغرب، وإن مركز الناتو العسكري والاقتصادي يمكن أن يوفر فوائد أمنية واقتصادية إضافية للدولة المضيفة (إسرائيل) جاء ذلك في معرض الحديث عن انضمام دولة الاحتلال الصهيوني إلى حلف الناتو."[١]

"وهكذا وجدت القوى البحرية نفسها محتاجة إلى اجتياح هذه المناطق لتطويق القوى البرية والوصول إليها، وبهذا وذلك، أصبحت منطقة الشرق الأوسط، منطقة بينية (الأمفيبية) بطبيعتها منطقة صراع وأرض معارك بين الطرفين القطبيين، أصبحت محصورة بين شقي الرحى تتنازعها هذه مرة، وتلك أخرى، واتضحت حساسية موقعها الاستراتيجي في هذا الإطار، ويؤكد ذلك الجغرافي والاستراتيجي جمال حمدان بقوله: ولا تتمثل هذه الخاصية كما هي متمثله في الشرق الأوسط، بحكم وقوعها بين فارس ووسط آسيا من جانب، وروما والغرب من جانب آخر."[٢]

وقد يبدو في هذا المنطق أن الشرق الأوسط ضحية لموقعه الجغرافي الوسط، ولا أمل له في السيادة، ولا مفر له من التبعية، إما لقوى البحر أو لقوى البر، وذلك بأمر من الجغرافيا، وبحكم من الطبيعة.

"بيد أن هذه القاعدة التي حكمت الصراع قديماً، كسرت وأصيبت بانقلاب استراتيجي جذري في العصور الوسطي مع صعود الإمبراطورية الإسلامية، كقوى (برمائية) صاعدة بدأت كقوة الخيالة والأباله، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى قوة (mobility) برية صحراوية تملك حركة بر وبحر معا تجمع بين موارد الفلاحين ومرونة الملاحين، باختصار قوة برمائية تتوسط قلب العالم القديم وسرّته، لقد خرجت عن وصاية الصحراء وقوى البر والبحر، لتضع قوى العالم الكبرى البرية والبحرية تحت وصايتها."[٣]

كما أن (حدة المحيط) الحقيقة التي تمخضت عن الكشوف الجغرافية قلبت المفاهيم، فقبلها كان العالم المعروف يتألف من يابس واحد ومحيطين اثنين، أما بعدها فقد أصبح العالم يتألف من محيط واحد ويابس

---

[١] سمير كرم، دولة لفلسطين تحت احتلال "الناتو"، صحيفة السفير اللبنانية، العدد ١١٥٠٥، بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٩.

[٢] جمال حمدان، مرجع سابق، ص ٢٣.

[٣] المصدر نفسه، ص ٢٩.

متعدد، ولم يكن بد أن يهز ذلك العلائق المكانية التقليدية، وقيم المواقع الجغرافية، والنسب الجيوماتيكية* geomatic بين القارات والأقاليم والدول، فما كان بالأمس بؤرياً مركزياً أصبح اليوم هامشياً متطرفاً والعكس.[١]

وكان أخطر مظاهر الانقلاب الجيوماتيكي للكشوف الجغرافية هو تراجع أهمية البحار الداخلية المغلقة وبروز أهمية البحار المحيطية (epi–continental) فإذا بالبحر المتوسط يفقد أهميته التاريخية ويتحول إلى زقاق مغلق، والشرق الأوسط إلى منطقة بينية مغلقة ببحارها الداخلية"[٢].

ومع الانقلاب الصناعي والتجاري وقفت البشرية جمعاء على أبواب عالم جديد، وانقلاب يعتبر أخطر نقطة انقطاع في تاريخ الإنسانية، حيث بدأ النظر للعالم ككل في ضوء وحدة الأرض، على أساس أن العالم قد سار عالماً واحداً ونظاماً سياسياً واحداً، وبرز الفكر الجيوبوليتيكي الذي يطوع الجغرافيا في خدمة السياسة والإستراتيجية، كما نشاء تسميته (النظام العالمي) متعدد الوجوه، ساعده في ذلك تقلص العالم واختزال المسافات، فأصبحنا نعيش في عالم صغير (منكمش)، فلم تعد هناك قارات متعددة بل قارة عالمية كما يسميها (ماكندر) العالم القديم وقارة صغرى هي (العالم الجديد)[٣].

وبعد تفكك الإمبراطورية الإسلامية، ونجاح النظام العالمي في القرنين الماضيين بإحداث انقلاب استراتيجي مضاد، أعاد الشرق الأوسط من جديد إلى صيغته القديمة منطقة بينية فاصلة بين القوى المتصارعة، الساعية للهيمنة والسيطرة على العالم.

فوفقاً للنظريات الإستراتيجية الحديثة يرى المفكر (هاوسهوفر) أحد رواد الفكر الجيوبوليتيكي أن نفوذ الدول المتصارعة على السلطة العالمية، تنتهي إلى مناطق حساسة هي مناطق الاحتكاك الحقيقي بين نفوذ دولتين،

---

* الجيوماتيك (قاموس أكسفورد الإنجليزي: هو رياضيات الأرض، وعِلم تحليل وتفسير البيانات ذات العلاقة بسطح الأرض.

[١] جمال حمدان، المصدر نفسه، ص ٥٠.

[٢] المصدر نفسه، ص ٥١.

[٣] المصدر نفسه، ص٥١.

وفي مثل هذه المناطق غالبا تبدأ المعارك السياسية والعسكرية، كما في الشرق الأوسط في دائرة النفوذ الروسي والأمريكي[١].

ومن هنا يظهر بوضوح أهمية الشرق الأوسط كالإطار، الذي يمكن من خلاله تطويق وحصار القوى المضادة للنظام العالمي وبالتالي الهيمنة على العالم.

ولا شك أن ظهور فكرة تقسيم الشرق الأوسط باعتباره منطقة بينية إلى دول قطرية حاجزيه لخدمة النظام العالمي إبان العهد الاستعماري، كان يهدف إلى وضع عوائق أمام القوى المعادية، فالدولة الحاجزية علاوة على أنها تتحمل الصدمة الأولى المباشرة للارتطام، يتحول سلوكها إيجابياً وتصبح في حاجة للنظام العالمي، لا كدولة شريكة، بل كدولة متعبة تابعة[٢].

ب. الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

تعني الجيوستراتيجيا المركز الإستراتيجي للمنطقة، وهي مرتكزة على ظروف بيئة طبيعية وأخرى بشرية واقتصادية. وتتكوّن من عوامل جغرافية، لا قيمة لها إذا لم تكن مستندة إلى قوى اقتصادية وسياسية واجتماعية وبشرية، تستطيع الاستفادة منها في السلم والحرب على السواء.

وتبرز الأهمية الإستراتيجية للمنطقة من خلال موقعها الذي يربط القارات الثلاث، أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وقد اعتاد كثيرون على تسميتها بمنطقة البحار الستة والمحيطان، ويقصد بالبحار الستة: البحر الأحمر؛ والبحر الأبيض المتوسط؛ والبحر العربي** وبحر إيجه؛ والبحر الأسود وبحر قزوين، أما المحيطان فهما المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، كما يطلق على المنطقة اسم منطقة القناة البحرية والخلجان السبعة والمضايق الستة، والمقصود في القناة هنا هي قناة السويس التي توصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر

---

[١] محمد رياض، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩ ، ط٢، ص ١٠٢.

[٢] المصدر نفسه، ص١٠٢.

** هو جزء من المحيط الهندي، يقع بين سواحل شبه الجزيرة العربية وشبه الجزيرة الهندية وتحده من الشمال إيران وباكستان ومن الشرق شبه القارة الهندية ومن الغرب شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي.

والمحيط الهندي، أما الخلجان السبعة فهي: الخليج الفارسي؛ وخليج عمان؛ وخليج عدن ؛ وخليج العقبة؛ وخليج السويس؛ وخليج سرت؛ وخليج قابس، أما المضايق الستة فهي: مضيق جبل طارق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي؛ ومضيق تيران الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي؛ ومضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط ؛ ومضيق هرمز الذي يوصل الخليج الفارسي بالمحيط الهندي؛ ومضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي؛ ومضيق الدردنيل الذي يربط بحر إيجة وبحيرة مرمرة، إذ تمثل هذه المضائق المكانة الإستراتيجية المهمة التي تتميز بها المنطقة[١].

هذه المواقع الإستراتيجية المهمة، جعلت الدول الاستكبارية السابقة والحديثة (الحالية)، تتسابق إليها وتتصارع فيما بينها من أجل السيطرة عليها. وقد ازدادت أهمية المنطقة، في نظر القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، منذ أن بدأ الإتحاد السوفييتي يوجه أنظاره نحو هذه المنطقة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بعد عزلته التي انتهت عام ١٩٤٨، وبذلك، أصبحت المنطقة في موقع شديد الحساسية بين الكتلتين الغربية والشرقية.

على المستوى الأوروبي تشكل المنطقة بعداً استراتيجياً لدول أوروبا الغربية وعاملاً مؤثراً على الأمن الأوروبي بصفتها الأقرب لها، كما أن نشوب أي حرب في هذه المنطقة يمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الأوروبية[٢]. خصوصاً إذا كانت هذه الحروب والأزمات في المغرب العربي.

---

[١] طايل يوسف عبد الله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (٢٠٠٢ – ٢٠١٣)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ٤٢ و٤٣.

[٢] علي فايز يوسف الدلابيج، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأميركي للعراق (٢٠٠٣ – ٢٠١١)، جامعة الشرق الأوسط قسم العلوم السياسية، آيار ٢٠١١ ، ص ١٨.

خريطة رقم ١ : تبين المضائق والخلجان والبحار والمحيطات المحيطة بالمنطقة

ثانياً: الأهمية الجيواقتصادية للمنطقة

أ. أهمية المياه وعلاقتها بصراعات المنطقة

تتوزع اليوم الموارد المائية عامة، السطحية منها والجوفية، على دول في المنطقة، تتناقض في توجهاتها ومشاريعها السياسية، كما تتباين أولويات طروحاتها الاقتصادية والتنموية، مما يجعل المنطقة بؤرة تعتمل فيها الرهانات المائية السياسية المتصادمة ويتزايد فيها النزاع بين مختلف دولها. ولعل أبرز المشكلات المائية تمثل بالآتي:

١. الإشكاليات المائية حول نهر النيل، فنهر النيل يشكل الشريان الرئيسي للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كل من دولتي مصر والسودان. ويبلغ طوله نحو ٧٠٠٠ كلم. وتصل مساحة حوضه إلى ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، وتتوزع هذه المساحة على تسع دول هي : زائير، رواندا، بوروندي، أوغندا، كينيا، تانزانيا، أثيوبيا، السودان، ومصر. والنهر يتألف من رافدين رئيسين: النيل الأبيض والنيل الأزرق. ولعل أبرز المشاكل التي أثيرت حول نهر النيل يتمثل بالتالي:

- التفات بقية دول حوض النيل – منذ أوائل سبعينات القرن الماضي – لأهمية مياه النيل لإنتاج الطاقة الكهربائية وتوظيفها في الأنشطة الزراعية، ودعم عمليات التمدين والتحديث. فحتى ذلك الوقت كان النيل محل اهتمام مصر والسودان حصراً. وبالتالي فأن هذا الاهتمام المستجد لدى هذه الدول أدى إلى وجود نزاع بين دول حوض النيل حول حصصها في مياه النهر.
- الدخول الإسرائيلي على موضوع نهر النيل، ومطالبة إسرائيل – منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ولاسيما في مفاوضات مؤتمر السلام الذي انعقد في مدريد خريف عام ١٩٩١– بسحب جزء من المياه المصرية إلى النقب وسائر المناطق الفلسطينية، ورفض مصر للاقتراحات الإسرائيلية جملةً وتفصيلاً.
- فشل معظم محاولات التنسيق بين دول حوض النيل كافة بسبب التدخلات الأميركية والإسرائيلية التي ترقى إلى عقود خلت في دول الحوض، والتي تعمل على زعزعة الأوضاع فيها وتعطيل سائر

المبادرات وإيقاف سائر المشاريع المائية المشتركة بين دول حوض النيل. من هنا، نفهم رفض أثيوبيا الانضمام إلى "الأندوغو*" نتيجة لتوجّهها السياسي العام المتسم بالتقارب مع إسرائيل.

٢. المشاكل المائية في الخليج، والذي تشتمل مياهه على ينابيع المياه العذبة في قعره، فضلاً عن العيون والآبار المتوسطة العميقة الموجودة في الجزء العربي من اليابسة المحيطة به. ويميل الإيرانيون إلى اعتبار أن هذه النقاط المائية تتغذى من مياههم نتيجة عبور المياه تحت قاع الخليج إلى تلك العيون والآبار.

٣. المشاكل المائية بين تركيا والعراق وسوريا بخصوص نهري دجلة والفرات، الذين ينبعان من جبال تركيا الشرقية، ويمران عبر سوريا والعراق، ويلتقيان في شط العرب، ويسيران نحو مصبهما في الخليج، وتبلغ مساحة حوضهما أكثر من مليون كلم مربع. ففي الحقيقة إن وقوع منابع دجلة والفرات في الأراضي التركية، منح تركيا موقعاً متميزاً، لاستخدام مياه النهرين في الضغط على دول الحوض الدنيا (سورية والعراق).[١]

وبالفعل منذ أوائل ثمانينيات القرن المنصرم وحتى اليوم، باشرت تركيا بتنفيذ سلسلة من المشروعات المائية على النهرين، وقد هدفت من وراءها إلى:

- تحول تركيا إلى قوة اقتصادية كبرى، صناعية وزراعية، من دون الأخذ في الاعتبار الحق التاريخي لسورية والعراق في الاستفادة الكاملة من نهري دجلة والفرات.
- بيع البلدان العربية المياه التركية، من هذين النهرين، تمهيداً لهيمنة إستراتيجية تركية على المشرق العربي، وخلق ما يشبه إمبراطورية جديدة، قوامها المياه.
- تحقيق عائدات مالية كبيرة، نظير بيعها المياه إلى البلدان العربية المجاورة، وهو ما يعني عملياً مقايضة المياه التركية بالنفط العربي الذي تستورده.

---

* تجمع لدول حوض النيل، حاولت مصر تأسيسه عام ١٩٨٣، بهدف توحيد المواقف بين دول الحوض، إلا أن الجهود المصرية بأت بالفشل بسبب رفض كل من أثيوبيا وكينيا الانضمام إلى هذا التجمع.

[١] معين حداد، الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتكية قضايا الأرض والنفط والمياه، ط ٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ١٩٩٧ ص١٤٨ – ١٥٧.

- فتح أفاق التعاون التركي مع إسرائيل في مجال المياه، ومن هنا نفهم المشاريع المائية التركية التي طرحت بخصوص أعالي دجلة والفرات، ومنها مشروع "أنابيب السلام" الذي يقضي كما شاع عنه، بتوزيع فائض المياه التركية بين الدول العربية الآسيوية، وخاصة النفطية منها، وإسرائيل[١].

٤. النزاع الإسرائيلي العربي حول مياه نهر الأردن، حيث يعتبر نهر الأردن، أطول الأنهار الفلسطينية وأكثرها إثارة للمشاكل والرهانات المائية – السياسية بين الدول التي يتوزع عليها حوضه، وهي لبنان وسوريا وفلسطين المحتلة والضفة الغربية والمملكة الأردنية. وقد تعددت الخطط الغربية والعربية الساعية لتقسيم مياه نهر الأردن بين الدول العربية وإسرائيل، وقدمت العديد من المقترحات لتحويل نهر الليطاني اللبناني إلى نهر الأردن، أو تحويل نهر اليرموك السوري إلى بحيرة طبريا وتخزين المياه فيها، ورافق كل ذلك مناوشات متتالية بين الجيشين الإسرائيلي والسوري، شارك في بعضها الجيش العراقي. كما طرحت الكثير من المشاريع العربية في الستينات لتحويل مجرى مياه نهر الأردن، والتي تصدت لها إسرائيل بالقوة، وصولاً لحرب عام ١٩٦٧ التي احتلت إسرائيل فيها الضفة الغربية والجولان، وتحكمت بالتالي بمعظم أجزاء حوض نهر الأردن.

٥. المشاكل المائية بين الصهاينة من جهة وبين مناطق الحكم الذاتي في الضفة وقطاع غزة. فالمصدر الأساسي للمياه في الضفة، كما في قطاع غزة، يأتي من المياه الجوفية، التي تضخ إسرائيل قسماً كبيراً منها لتغذية المستوطنات والثكنات العسكرية. ويقدر مجموع الكميات المستهلكة في الضفة والقطاع بـ ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً تتوزع بنسبة ٢٠ % للفلسطينيين و ٨٠ % للإسرائيليين. وتحتكر شركة ميكوروت الإسرائيلية امتياز حفر الآبار واحتكار استغلالها في الأراضي الفلسطينية[٢].

بالخلاصة يمكن القول أن المياه ستلعب دور رئيسي في منطقتنا في المستقبل، وقد تقع بعض الحروب مستقبلاً بسبب المياه.

---

[١] محمد علي محمد تميم الجبوري، المعضلة المائية بين تركيا ودول الجوار العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٣٦، العدد ٤١٩، كانون الثاني ٢٠١٤، ص ٨٠ – ٨٨.

[٢] معين حداد، ، الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتكية قضايا الأرض والنفط والمياه، ط ٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ١٩٩٧، ص ١٦٦ – ١٧١.

ب. أهمية النفط والغاز في المنطقة وعلاقتهما بالاقتصاد العالمي

تعتبر المنطقة أغنى منطقة في العالم في إنتاج النفط (٣٦% من إنتاج العالم)، وأكبر كمية احتياطية من هذه السلعة تتركز في أراضيها، حيث تشكل ما نسبته ٦٥% من الاحتياطي النفطي العالمي تقريباً. حتى أن دولة واحدة من دول المنطقة (السعودية) تنتج وحدها ما يوازي ٢٠% من الإنتاج العالمي. ويوجد لديها أكثر من ٢٥% من المخزون النفطي الخام في العالم ، كما أن دول المنطقة النفطية، لا تستهلك من إنتاجها أكثر من ٢٠% من إنتاج النفط العالمي. بالإضافة إلى النفط يشكل الغاز الطبيعي في المنطقة أكثر من ١٠ % من الإنتاج في العالم، وأما احتياطيه فيشكل أكثر من ٣٠ % من الاحتياط العالمي[١].

ازداد دور المنطقة المكمل للاقتصاد العالمي منذ اكتشاف النفط، بمعنى أن المنطقة أصبحت مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالاقتصاديات الغربية ولا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال، حتى لو أدى ذلك بالأميركيين والأوروبيين إلى استخدام القوة وإشعال الحروب.

زاد من ذلك أيضا ازدياد الاعتماد العالمي على استمرار تدفق السوائل النفطية بمعدلات أكبر، وإدراك الدول المستوردة للنفط وبخاصة الصناعية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، أن النفط الذي يمثل٤٠% من الطاقة العالمية، يسارع خطاه إلى نهايته المحتومة وهي النضوب النهائي، نتيجة للزيادة المطردة في الطلب العالمي[٢].

من هنا يمكن فهم الأسباب غير المعلنة لمحاولات النظام العالمي، بقيادة الولايات المتحدة، فرض الحراسة والوصاية – طوعاً أو غصباً – على نفط المنطقة التي تضم ثلثي احتياطيات النفط العالمية، ويتوقع ألا تقل مساهمتها عن ٣٥% من الاحتياجات العالمية للنفط بحلول ٢٠٣٠، أو ما يقرب من نصف الصادرات

---

[١] علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت، ٢٠١٣، ص ٦٨ و٦٩ و٧٩.

[٢] حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بنفط الخليج، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٣ ، العدد ١٧١ ، يناير ٢٠٠٨ ، ص ٣٤ .

النفطية العالمية في العام المذكور. فالدول الصناعية في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة والدول الأوروبية تتكل بنسبة كبيرة في تغطية حاجات الاستهلاك المحلي لديها على ما تستورده من بترول المنطقة[١].

جدول (رقم ١) يوضح درجة الاعتماد على استيراد النفط (وحدة القياس النسبة مئوية من الاستهلاك المحلي)

السنة	٢٠٠٤	٢٠١٥	٢٠٣٠
الدول الصناعية أعضاء OECD	٥٦	٦٢	٦٥
الولايات المتحدة	٦٤	٦٩	٧٤
أوروبا	٥٨	٧٥	٨٠
اليابان	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الصين	٤٦	٦٣	٧٧
الهند	٦٩	٧٧	٨٧

المصدر: حسن رزق سلمان، عبدو، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠، ص ٧٠، نقلاً عن جريدة الفاينانشيال تايمز ٨ نوفمبر ٢٠٠٧.

ولعل في تلك الأرقام ما يفسر لهفة الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، لتأمين احتياجاتها النفطية وتركيز اهتمامها على منطقة غرب ووسط آسيا اللتين تضمان ما يزيد عن ثلثي احتياطيات النفط العالمية، حتى لو اقتضى ذلك شن حرب عالمية من أجل إبقاء نفط المنطقة يصب في شرايين صناعاتها. وأكبر دليل على ذلك، ما رأيناه منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى اليوم، من إعادة احتلال المنطقة عسكرياً من قبل واشنطن وحلفائها بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣[٢].

[١] حسن رزق سلمان عبدو، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠، ص ٦٩ و ٧٠.

[٢] عبدو، حسن رزق سلمان، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠، ص ٦٩ و ٧٠.

ج. الموارد الاقتصادية والبشرية والثروات المعدنية في المنطقة ودورها في الاقتصاد العالمي

توفر الثروات المعدنية في المنطقة قسم كبير من هذه المعادن للتصنيع، وسنقوم باستعراض أهمها مع تبيان نسبة إنتاجها في المنطقة بالنسبة للإنتاج العالمي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢) يبين أهم المعادن في المنطقة مع نسبة إنتاجها

نوع المعدن	نسبة الإنتاج في المنطقة بالنسبة للإنتاج العالم
الفوسفات	١٥ %
الرصاص	٥ %
البوكسيت	١٠ %
الحديد	٥ %
المصدر: وهب، علي، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط**، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ٧٩ و٨٠.	

هذا عدا عن كميات هائلة من الذهب والكبريت اللذين ينتشران بكثرة: الأول في السعودية والثاني في العراق.

وتلعب المنطقة بحكم موقعها الاستراتيجي دوراً مهماً كهمزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوروبا والأمريكيتين، حيث تصل دول الغرب الصناعية بجنوبي آسيا الغني بالمواد الأولية والقوى البشرية العاملة الرخيصة، كما وتصل دول الغرب بالقارة الأفريقية الغنية أيضاً بالخامات اللازمة للصناعة مثل اليورانيوم والكروم والنحاس.

وتعد منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا من المناطق ذات الحساسية الشديدة المتغيرات المهمة المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، ولامتلاكها العديد من الموارد الاقتصادية إضافة للنفط والغاز، كالأيدي العاملة والطاقة الشمسية، إلى جانب

معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية، ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحوّلت المنطقة إلى مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى[١].

أخيراً تتمتع منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، بسواحل طويلة جداً، سواء في دولها الشرقية (إيران، دول شبه الجزيرة العربية وباكستان)، والتي تطل على مياه محيطية عالمية ولا تعاني مشكلة النقل الرخيص، أو في سوريا ولبنان وفلسطين، ومن ثم مصر والصومال وتركيا. فهذه الدول في استطاعتها التحكم بمصير النقل الرئيسي للبضائع والسلع في العالم[٢].

[١] علي فايز يوسف الدلابيج، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأميركي للعراق (٢٠٠٣ – ٢٠١١)، جامعة الشرق الأوسط قسم العلوم السياسية، آيار ٢٠١١ ، ص ١٨.

[٢] علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط، ط ١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ٧٨.

الفصل الرابع: استراتيجية النظام العالمي لاختراق السيادة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط

قبل أن نوضح إستراتيجية النظام العالمي لاختراق السيادة في منطقة الشرق الأوسط، نجد من الضروري ولزاما تحديد مفهوم الإستراتيجية أولا في معناها ومفهومها النظري البسيط دون الخوض في عملية تفكيك لجوانب المصطلح وأبعاده المعقدة، هذا التعريف يتلخص في " أن الإستراتيجية هي طريقة أو خطة مكونة من عدة مراحل يقوم النظام السياسي العالمي بوضعها، لتوظيف إمكانياته الجيوبوليتيكية، توظيفاً ايجابياً في سياسته الخارجية عند الدخول في الصراع مع الدول الأخرى، سواء الدول التي تشترك معه في الجوار الإقليمي، أو الدول التي تبتعد عنه إقليمياً ولكنها تدخل معه في حاله نزاع سياسي سلمي، أو في حاله من التقارب والتحالف" [1].

ومن خلال قراءة أي من الكتب النظرية في العلم الاستراتيجي المعاصر، أو علم الجيوبوليتيك في العالم الغربي، تتضح الأهمية التي يوليها الإستراتيجيون المعاصرون للشرق الأوسط ككيان جبوبوليتيكي سياسي وحضاري مستقل، يستوجب اتخاذ موقف إزاءه – سلبياً أو ايجابياً – من قبل الكيانات الكبرى القائدة للنظام العالمي.

ومن الجدير ذكره أن هذه الأهمية البارزة والواضحة للشرق الأوسط، قد بدأت تظهر بشكل فعلي خلال العقود الأخيرة، التي غدا فيها العالم الشرق أوسطي موضوعاً ليس فقط جديراً بالاهتمام المتواصل من قبل الاستراتيجيات الدولية المعاصرة، بل أيضا ككيان ينبغي مواجهته أو تحديد خطة لإخضاعه الدائم.

كما أن إدراك النظام العالمي الحالي للقيم الجيوبوليتيكية والجيوإستراتيجية التي يتميز بها إقليم الشرق الأوسط هي التي تجعله محط أنظار القوى الكبرى الساعية للهيمنة والسيطرة، والتي أكد عليها أغلب علماء

[1] علاء طاهر، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، دار بلال للطباعة، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ١٨٥.

الاستراتيجيات والجيوبوليتيك الغربيين المعاصرين أمثال: "بريجنسكي Brezinski " في كتابه (واجب أمريكا السيطرة على العالم) وهو يعتبر أحد المبدعين في مجال الجيوبوليتيك والاستراتيجيا، وكان قد شغل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي جيمي كارتر ما بين عامي١٩٧٧-١٩٨١، وهو أستاذ في جامعة جونزهوبكنز، وخبير في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية.

إضافة إلى "فرنسيس فوكوياما" وكتابه (نهاية التاريخ وآخر رجل) ومؤلفين آخرين مهمين، الأول "لصموئيل هنتنغتون" (صدام الحضارات) والثاني "لهنري كيسنجر" (الدبلوماسية).[١]

لم يعد خافياً على أحد رغبة الولايات المتحدة بعد تفردها في القيادة العالمية لإعادة ترتيب أجندتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، بهدف الحفاظ على حيوية مصالحها، والحد من أية مخاطر يمكن أن تهدد هذه المصالح عالمياً. فالشرق الأوسط يظل حاضراً في أذهان مختلف القيادات الأمريكية، وعليه ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية قائدة النظام العالمي للهيمنة والسيطرة على ثلاث محاور أو مرتكزات أساسية:

أولاً : الحيلولة دون تحول الشرق الأوسط إلى كيان موحد ومستقل ومنافس

لا يمكن فهم الاستراتيجية الأمريكية في إعادة بناء شرق أوسط جديد، والذي يدخل ضمن إستراتيجية الهيمنة، إلا من خلال معرفة الإدراك الجيوبولتيكي الأمريكي للشرق الأوسط عبر العصور التاريخية، وفي محاولة للربط بين الحاضر والماضي حول إستراتيجية القوى العظمى في منطقة الشرق الأوسط وهذا ما أوضحناه سابقاً حيث أن موقف النظام العالمي الثابت يتلخص في عدم إقامة قوة إقليمية أو عالمية تهدد الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

ولقد جرت محاولات عدة للنهوض بالمنطقة وإعادة إنتاجها لذاتها، لكي تلعب دوراً تاريخياً كونها تملك المؤهلات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية، على رقعة واسعة من الأرض والقادرة على خلق كيان جيوبوليتيكي عالمي مستقل ومنافس.

[١] زبيغنيو بريجنسكي، واجب أمريكا السيطرة على العالم، قراءات مجلة شؤون الأوسط، العدد ٨٢، ١٩٩٩، ص ١٠٠-١٠١.

لكن النظام العالمي تصدى لهذه المحاولات قديماً وحديثاً، فقد جرت المحاولة الأولى على زمن محمد علي باشا في القرن الثامن عشر عندما حاول أن يشكل نظاما جيوبوليتيكيا مستقلاً ومنافساً تكون مصر فيه بمثابة نقطة ارتكازه الجغرافي، حينها وجه النظام العالمي ضربة لهذا النظام الناشئ استطاع من خلالها فكفكة النظام الوليد، وعزل مصر عن محيطها الإقليمي حيث أجبر محمد علي باشا على توقيع اتفاقية يتم بمقتضاها عزل مصر كنقطة ارتكاز جغرافي عن محيطها وحصر نشاطها داخل الإقليم المصري فقط.

أما المحاولة الثانية فقد تمت في منتصف القرن العشرين أثناء فترة المد القومي العربي على يد الرئيس جمال عبد الناصر حيث لعبت مصر دور نقطة الارتكاز الجغرافي للنظام العربي تجسد ذلك في الوحدة بين مصر وسوريا، ودعم حركات التحرر في العالم العربي من اليمن إلى الجزائر إلى العراق، بل تعدى دور مصر البعد الإقليمي إلى الدور على المسرح الدولي من خلال تأسيس مجموعة عدم الانحياز كقطب ثالث في منظومة القيادة العالمية، كل ذلك في ظل عملية واسعة لتصفية الاستعمار بدعم القلب العربي أو بتعبير ماكندر (نقطة الارتكاز الجغرافي).[١]

اثر ذلك بدأت فكرة القومية العربية تشق طريقها في تشكيل نظامها الإقليمي العربي المستقل والمنافس، ولكن النظام العالمي الذي استشعر خطر ذلك، شن حربا على مركز النظام عام ١٩٥٦، فقد كان محتوى تلك الحرب هو عزل مصر كنقطة ارتكاز جغرافي عن أطراف النظام العربي الناشئ والمحيط الإقليمي.

ولكن المد القومي في ذلك الوقت كان في ذروته، ما أدى إلى فشل النظام العالمي في تحقيق أهدافه، فاستدار مرةً أخرى مستخدما (إسرائيل) لتلعب الوظيفة التي أسست من أجلها كأداة استعمارية في يد النظام العالمي لتحقيق نفس الهدف، وهو ضرب مركز النظام العربي وفصله عن أطرافه، فشنت الحرب مرة أخرى عام ١٩٦٧ لأهداف تتعلق بالنظام العالمي وأهداف أخرى تتعلق بالمشروع الصهيوني نفسه، وكان لهم ما أرادوا من خلال تسديد ضربة إلى قلب النظام العربي وفصله بعيداً عن مشروعه الذي قام من أجله، والذي يتلخص في تشكيل نظام إقليمي عربي مكونا كتله جيوبوليتيكية مانعة ومستقلة ومنافسة.

---

[١] جمال حمدان، مرجع سابق، ص ٤١٣.

لم يكتف النظام العالمي بذلك بل سعى إلى تقييد دور المركز وتفريغه من قيمه الإستراتيجية التي تتعلق بالموقع المتميز في كثافته السكانية وموارده الجيدة والمعقولة[١].

وبعد حرب ١٩٧٣ تعافى المركز النظام العربي إلى حد كبير، لولا الدبلوماسية النشطة التي قام بها المفكر الاستراتيجي وزير الخارجية الأمريكي المعروف هنري كيسنجر عبر سلسلة من الاتفاقيات انتهت باتفاقية كامب ديفيد والتي أدت إلى عزل مصر كنقطة ارتكاز جغرافي عن محيطها العربي والإقليمي.

ساعد في ذلك عدم إدراك العالم العربي وخاصة الدول الصغيرة لأهمية دور المركز أو النواة في تكوين النظام، فقد أخطأ النفط العربي في تلك الفترة مرتين، أخطأ في اختيار الحليف، عندما تحالف مع أمريكا ضد مصر القومية، واخطأ في اختيار الخصم، عندما ناصبها العداء.

ولأن الدور المصري أكبر من أي دولة عربية أخرى منافسة، كانت النتيجة هي تقسيم وراثة مصر فانتقل الثقل الاقتصادي إلى الخليج والسياسي إلى العراق الذي انتهى دوره مباشرة بعد احتلاله لدولة الكويت عام 1991م.

اثر ذلك " انتقلت القيم الإستراتيجية من مصر إلى الخليج العربي، ومن قناة السويس إلى مضيق هرمز، ومن القاهرة إلى بغداد، على اعتبار أن القيم الإستراتيجية هي قيم متحركة وغير ثابتة"[٢].

وصار الحديث عن مضيق هرمز وأهميته الحيوية للنظام العالمي تماماً وبنفس العبارات التي كانت تقال عن قناة السويس كشريان حيوي، كما أصبح الحديث عن الخليج العربي وتدويل الملاحة فيه و الحضور الدولي المكثف من خلال الأساطيل الدولية يتماثل مع ما كان يقال عن البحر المتوسط، كما انتقل الحديث عن بغداد كعاصمة للصمود والتصدي تماماً كما كان يقال عن القاهرة، وتحولت العاصمة بغداد إلى نقطة ارتكاز جديدة للنظام بديلاً عن القاهرة لفترة من الوقت."[٣]

---

[١] جمال حمدان، مرجع سابق ، ص ٤١٤.

[٢] جمال حمدان، مرجع سابق، ص ٤١٤.

[٣] المصدر نفسه، ص ٤١٥.

علاوة على ذلك فإن العراق أصبح ينظر إليه من الناحية الجيوبوليتيكية بمثابة القلب الآسيوي للنظام الإقليمي وليس العربي فقط. فقد قيل إن من يملك بغداد يملك الجهات الأربعة وهو أرض البداية، "كما أن أرض الرافدين تكون الضلع الرابع لأهم مربع استراتيجي في العالم أجمع"[١].

والسؤال الذي يطرح نفسه بشدة، هل دور العراق وقيمته الإستراتيجية لها علاقة في الحرب عليه وتفكيكه؟

جاء قول (هاملتون) مبكراً "بضرورة احتلال العراق لكي تصبح المنطقة حسب رأيه تحت الهيمنة الأمريكية من القاهرة حتى إسلام آباد، أي أن تكون المنطقة تحت مظلة السلام الأمريكي"[٢].

ومع انتصار الثورة الإسلامية في إيران وقيام الجمهورية الإسلامية على مرتكزين هما التمسك بالإسلام من جهة، ورفض التغريب من جهة أخرى، هذا النهوض الإيراني الذي يسعى للتحديث والنهضة من خلال فكرة إسلامية رافضة للحداثة الغربية، وهذا ما أزعج النظام العالمي.

بيد أن مصدر الانزعاج الحقيقي للنظام العالمي من إيران ناتج عن سعيها المتواصل إلى القيام بدور نقطة الارتكاز للقوى الإسلامية في المنطقة، على أساس الفكرة الإسلامية، كفكرة موحدة، فالدور الإيراني في العراق وأفغانستان وفلسطين ولبنان والسودان وبعض الدول الأفريقية وآسيا الوسطى وأمريكا الجنوبية جعل النظام العالمي يتنبه إلى الدور الذي تقوم به إيران كنقطة ارتكاز جديدة لنظام شرق أوسطي يمثل كتلة جيوبوليتيكية مستقلة ومنافسة للقوى العالمية، ومازالت المواجهة لم تحسم بعد، بين النظام العالمي من جهة، وإيران دولة القلب الأسيوي الأكثر قوة وكثافة سكانية وعمقاً جغرافياً وإيديولوجياً في المنظومة الشرق أوسطية من جهة ثانية[٣].

"وبالعودة إلى الإستراتيجية الأمريكية الراهنة لإعادة تشكيل بنية الشرق الأوسط إلى بداية عقد التسعينات وبالتحديد منذ نهاية عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، وبداية عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون، حيث قامت وزارة الدفاع الأمريكية مع مطلع عام ١٩٩٢ بتجميع عناصر وثيقة أطلقوا عليها اسم

---

[١] يلر الجميل وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، ١٩٩٩، ط١، ص ٢٣٢.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٣٣.

[٣] يلر الجميل وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٣٣.

"إرشاد التخطيط الدفاعي" وهي تقتضي تحرك الولايات المتحدة لقطع الطريق على أية قوة منافسة في أوروبا أو آسيا أو الشرق الأوسط ، بمعنى أن الوثيقة حددت أن تكون الولايات المتحدة هي القوة العظمى الأولى المهيمنة على العالم، ليس فقط اليوم أو بعد ١٠ سنوات كما أشارت عند نشرها، بل إلى الأبد"[١].

وفي مسعى جديد أيضاً للنظام العالمي يهدف إلى حرمان منطقة الشرق الأوسط من أي تكتل، قام في السنوات الأخيرة وتحديدا بعد عام ٢٠٠٦ م بخلق نظام بديل قائم على العزل والبتر يتلخص في "خلق محاور إقليمية متنافسة مع بعضها البعض، على أساس معتدلين ومتطرفين أو تحالف مضاد للإرهاب، أو تحالف على أساس مذهبي"[٢].

كل ذلك يجري ضمن سياسة الاحتواء المزدوج للمنطقة بكل أطرافها، وهي سياسة تهدف إلى القضاء على الخصوم دون إطلاق رصاصة واحدة. إن إستراتيجية النظام العالمي منذ بداية تكوينه تعمل وبشكل دائم على الحيلولة دون تحول الشرق الأوسط من كيان جيوبوليتيكي إلى تكتل جيوبوليتيكي موحد ومستقل ومنافس، وعدم انتقال المنطقة من حالة (اللا نظام) إلى حالة (النظام)[٣].

ثانيا: اختراق واستباحة سيادة دول إقليم الشرق الأوسط بأشكال وذرائع متعددة

المحور الثاني من محاور إستراتيجية النظام العالمي لاختراق واستباحة سيادة الدولة في إقليم الشرق الأوسط هو مهاجمة الدولة من أعلى، أي اختراق الدولة من خلال النظام المركزي لها عن طريقتين:

الأولى : اختراق السيادة بالإغواء

حيث يتم إغواء الدولة بوسائل متعددة لاستدراجها بهدف اختراق سيادتها، من خلال توقيع الاتفاقيات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تعطي امتيازات للدول قائدة النظام العالمي باختراق السيادة كالسماح ببناء قواعد عسكرية إستراتيجية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والامتيازات التي تخرق مبدأ السيادة على المصادر

---

[١] جيمس مان، المبرر الحقيقي لغزو العراق قديم وعمره ١٠ سنوات، صحيفة الرأي الأردنية، ١١ مارس، ٢٠٠٤.

[٢] محمد السيد سعيد، الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف ، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٠٧ ، العدد ١٦٨.

[٣] محمد السيد سعيد، مصدر سابق، ص ١٦٨.

الطبيعية، كالاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية والتي وصفت بأنها معاهدة تمديد الاحتلال في العراق، وقد مرت بأغلبية حقيقية في مجلس الوزراء العراقي، وحصلت على النسبة الضرورية من الأصوات في مجلس النواب، وكذلك الامتيازات النفطية وعقود التنقيب.

والجدير بالذكر أن معظم دول الشرق الأوسط تم اختراق سيادتها بهذا النوع من الاتفاقات العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية[١].

الثانية :اختراق السيادة بالقوة العسكرية والأمنية

لا تقتصر إستراتيجية النظام العالمي في الشرق الأوسط على تفكيك المنطقة وإنهاكها وإرباكها وإعادة تركيبها فقط، بل تفتيت الدول والهيمنة عليها من الداخل، فقد كان العمل المتصل وذروته الهجمة الإمبراطورية المعولمة التي انطلقت بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ لضرب دول منطقة الشرق الأوسط منهجاً أميركياً ثابتاً. وهو يبدأ اليوم مرحلة سياسية جديدة في عهد أوباما بتغيير الوسائل للوصول لنفس الغايات والأهداف (القوة الذكية) بدلا من (القوة الخشنة) التي كان يستخدمها سلفه.

وهذه السياسة تلتقي تماما مع السياسة الصهيونية وملخصها تقسيم كل شيء في الجانب العربي بداية من الفلسطينيين، ثم بقية دول الشرق الأوسط حيثما أمكنها ذلك[٢].

ويقول جوناثان كوك: "إن المحافظين الجدد يشاركون إسرائيل بقوة في ضرورة مواصلة هذه الإستراتيجية لإلغاء أي دور لدول الشرق الأوسط وإغراقها في مشكلات داخلية تعمق من ضعفها وتصرفها عن إتباع سياسة موحدة لتحقيق الطموحات التي عبر عنها سكان الإقليم في مراحل تاريخية متعاقبة، والتي لا يراها هذا التيار السياسي مواتية لإسرائيل ولا للمصالح الإستراتيجية الأمريكية كما يفهمها قادته."[٣]

ويتابع جوناثان كوك قوله وهو صحفي مؤلف الكتاب ويكتب في الجارديان والأوبزرفر وهيرالد تريبيون ودوريات أخرى متعددة: "إن الهدف هو بدء موجة من الصراع الطائفي انطلاقاً من العراق إلى كل المنطقة،

---

[١] جيمس مان ، مصدر سابق، ص ١٦.
[٢] جيمس مان ، مصدر سابق، ص ١٦.
[٣] جوناثان كوك، إسرائيل وصراع الحضارات، صحيفة القدس الفلسطينية، الجمعة ٥/ ديسمبر/ ٢٠٠٨، ص١٠.

والعراق مكاناً جيداً لاختبار هذه الاستراتيجية لأسباب متعددة كان منها أنه تمكن في السابق من تحقيق وئام طائفي وإعلاء راية الوطن على راية الطائفة، فقد كانت نسبة الزيجات المختلطة بين الطوائف المتباينة هي الأعلى في الشرق الأوسط، وكان من الواضح أنه إذا نجحت تلك الإستراتيجية في العراق فإن بإمكانها أن تنجح في أماكن كثيرة أخرى."[١]

وتطبيقاً لهذه السياسة أصبح انتهاك حرمة السيادة في دول الشرق الأوسط أشبه بالعملية الروتينية تتكرر في أكثر من دولة بذريعة مطاردة الخطر أو استباقه. وفي معظم حالات التدخل كما حدث في العراق، تتم بناء على خطر مزعوم ويمارس خارج نطاق القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، فقد قامت قوات أميركية محمولة جواً بعبور الحدود مع العراق وانتهكت السيادة السورية، وقامت بإنزال عسكري في عمق ٨ كلم؛ رافقه قصف جوي، أسفر عن سقوط قتلى وجرحى من بين المدنيين.[٢]

الأخطر، أن هذا الاختراق العسكري، ليس الأول من نوعه، بل يندرج في إطار سياسة التدخل دون الاعتبار لسيادة الدول، وهي السياسة التي اعتمدتها أمريكا قائدة النظام العالمي والتي بلغت ذروتها في الحرب على العراق، والحدود الباكستانية الأفغانية التي شهدت ولا تزال عمليات مماثلة. فقوات جوية أمريكية، تقوم بالقصف داخل الأراضي الباكستانية، وتسقط قتلى من المدنيين بدون الاعتبار للسيادة الباكستانية. نفس السياسة تمارسها إسرائيل، عبر طيرانها الحربي، فوق لبنان وسوريا وكأن المنطقة باتت مستباحة، أمام طغيان القوة العسكرية، الأميركية والإسرائيلية.[٣]

هذا خلافاً للعمليات الأمنية السرية، فقد " أوردت صحيفة الأهرام المصرية نقلا عن نيويورك تايمز الأمريكية أن الجيش الأمريكي نفذ عدداً من العمليات والهجمات السرية ضد 20 دولة من بينها سوريا وباكستان واليمن والسعودية ودول الخليج بمقتضي تفويض واسع وسري منح له منذ عام 2004 من الإدارة الأمريكية.

---

[١] جوناثان كوك، مصدر سابق، ص ١٠.
[٢] المصدر نفسه، ص ١١.
[٣] المصدر نفسه، ص ١١.

وأوضحت الصحيفة أن التفويض منح الجيش الأمريكي صلاحية شن هجمات في أي مكان بالشرق الأوسط وتنفيذ عمليات في دول ليست في حالة حرب مع الولايات المتحدة. وأضافت أن الغارة الأمريكية التي تم تنفيذها ضد سوريا في 26 أكتوبر 2008 م، هي واحدة من تلك العمليات."[1]

ثالثاً : اختراق مكونات الدولة الوطنية نفسها من أسفل والتحكم بقواها الداخلية:

المحور الثالث من محاور استراتيجية النظام العالمي لاختراق واستباحة سيادة الدولة في إقليم الشرق الأوسط، والذي يعمل بالتوازي مع المحورين السابقين، يتلخص في مهاجمة الدولة من أسفل، أي من الداخل من خلال الاتصال المباشر مع الطوائف، والمذهبيات، والأحزاب السياسية، وأجهزة الدولة الأمنية، كالجيش والقوى الداخلية، بحيث يتم بناء علاقات مع الأقليات والاثنيات والأحزاب والشخصيات المؤثرة في داخل الدولة، على أساس مبدأ " شد الأطراف وجذبها ثم بترها."[2]

بمعنى مد الجسور مع الأقليات ثم جذبها إلى الخارج حتى تصبح الأقلية ذريعة للتدخل الخارجي، ما يؤدي إلى غضب الدولة المركزية ومكوناتها، فتندفع الأقلية أكثر طلباً للحماية باتجاه الخارج، فيتم تشجيعها على الاستقلال، هذه هي سياسة النظام العالمي التفتيتية، التي تعمل على تعزيز دور الدولة في دول الشمال، بينما تعمل على إضعاف دور الدولة وتفتيتها في دول الجنوب أو الأطراف وخاصة في دول منطقة الشرق الأوسط. [3]

بمقتضى هذه الإستراتيجية تصبح الدولة في إقليم الشرق الأوسط ليست فقط مشلولة ومسلوبة الإرادة بالكامل، بل تصبح أداة طيعة بيد النظام العالمي يستخدمها لخدمة مخططات الهيمنة الشاملة. [4]

---

[1] الأهرام المصرية، نقلا عن صحيفة نيويورك تايمز، العدد رقم: ٤٤٥٣٥ ، الثلاثاء ١١ نوفمبر، لسنة ٢٠٠٨.

[2] أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، عرض/محسن صالح، الدار العربية للعلوم، ط1 بيروت، ابريل 2007، ص٤٢.

[3] المصدر نفسه، ص٤٢.

[4] أحمد سعيد نوفل، مصدر سابق، ص ٤٣.

رابعاً : حال السيادة ومخاطر تفكك الدولة في الشرق الأوسط

إن استراتيجية النظام العالمي لاختراق السيادة الإقليمية للشرق الأوسط، وعقيدته التدخلية تعيد إنتاج فكرة الغزو القديمة، وتعود بالمجتمع الدولي إلى مبدأ حق استخدام القوة في العلاقات الدولية، مع تغيير في استخدام آليات الغزو. فقديما كانت عن طريق الجيوش واليوم يضاف إلى جانب الجيوش أدوات عولمية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية وثقافية وإعلامية وغيرها، يرافق ذلك أغطية أخلاقية ومبررات إنسانية تستخدم كستار من دخان لإخفاء أهداف السيطرة والهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية على المنطقة والعالم.

لقد نجحت استراتيجية النظام العالمي في العديد من دول الشرق الأوسط بعد تدويل نزاعاتها الوطنية ووظيفتها الأمنية، من خلال خلق تداخل وظيفي بين أمن الدولة وأمن الشركات الاحتكارية العابرة للحدود، فقد تحولت عدد من الدول – بفعل هذه السياسة – إلى سوق مفتوحة أمام التدفقات السلعية والمالية والمعلوماتية، لم يكن ذلك ليحدث لولا هذه السلسلة من الاختراقات لدول الشرق الأوسط، أدت في النهاية إلى هذا التحول الكبير في وظيفتها، علاوة على السعي الحثيث لتحويل الدولة نفسها إلى أداة في خدمة النظام العالمي للسيطرة والهيمنة على العالم.

أ. سيادة الدولة في الشرق الأوسط بين تدخلين

تتراوح مخاطر الدولة في الشرق الأوسط بين تدخلين، الأول تدخل النظام العالمي وإرثه الامبريالي في إخضاع المنطقة والهيمنة عليها وتفتيتها لضمان استمرارية السيطرة والهيمنة عليها، وذلك بآليات وأساليب عدة.

أما مصدر الخطر الثاني على الدولة في الشرق الأوسط فهو صادر عن الدولة نفسها ومكوناتها الداخلية وعجزها في بناء الجماعة الوطنية وبروز الانتماءات الصغرى الناتجة عن التنوع الاثني والمذهبي وبروز مشكله الأقليات كذريعة للتدخل واختراق سيادة الدولة، وكذلك نمو المنظمات شبة الدولية أو ما يسمي (مكونات ما دون الدولة) لتحد من سيادة الدولة الداخلية وهيمنتها على إقليمها ومنافستها في اقتسام السيادة. وتزداد معضلة الدولة مع اعتراف بعض المنظومات الدولية بهذه المكونات الداخلية، من خلال فتح علاقات

مباشرة معها، ما يعطي هذه الفواعل صفة الشرعية، وعلى الدولة أن تتعايش مع هذه الظواهر التي تزداد نمواً، ما يؤدي إلى إضعاف الدولة واهتزاز جدرانها.

"فقد تمسكت دول الشرق الأوسط وخاصة العربية منها بسيادتها إلى حد الإسراف، إبان الدعوة للوحدة العربية كهدف لحركة التحرير العربية في الخمسينيات من القرن الماضي وتمسكت بقوة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وجعلته حاجزاً منيعاً لصد أي دعوة للوحدة أو الاتحاد"[١]

واللافت هنا " أن المغالاة لدرجة الإسراف في الذود عن (السيادة الوطنية) والدفاع عنها كان فقط في مواجهة كل دعوة عربية للتوحد أو حتى للاتحاد أو للتجمع أو للتقارب، وكانت النزاعات والمشاحنات والخصومات تتفجر بين الدول العربية في معظم الأحوال بدافع من الغيرة على السيادة الوطنية، لكن هذا كله لم يحدث في علاقة هذه الدول العربية مع الأجانب، حيث كان التساهل لدرجة التفريط في كل ما يمت بصلة لهذه السيادة الوطنية"[٢] .

ويأخذ غليون على الدولة في الشرق الأوسط فشلها في خطط التنمية وأداءها المتصلب والمتيبس فيما يتعلق بعلاقتها بشعبها." فهي تبدو دولة هشة سهلة الانقياد فيما يتعلق بعلاقتها بالنظام العالمي، وهي غالبا ما تكون نظما دكتاتورية متسلطة غير ديمقراطية ولا تعير وزنا للحريات العامة وحقوق الإنسان"[٣]

فالعديد من دول الشرق الأوسط مخترقة السيادة، بالقواعد العسكرية الاستراتيجية التي تدعم النظام العالمي بوصفه نظام هيمنة، وتساعده في إعادة إنتاج نفسه وتحقيق ماهيته كصراع على النفوذ بين الدول الكبرى، ويتضح ذلك جليا في الحالة الأمريكية وهي تعيد إنتاج الموجات الاستعمارية السابقة في حربها على العراق وأفغانستان، وإعادة بناء النظم بما يتماشي مع مصالحها في العديد من النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

فقد شكل النظام الشرق أوسطي جزءاً تابعاً للنظام الغربي منذ الحرب العالمية الثانية وما يجري هو إعادة الحفاظ على نظام التدخلات الأجنبية التي طبعت مصير الشرق الأوسط منذ أن عرف هذا الاسم[٤].

---

[١] محمد السعيد إدريس، السيادة المفترى عليها، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، التاريخ، ٢٠٠٨، ص٥.

[٢] المصدر نفسه، ص٦.

[٣] برهان غليون، الديمقراطية الأمريكية وإعادة بناء علاقات السيطرة شبه الاستعمارية : تجربة الشرق الأوسط، جريدة الأيام الفلسطينية، عدد ٢٠٠٦/٦/٤م.

[٤] محمد السعدي إدريس، مصدر سابق، ص ١٢.

ب. حال سيادة دول الشرق الأوسط:

١. الدول الفاشلة

- **فلسطين من الكيانية الهشة إلى الكيانية المتعددة**

فعلى صعيد فلسطين أخرجت التطورات الفلسطينية الأخيرة، الحدث الفلسطيني من بعده الداخلي، وأدخلته عملياً في إطار الاستراتيجيات العامة للشرق الأوسط، التي ترسم فيها الآن الخرائط الجديدة للمنطقة، فالدولة الفلسطينية العتيدة أصبحت الآن دولتين. وهذا أمر ستكرسه السياسات الدولية، وفي هذا السياق يرى سعد محيو: " أنه بالرغم من أن الخطط الأولية بدأت في العراق، الذي يعيش الآن حال انقسام غير رسمي إلى ثلاث دول سنية وشيعية وكردية، إلا أن تطورات غزة قذفت بفلسطين إلى الواجهة، وحولَتها إلى النموذج الأول للدويلات الجديدة، التي ستنشأ من الآن فصاعداً في الشرق الأوسط. ويقول ربما يصبح ١٤ يونيو/حزيران 2007م بداية التأريخ لليوم الذي انطلقت فيه الموجة الثانية من عملية تقسيم الشرق الأوسط حديثاً، بعد الموجة الأولى التي بدأت مع سايكس- بيكو في أعقاب الحرب العالمية الثانية"[١].

- **السودان واليمن والباكستان دول هشة في طريقها للفشل**

أما السودان الذي تبلغ مساحته ٢٥٠٥٨١٢ كيلومتراً مربعاً ويقع في الجزء الشمالي الغربي من قارة أفريقيا، لم تسلم من تدخل الولايات المتحدة، فقد وجه الدبلوماسي الأمريكي السابق جيرارد جالوشي انتقادات شديدة لحكومة بلاده تجاه السودان، حيث كشف عن تبنى واشنطن سياسات هدفت لدعم حركات التمرد لإضعاف الحكومة السودانية، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط.

[١] سعد محيو، تطبيق المؤامرة على ما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٧/٠٨/٠٤.

ونقل المركز السوداني للخدمات الصحفية عن الدبلوماسي الأمريكي، الذي شغل منصب القائم بالأعمال في سفارة واشنطن بالخرطوم في الفترة بين ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، قوله "إن دوائر داخل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة كان هدفهم تغيير النظام بدلاً من الحل السلمي للنزاع"، في إشارة منه للفترة التي تلت توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ عندما نشطت واشنطن في تقديم الدعم لمتمردي الحركة الشعبية بجنوب السودان قبل أن تنتقل إلى دعم متمردي دارفور بعد اندلاع التمرد هناك في عام ٢٠٠٣.

وانتقد جالوشى تلك السياسة، مضيفاً "إن تفكيك وتجزئة السودان بمساعدة وإغراء من قبل الولايات المتحدة يمكن النظر إليه باعتباره تدخلاً خارجياً آخر سيء التصور في نزاع داخلي باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان."[١]

"إن مشكلة السودان نبتت على ضفاف هشاشة الدولة السودانية، وضعف كيانها وتصدعه نسبياً وهي بذلك تقدم نموذجاً صارخاً لفشل نخبة ما بعد الاستقلال في كثير من دول الشرق الأوسط في تحقيق التكامل الوطني وكسب شرعية حقيقية تحصن الدولة من التدخل الخارجي، وتمنع قابليتها لأي نزعة استعمارية جديدة، كان من الممكن أن تتسارع خطاها فتطوي بين مخالبها، دارفور وغيرها، لولا توعك الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان"[٢]

كما ينظر لليمن كدولة هشة في طريقها للفشل حيث تم اختراق سيادتها على جبهتين، الأولى هي جبهة التدخلات الخارجية للنظام العالمي، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، تم ذلك عن طريق استخدام القوة والإغواء معاً.

أما الجبهة الثانية التي تنازع الدولة اليمنية سيادتها فهي مكونات الدولة نفسها، من خلال نمو بعض التنظيمات، مما يعيق قدرة الدولة في السيطرة على إقليمها الجغرافي، فيتخذ ذلك النظام العالمي ذريعة للتدخل العسكري كما حصل بحجة أن الدولة غير قادرة على بسط سيادتها الداخلية على كل أراضيها ووجود نشاطات معادية للنظام العالمي.[٣]

---

[١] بوابة أفريقيا الإخبارية، http://www.afrigatenews.net/content، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٧/١٢/٢٠ .

[٢] عمار على حسن، السودان ومشكلة دارفور ونموذج الدولة الهشة، صحيفة الحياة اللندنية، التاريخ: ٢٠٠٧/١٠/٠١.

[٣] عمرو حمزاوي، خطر عجز الدولة - اليمن نموذجاً، صحيفة الحياة اللندنية، الخميس، العدد ٤ يونيو ٢٠٠٩، ص ٦١.

"فقد باتت الوحدة اليمنية معرضة لخطر داهم مع تنامي الإحساس بالتمييز بين أهل الجنوب وشعورهم بعدم الانتماء إلى باقي تركيبة الشعب اليمني. وإن لم تحسن الدولة في معالجة هذه المشاكل فإن اليمن ذاهب إلى التقسيم إلى ثلاث دويلات، أو التوصل إلى نظام كونفيدرالي.

إضافة إلى استمرار إخفاق الدولة اليمنية في مواجهة ظاهرة الفساد التي استشرت في المؤسسات العامة (تحتل اليمن المركز ١٤٠ من بين ١٨١ دولة يدرجها تنازليا مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية العالمية"[١].

أما دولة باكستان التي توصف أيضا بأنها دولة هشة في طريقها للفشل، وتتشابه مع كل من السودان واليمن، فهي تعاني من تدخل مزدوج، الأول تدخلات النظام العالمي لأسباب ذات محتوى اقتصادي، حيث يرغب النظام العالمي بفتح منفذ بري يربط وسط آسيا بالمحيط الهادئ عبر الممر الأفغاني، لذلك يعمل بشتى الذرائع لإنهاء عزلة إقليم وسط آسيا للسماح لمقدراته الهائلة من النفط والغاز بالخروج للعالم الخارجي.[٢]

"أما التهديد الثاني للسيادة الباكستانية فهو يأتي أيضاً عن طريق مكونات الدولة نفسها التي نمت على الأراضي الباكستانية وتمنع الدولة من استكمال بسط سيادتها على كامل إقليمها. حيث ينظر النظام العالمي لتلك المناطق على أنها ملاذات آمنة للقوى الإرهابية التي تخطط وتعد من أجل تهديد السلام العالمي، فيقوم من خلال هذه الذرائع بتطبيق استراتيجياته مستثمراً للحالة الباكستانية لتنفيذ مخططاته للسيطرة والهيمنة على إمدادات الطاقة خلال العقود القادمة، حيث من المتوقع أن تبدأ بالتدفق من وسط آسيا وبحر قزوين باتجاه المحيط الهادئ"[٣] .

ولم ينفع الدولة الباكستانية انضمامها إلى التحالف الأمريكي ضد الإرهاب، فقد استمر اختراق السيادة الباكستانية في الأقاليم الشمالية وخاصة إقليم وزيرستان ووادي سوات، حيث تقوم القوات الأمريكية المتواجدة في أفغانستان بالإغارة على المناطق المدنية وتقتل دون تمييز ودون الرجوع للدولة الباكستانية نفسها[٤].

---

[١] عمرو حمزاوي، مصدر سابق، ص ٦٢.

[٢] محمد أبو رمان، النموذج الباكستاني وصناعة الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠ ، اكتوبر ٢٠٠٧ ، ص ١٧٨.

[٣] محمد أبو رمان، مصدر سابق ١٧٨.

[٤] المصدر نفسه ، ١٧٩.

أما على مستوى الاختراق الاقتصادي، "فإن دولة باكستان ذات مديونية عالية، إذ بلغ الدين العام ٣٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣ كلها للنظام العالمي ومؤسساته المالية والتجارية الغربية"[١].

- **الصومال نموذج الدولة المنهارة**

يعيش الصومال الذي يقدّر عدد سكانه بنحو ١١ مليون نسمة حالة غياب الدولة، والعودة إلى عصر ما قبل الدولة، وتحول إلى ما أصبح يعرف بالدولة المنهارة أو الدولة الفاشلة، حدث ذلك ليس بسبب التدخلات الخارجية فقط، بل أيضاً بسبب فشل القيادة الصومالية في بناء مشروع الدولة القومية الصومالية، وتحقيق آمال الصوماليين بالوحدة والنهضة.

صحيح أن الشعب الصومالي يتميز بقومية متجانسة – لا مثيل لها في القارة الأفريقية – فالأمة الصومالية " تنحدر من إثنيه واحدة، ويتحدث بلغة واحدة، ويدين بدين واحد، غير أن القومية الصومالية تتفرد عن غيرها من القوميات باعتبارها (قومية رعوية) ومن طبيعة القوميات الرعوية أنها لا تفرز إلا هوية وطنية هشة، والصراع جزء من البناء الاجتماعي لهكذا قوميات"[٢].

وعليه فإن " الأمة الصومالية لم تعرف الدولة المركزية قبل الاستعمار، ومع مجيئه قسمت الصومال بين أربع قوى استعمارية هي (فرنسا – بريطانيا – إيطاليا – أثيوبيا) وفي عام١٩٦٠م قبلت القومية الصومالية بالخضوع لدولة مركزية تضم الصومال الايطالي والصومال البريطاني، أملا في تحقيق القومية الصومالية التي تضم إضافة إلى الإقليمين السابقين ثلاث أقاليم أخرى هي : الصومال الفرنسي (جيبوتي حاليا) والصومال الإثيوبي (أوغادين حاليا) والصومال الكيني (نفذ حالياً)".[٣]

---

[١] مقصود الحسن نوري، مستقبل باكستان بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في، أفغانستان، سلسلة محاضرات، رقم ٦٨ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، ط ١. ٢٠٠٣ م، ص١٠.

[٢] مجموعة الأزمات الدولية، الصومال في انتظار المرحلة الأصعب، ترجمة المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، تعليق إبراهيم نصر الدين، ٢٦ /يناير/ ٢٠٠٧ م، ص ٤٠.

[٣] المصدر نفسه، ص ٣٧.

ولقد قبل الشعب الصومالي كل أشكال الإكراه من النظم التي حكمته ما بعد الاستعمار، على أمل تحقيق حلمه القومي في توحيد الأمة الصومالية، ولكن تبدد هذا الحلم مع استقلال الإقليم الأول (جيبوتي) عام ١٩٧٧م وانسحاب القوات الصومالية من إقليم أوغادين عام ١٩٧٨ بعد تحريره عام ١٩٧٧، ومن حينها بدأ يشعر الشعب الصومالي أنه لم يعد بحاجة إلى دولة فاشلة، فشلت في شتى المجالات حتى انهارت بالكلية عام١٩٩١ وبشكل غير مسبوق في تاريخ سقوط الدول.

ومما ساعد في هذا السقوط، بدون شك، التدخل الخارجي الإثيوبي بمساعدة إسرائيلية ورغبة أمريكية وشكل هذا التدخل عاملاً أساسياً في عدم استقرار الصومال، وعدم إعادة بناء الدولة الصومالية، فالتدخل الإثيوبي السياسي والعسكري – تحت المظلة الأمريكية الإسرائيلية– لم يتوقف، بهدف واضح هو الحيلولة دون قيام دولة صومالية موحدة قد تدفعها قوميتها إلى رفع راية الصومال الكبير مرة أخرى، والمطالبة بإقليم أوغادين المقتطع من أراضي الصومال.[١]

"لذلك ليس من المستغرب أن يسعى النظام الأثيوبي إلى تمزيق الصومال والتعامل مع هذه الكيانات (جمهورية أرض الصومال، بلاد بونت، جوبا، الحكومة الانتقالية الفدرالية) كل على حدا في إطار إستراتيجية إعادة ربط هذه الكيانات في نظام فدرالي هش.

لقد "عملت أثيوبيا وأمريكا وإسرائيل معا لتقويض أي جهد عربي سواء من جانب مصر أو الجامعة العربية لإعادة اللحمة الصومالية"[٢] .

كما من المفيد الإشارة إلى، أن تفتيت الصومال بهذا النحو بدأ يأتي بنتائج عكسية على النظام العالمي والفواعل المتدخلة في الصومال، بعد أن تحولت أرض الصومال إلى بيئة خصبة لنمو وتكاثر التنظيمات المتطرفة العابرة للحدود والمهددة للسلم الدولي، وكذلك بروز ظاهرة القرصنة الصومالية التي أصبحت تهدد طرق الملاحة البحرية في المحيط الهندي وخليج عدن، هذه الأمثلة تؤكد أن استراتيجية التفتيت في الشرق الأوسط ذات مخرجات مدمرة تقود إلى الفوضى ليس فقط في المنطقة بل في العالم كله[٣].

---

[١] مجموعة الأزمات الدولية، الصومال في انتظار المرحلة الأصعب، مصدر سابق، ص ٣٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ٣٨.

[٣] المصدر نفسه، ص ٣٩.

- **اختراق النظام العالمي للمغرب العربي**

تلقى منطقة المغرب العربي اهتماماً متزايداً لدى النظام العالمي، هذا الاهتمام الأمريكي دشن مرحلة جديدة من نظام تدخلاته بالمنطقة بعد أن كانت حكراً على النفوذ الأوروبي فقط.

لقد أتقنت الولايات المتحدة استثمار مجمل المتغيرات في المنطقة لصالح مشروع الهيمنة الكامل على الشرق الأوسط، ونظرت لمنطقة المغرب العربي لا بوصفه مجرد سوق ومجال اقتصادي خصب للاستثمار طويل الأمد، بل تتعامل معه بوصفه موقعاً جيواستراتيجياً حيوياً لها.

ولقد كان الإنزال العسكري لقوات الحلفاء في الدار البيضاء المغربية في الحرب العالمية الثانية البداية الرسمية لاختراق المنطقة عسكرياً، فقد أصبح بحوزة الولايات المتحدة قواعد عسكرية ومطارات خضعت لسلطتها مباشرة. وقد استمرت هذه القواعد بعد نهاية الحرب وحصول الاستقلال السياسي خاصة في مدن القنيطرة، وبن سليمان، وبن جرير. كما شرع النظام العالمي باختراق المنطقة بذريعة ما عرف بقضية لوكاربي وفرض حصار جوي على ليبيا. وكان التدخل الأمريكي الأول للثورة بعد الحرب العالمية عندما أقدمت القوات الأمريكية باختراق السيادة الليبية وقصفت (ثكنة العزيزية) التي يقيم فيها رئيس الدولة العقيد القذافي في محاولة لاغتياله"[1].

"ولكن أمريكا قائدة النظام العالمي لم تكتف ببوابة لوكاربي الليبية للتدخل، بل أوسعت لها الأبواب كافة للتغلغل في المنطقة من خلال ثلاث ذرائع مثالية لتحقيق الاختراق وهي:

الأزمة الجزائرية، قضية الصحراء المغربية، الصعوبات الاقتصادية التي تواجه بلدان المغرب العربي"[2].

ولإحراز تقدم جديد في عملية الاختراق استثمرت السياسة الأمريكية (الأصولية الإسلامية) في دعم النزعات الانفصالية كالامازيغية والفرنكوفونية كتيارين معاديين للعروبة والإسلام.

---

[1] عبد الإله بلقزيز، وآخرون، الوطن العربي في السياسات الأمريكية، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ٢٠٠٢ م، الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي، ص ٦٧.

[2] المصدر نفسه، ص ٧٥.

كما "استثمر النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة حالة التهميش والاقتصاد المتردي في دولة موريتانيا للاختراق الناعم لها وربطها بعلاقات مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، حتى باتت الدولة ساحة مفتوحة أمام تدخلات الولايات المتحدة وإسرائيل كونها تمثل الحلقة الأضعف في السلسلة المغاربية"[١].

لا شك أن النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة يملك استراتيجيات لاختراق سيادة المنطقة والهيمنة عليها، فقد رضخت ليبيا بعد عناد لم يدم طويلا مع النظام العالمي، والمنطقة برمتها أصبحت شبه ساحة مفتوحة لنظام التدخلات الخارجية على أكثر من صعيد.

والسؤال يبقى دائماً هل هناك استراتيجية موحدة للحد من هذه الاختراقات والحفاظ على ما تبقى من سيادة في منطقة المغرب العربي؟.

- **النظام العالمي والاختراق الناعم لمصر والأردن**

تعتبر مصر من أبرز دول المنطقة لما لديها من قدرات بشرية ومادية ومكانة إستراتيجية في المنطقة، هذه المكانة دفعت النظام العالمي لاحتوائها والتركيز عليها بشكل دائم.

وكانت أهم تلك المحاولات إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية حيث "أصبحت مصر بموجب هذه الاتفاقية دولة منقوصة السيادة، لا تستطيع ممارسة سيادتها الكاملة على جزء مهم من أراضيها وهي شبه جزيرة سيناء، مما جعل سيناء منطقة رخوة ومحطة ترانزيت للتهريب والاتجار بالبشر وتجارة الرقيق الأبيض والهجرة غير المشروعة والقلاقل والخلخلة الأمنية في جسم الدولة المصرية، فقد سمحت الاتفاقية بتواجد أجنبي متعدد الجنسيات دائم للمراقبة والتقييم والمتابعة ببنود الاتفاقية، كما فرغت معظم سيناء من القوة المصرية ووضعت ترتيبات لذلك"[٢].

ويعتبر تهريب الأسلحة والبضائع واجتياز الحدود في فترات مختلفة، إما عن طريق الأنفاق أو بتدفقات بشرية كبيرة كما حصل في سنة ٢٠٠٧ م على الحدود مع غزة كل ذلك يعتبر عرضا لمرض فقدان السيادة الكاملة

---

[١] عبد الإله بلقزيز، وآخرون، مصدر سابق، ص ٧٦.

[٢] محمد سيف الدولة، كامب ديفيد والسيادة المجروحة في سيناء (أرقام وحقائق) ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، الرابط http://www.dctcrs.org/s3556.htm. ٢٣/٢/٢٠٠٨

على سيناء، والتقيد بعدم ممارسة السيادة وفق الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل والنظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[١].

كما ينطبق ذلك على المملكة الأردنية التي ترتبط باتفاقيات مع إسرائيل بإشراف أمريكي، حيث يرافق هذه الاتفاقيات ترتيبات أمنية تحد من قدرة الدولة على ممارسة سيادتها الكاملة على بعض المناطق من إقليمها السياسي[٢].

- **اختراق النظام العالمي لدول النفط العربية**

تعتبر الدول الخليجية من الكيانات السياسية الضعيفة ذات المكانة الجيواقتصادية العالية، ما جعلها دائما عرضة للتدخلات الخارجية، خاصة بعد زيادة معدلات الإنتاج من النفط والغاز، وارتفاع الاحتياطيات النفطية في دول الإقليم، إضافة إلى قيام المنطقة بدور مكمل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بمعنى أن المنظومة القيادية العالمية لا يمكن أن تتخلي عن هيمنتها على هذه الدول حتى لو اضطرت إلى استخدام القوة، كما حصل في الكويت والعراق وإيران، لذلك يعتبر إقليم الخليج العربي أكثر النظم اختراقاً وتبعية للنظام العالمي.

يقول عبد الخالق عبد الله : " إن دول الخليج ليست سيدة فيما يتعلق بسيادتها الداخلية والخارجية، والدول الخليجية تم اختراقها في فترة مبكرة على أكثر من صعيد، أهمها عن طريق الإغواء، بمعنى سلب السيادة بالإغراء دون اللجوء إلى القوة، وبطرق مباشرة وغير مباشرة، كإخضاع الدولة إلى جملة من الاتفاقيات العسكرية والأمنية والاقتصادية، تستبيح سيادة الدولة على مواردها الطبيعية كالامتيازات النفطية، والاتفاقيات التي تسمح باستخدام أرض الدولة للاعتداء على الغير، وإنشاء القواعد العسكرية الإستراتيجية التي لها علاقة بالهيمنة والسيطرة ليس على الدولة فقط، بل على المحيط العربي والإسلامي، وكذلك الاتفاقيات التجارية التي تسمح بانسياب السلع والبضائع حيث يصفها البعض بـ (دولة السوق)".[٣]

كما اتجهت الدولة الخليجية إلى خصخصة الأمن والدفاع، فقد أوكلت أمنها الخارجي ولزمته لدى الدول الكبرى، وأوكلت أمنها الداخلي لدى الشركات الأمنية الخاصة، هذه الشركات الأمنية الأجنبية تمثل أعظم

---

[١] عبد الخالق عبدالله، التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢ ، ابريل ١٩٩٨ م، ص ٤٠.

[٢] المصدر نفسه، ص ٤١.

[٣] المصدر نفسه، ص ٤١.

اختراق للدول الضعيفة، فهي تقوم بالإشراف الأمني على الموانئ والمطارات والحدود والمنشات النفطية، وتدريب الوحدات الخاصة لحراسة الأفراد وتدريب وإنشاء الجيوش أيضاً.

كما يقوم النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قواعده الإستراتيجية العملاقة المنتشرة في كل من السعودية والإمارات وعمان وقطر والبحرين والكويت ومياههم الإقليمية بالاعتداء على الدول المجاورة ويستخدمها في شن الحروب بعلم الدولة أو بدون علمها، كما حصل في كل من العراق وأفغانستان وإيران، إضافة إلى جملة من العمليات السرية غير المعلنة والتي تستهدف التدخل في المنطقة ودولها.

بمعنى أن، الدول الضعيفة والصغيرة ليست مخترقة السيادة فقط، بل مهددة لسيادة الدول الأخرى، يجري ذلك تحت حماية النظام العالمي وما يوفره لها من مظلة أمنية.

- **العراق وأفغانستان نموذج للدول المحتلة المسلوبة السيادة بالكامل**

شكل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق منعطفاً خطيراً في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، خاصة بعد أن تحولت دولة العراق إلى دولة رخوة وساحة مكشوفة للتدخلات الخارجية سواء من الدول الإقليمية أو الدولية إضافة إلى الفاعلين من غير الدول كالمنظمات والشركات والمؤسسات العابرة للحدود والتي تنشط في كل من أفغانستان والعراق حاليا.

فإذا كان احتلال أفغانستان والعراق له علاقة بفتح منفذ لإقليم وسط آسيا الحبيس والسماح لتدفق النفط باتجاه الجنوب عبر الممر الأفغاني الباكستاني، خدمة للشركات الأمريكية التي تعمل منذ زمن في وسط آسيا، فإن احتلال دولة العراق وغزوه لا يرتبط بالنفط فحسب ، بل أيضاً بأمن إسرائيل واستمرار نظام الهيمنة وسياسة التفتيت، وما الأصولية الإسلامية وأسلحة الدمار الشامل إلا أغطية وعقيدة تبرر الغزو.[1]

فقد اصدر مركز صبان لدراسات الشرق الأوسط (مؤسسة بروكينجز) يونيو ٢٠٠٧ دراسة تحت عنوان (العراق...التقسيم السلس) إعداد (ادوارد بي جوزيف، ومايكل اوهانلون) التي تطرح تقسيم العراق كأحد البدائل المطروحة لحل المعضلة العراقية، والمثير في التقرير انه" يطرح خطة مفصلة لما سيكون عليه العراق،

[1] عبد الخالق عبدالله، مصدر سابق، ص ٤١.

وكيفية تقسيمه بين ثلاث دول على أساس طائفي، وكذلك الجهات المشرفة على التقسيم ومضاعفاته، مشيراً إلى صعوبة التقسيم، فالأمر مختلف في تقديرهم عن عملية (دايتون) في تقسيم الاتحاد اليوغسلافي"[١] .

إن سلوك النظام العالمي عموماً تجاه دول الشرق الأوسط، كالعراق وأفغانستان يضاعف من محنة سيادة دول الشرق الأوسط ويحتفظ بقدر عال من الاختلال في العلاقات الدولية التي تتجاوز التبعية إلى الاحتلال وإستراتيجية فك وتركيب الدول.[٢]

- **لبنان نموذج الدولة الرخوة غير المستقرة**

يعتبر لبنان من الكيانات السياسية الضعيفة والرخوة والأكثر هشاشة وقابلية للتدخلات الخارجية، وهي دولة مستباحة السيادة بسبب شتى أنواع التدخلات السياسية والاقتصادية والعسكرية من جميع الفاعلين الدوليين سواء كانوا من الدول أو من غير الدول.

إن تكوين الدولة من مجموعة من الطوائف يجعلها أكثر عرضة للتدخلات الخارجية التي تأخذ أشكالا عدة، فكل طائفة أشبه بدولة لها علاقاتها الداخلية والخارجية ونظامها الخاص.

"كما يوصف لبنان بالدولة القابلة للانفجار والأقل مقاومة للتدخلات الخارجية بل أحيانا يكون التدخل بطلب منها لذلك توصف بالدولة الرخوة غير المستقرة"[٣].

- **سوريا سيادة منقوصة ومخترقة**

توصف سوريا بالدولة السيادية المنقوصة السيادة فقد تعرضت الدولة للاحتلال عام 1967م، وبقيت هضبة الجولان السورية إلى الآن محتلة، بذلك أصبحت دولة منقوصة السيادة كما بقيت تتعرض لاختراقات عسكرية على أكثر من جبهة، حيث قامت القوات الأمريكية بالاعتداء على سوريا مساء الأحد (٢٠٠٨/١٠/٢٦) عندما هاجمت أربع مروحيات أميركية منطقة البوكمال، التي تبعد ثمانية كيلومترات عن الحدود مع العراق

---

[١] اشرف محمد كشك، رؤية أمريكية لتقسيم العراق، السياسة الدولية ، العدد ١٧٠ ، أكتوبر ٢٠٠٧ ، المجلد ٤٢ ص ١٨٩.

[٢] اشرف محمد كشك، مصدر سابق، ص ١٨٩.

[٣] وليد مبارك، مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ١، ٢٠٠٤ م، ص ص٤-٥.

وانطلاقاً منه. وقامت بإنزال مجموعة من جنود القوات الخاصة، هاجمت عدداً من الأهداف دون أي اعتبار لسيادة الدولة السورية.

كما تقوم دولة الاحتلال الإسرائيلي بخرق سيادة الدولة السورية في أكثر من مرة، كان آخرها الاعتداء على منطقة دير الزور، إضافة إلى التدخلات السرية والقيام بالاغتيالات داخل نطاق السيادة السورية[١].

٢. الدول الممانعة

- **إيران نموذج الدولة الصلبة الممانعة للتدخلات الخارجية**

بقيت إيران عرضة لنظام التدخلات الغربية وجزء من الإستراتيجية الأمريكية (الأعمدة المتوازية) في الشرق الأوسط، إلى أن قامت الثورة الإسلامية في إيران حيث أحدثت تحولاً جذرياً في علاقة إيران بالنظام العالمي.

"فالثورة في إيران قامت في اتجاهين متوازيين الأول إسلامية الدولة، والثاني رفض تدخلات النظام العالمي وتيار التغريب الذي يؤسس للقابلية للاستعمار ويقبل التدخل الغربي، فالثورة الإيرانية تنادي بالتحديث وترفض الحداثة الغربية كطريق له" [٢].

ومنذ عام ١٩٧٩ تعرضت إيران لمحاولات متنوعة من التدخل، كالتدخل العسكري الأمريكي الفاشل عام ١٩٧٩م وما عرف (بعملية تاباس الفاشلة) وكذلك الحصار الاقتصادي والسياسي.

كما ينشط النظام العالمي في نظام تدخلاته من الداخل، أي من خلال التنوع الإثني والسياسي في إيران لزعزعة استقرار الدولة من خلال الأقليات والمذهبيات والقلاقل التي جرت بعد الانتخابات الأخير تؤكد ذلك...الخ.

وما زالت التهديدات المتبادلة على خلفية البرنامج النووي الإيراني بين جذب وشد إلى أن يتم إرساء احدى الفرضيتين، الأولي هي إخضاع إيران مرة أخرى لنظام التبعية والإلحاق، وإما فكاك إيران من نظام الإلحاق والتبعية للنظام العالمي ونجاحها في مشروعها القومي، بدعم من الفواعل الأسيوية الكبيرة كالصين وروسيا،

---

[١] فهمي هويدي، الغارة على سوريا فضحتنا، جريدة السفير اللبنانية ، التاريخ: ٢٠٠٨/١١/٤.

[٢] سماح عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٦، ص ٥٠.

حيث شكلت الدولتان مظلة حماية لإيران في مجلس الأمن كشركاء إقليميين واستراتيجيين، يشير لذلك ارتفاع حجم التبادل التجاري والصناعي وحجم الاستثمارات للدولتين في إيران.

استناداً لما تم طرحه، يتوقع أن تتعاظم محنة سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط، كنتيجة مباشرة لتدخلات النظام العالمي المتنوعة من جهة، ونمو الفواعل الداخلية الأخرى، أو مكونات ما دون الدولة، كالتنظيمات والأقليات الدينية والعرقية التي تتحدى الدولة وتعمل من داخلها دون الاعتبار لسيادتها من جهة أخرى. فضلاً عن فشل الدولة في منطقة الشرق الأوسط المتواصل في بناء الديمقراطية، والإصلاح السياسي، وصيانة حقوق الأقليات السياسية والمدنية.[١]

- **تركيا**

مهما تكن المواقف الأوروبية من تركيا، فإن الاتحاد الأوروبي يتعذر عليه تجاهلها، أولاً لأنها عضو في مجلس أوروبا وحلف شمال الأطلسي، وهي قوة لا يستهان بها، وذات موقع مهم داخل الاتحاد وفي المنطقة، وثانياً لأنها التزمت شروط الاتحاد وخضعت لفترة تجربة على رغم ممانعة الجنرالات لشروط كوبنهاغن، وقد تصاب تركيا بأذى كبير وبليغ لو نجح الجنرالات في وأد حزمة القوانين الحديثة، ما سيضع بلاد الأناضول في حال من التأرجح الحضاري ممزقة بين الشرق والغرب، بلا انتماء لأي منهما. ولا شك في أن ما يحدث في تركيا اليوم ليس مجرد تجربة عابرة في المجال السياسي، ولكنه حقائق تصهر في شكل جلي ساعدت عليها ظروف داخلية – تراكمية – وأخرى إقليمية ودولية، والمهم في كل هذا أنها تستند إلى "الهوية" وبالطبع هذه الأخيرة ليست حدودها تركيا. والمدهش أن الأتراك ينجحون بها في تحقيق واقع جديد، ونفشل فيها – عربياً – للحفاظ على ما تبقى من الدولة القطرية، بعد العجز الذي ظهر على المستوى القومي في العراق.

لا بد من الإشارة إلى أن تركيا ترتبط بجملة من الاتفاقيات التي تسمح للحلف الأطلسي بإنشاء قواعد عسكرية على أراضيها كما تؤجر منطقة ذات أهمية إستراتيجية لإسرائيل تقوم من خلالها بالتدريب والمتابعة الأمنية للدول المجاورة." [٢]

---

[١] عبد الحي، سماح، مصدر سابق، ص ٥١.

[٢] عبد الحي، سماح، مصدر سابق، ص٤٠.

خاتمة

لقد ظل مبدأ السيادة منذ أن نبّه إليه "جان بودان" عام ١٥٧٦ يمثّل حجر الزاوية للتنظيم الدولي الحديث، إذ نصّت عليه وأقرّته كافة القوانين والمعاهدات والنظم والأعراف الدولية. إلا أن هناك تراجعاً تدريجياً لحق بهذا المفهوم عبر العصور، نظراً لما وجّه إليه من انتقادات فقهية تمس صفة الإطلاق فيه، ولما صادفه في التطبيق من معوقات فرضتها حقائق البيئة الدولية. لقد تعرضت نظرية السيادة في العصر الحديث للعديد من الانتقادات على اعتبار أنها لا تتفق مع الظروف الحالية للمجتمع الدولي، وأنها تشكّل عرقلة لعمل المنظمات الدولية. هذه الانتقادات أثّرت بشكل جوهري على احتكار الدولة للعمل الدولي خاصة مع تعاظم دور قوى غير وطنية في عصر العولمة (قد تكون مؤسسات مالية أو تجارية أو منظمات المجتمع المدني) والتي ساهمت في التنقيص من قداسة مبدأ السيادة المطلقة، وكذلك بسبب تعدد التدخلات الأجنبية في حقل الاختصاص الداخلي للدولة. ولعل هذا الواقع يعود إلى التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة في ما يتعلق بتصعيد وتيرة الإضطرابات داخل الدول. فمنذ اندلاع أحداث الربيع العربي (٢٠١٠-٢٠١١) مثلاً، شهدت بعض الدول العربية، على الخصوص، أحداثاً قاسية على المستوى الإنساني حيث اندلعت صراعات داخلية ذات طبيعة سلمية أو شبه سلمية تحوّلت فيما بعد إلى مواجهات عسكرية بين قوات مدنية أو غير نظامية وقوات عسكرية وطنية، أدّت بالدولة ككيان سياسي إلى مواجهة جبهة داخلية مهددة لاستقرارها وجبهة خارجية على مشارف حدودها مهددة لما تبقى من تماسك سيادتها.

بعد هذه الدراسة، وبرأينا الشخصي نجد أن هناك عدة حقائق قائمة، أهمها أن مبدأ السيادة دائم ومستمر، ولكن طرأ عليه تغيرات كثيرة، شهدناه في معظم دول شرق الأوسط حيث أن سيادتها شكلية وبالحقيقة هي منزوعة السيادة. أيضاً، نرى أن صورة السيادة وحقيقتها والمسؤوليات التي تنهض بها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها، ولا تعني التطورات الحادثة الآن نهاية مفهوم السيادة، ولكن تعني أن السيادة قد تغيّر مفهومها وفحواها وتم إعادة توزيعها، وهذا لا يمنع من القول أيضاً أن حدود السيادة آخذة في التقلص والإنتقاص بفعل المستجدات الراهنة.

فالنسبة للتغيرات التي استجدت على مفهوم السيادة والمتمثلة في العولمة، والتي سبق التطرق إليها في متن البحث، نجد أنها تهدف إلى السيطرة على الدولة الوطنية وإخضاع قوانينها لحركتها وحريتها في العمل، وبذلك تؤدي العولمة المعاصرة إلى حرمان الدول من حق السيادة المطلقة وصولاً على مفهوم جديد للسيادة منذ القدم، ويمكن تسميتها بـ "السيادة الجديدة"، حيث نشأ هذا المفهوم كتوصيف للحالة التي آلت إليها السيادة بعد تقلصها نتيجة للعولمة، ومع ذلك يمكن القول أيضاً أن الدولة وإن كانت تعتبر أقل سيادة في ظل تطورات العولمة، إلا أنها لا تزال وستبقى تحتفظ بدورها الرئيسي والأساسي في السيطرة على إقليمها وتنظيم سكانها، وإعطائهم الشرعية على المستوى الدولي بطريقة لا تستطيع مؤسسة أخرى فعلها، كما لا تستطيع أية مؤسسة التحدث باسم السكان نيابة عن الدولة.

تناولنا بالدراسة أيضاً، التدخل الدولي بذرائعه المختلفة، المتمثل في التدخل بحجة حماية حقوق الإنسان والأقليات، والتدخل بحجة مكافحة الإرهاب، والتدخل بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل، والتدويل مع التركيز على مدى تأثير كل صورة من هذه الصور على السيادة الوطنية، ويمكن القول أن كل تلك الذرائع والحجج للتدخل ما هي إلا وسائل استخدمتها الدول الكبرى (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية) كسلم للوصول إلى أهدافها وتحقيق مآربها الاستراتيجية، وهي في سبيل تحقيق ما تصبو إليه تدمر الدول وخاصة منها العربية والإسلامية والنامية عن طريق الانتقاص من سيادتها، وجعلها محدودة.

إضافة إلى كل تلك المستجدات التي تسعى لتقييد مبدأ السيادة، نجد أيضاً النظام العالمي الجديد وضرورة المحافظة عليه، وقد تعرضنا له بنوع من التفصيل، ونستطيع القول أن هذا النظام ما هو إلا وسيلة في يد الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الأقوى بين الدول في جميع المجالات، تستغله بدعوى نشر الديموقراطية وصيانة حقوق الإنسان، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين وغيرها من المبادئ السامية التي يصبو هذا النظام العالمي الجديد إلى تحقيقها بيد أميركا، وهي تسعى من خلاله إلى تقييد سيادة الدول السائدة في طريق النمو، وكذلك الدول الإسلامية والعربية، لتسهيل عملية التحكم فيها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، في الولايات المتحدة الأمريكية، أثبتت هشاشة النظام العالمي الجديد، فبعد تحول النظام العالمي إلى الأحادية القطبية اعتقد الكثيرون بأن هذا النظام سيشهد فترة من الأمن والسلام العالمين والاتجاه نحو تفعيل الشرعية الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. لكن أحداث ١١ أيلول كشفت عن تحول الصراع في العلاقات الدولية إلى صراع بين الدول العظمى، وهي

الولايات المتحدة وبين ظاهرة الإرهاب، كما أظهرت الأحداث أيضاً بصورة جلية ضعف النظام الدولي عن طريق تجاوز أميركا لأطر هذا النظام وعدم الاعتماد على الشرعية الدولية في إدارتها للصراع أو ترتيبها للنظام الدولي ولجوئها للقوة الساحقة في محاربة أعدائها أو تهديد مصالحهم.

إذن، تعاظمت محنة سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط، كنتيجة مباشرة لتدخلات النظام العالمي المتنوعة من جهة، ونمو الفواعل الداخلية الأخرى أو مكونات ما دون الدولة كالتنظيمات والأقليات الدينية والعرقية التي أصبحت تتحدى الدولة وتعمل من داخلها دون الاعتبار لسيادتها من جهة أخرى.

وبناءً على كل ما تقدمنا به، وتماشياً مع آراء المفكرين والباحثين نستطيع القول أن مستقبل السيادة يخيم عليه اتجاهين بارزين، نوجزهما في الآتي:

- الاتجاه القائل باختفاء السيادة: حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أنه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجياً منذ نحو خمسة قرون، سوف تحل اليوم الشركة متعددة الجنسية تدريجياً محل الدولة، والسبب أن الشركات متعددة الجنسية تسعى خلال تلك المرحلة إلى إحداث تقليص تدريجي في سيادة الدول، بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة، وستكون الوظيفة الجديدة للدولة خدمة المصالح المسيطرة وهي في الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة.

  والواقع أن فكرة تلاشي سيادة الدولية، ثم اختفاء الدولة القومية في مرحلة من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، حيث قالها "ماركس" والفوضويون ومع ذلك لم تنته السيادة ولم تتلاش الدولة القومية.

- الاتجاه القائل باستمرارية السيادة: حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن التطورات الراهنة في النظام الدولي، لن تأتي على السيادة تماماً، فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها، وأقصى ما يمكن للتطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي.

بناءً على هذه الدراسة، نستطيع القول أن مبدأ السيادة الذي يعتبر من أهم المبادئ في القانون الدولي العام تعرض للكثير من التحولات والمصالح الدولية التي تسعى لتقييده، وقد استطاعت تلك التحولات الوصول إلى تحقيق جزء من هدفها، ونخلص إلى أن كل كيان غير قادر على حماية مؤسساته وحياة مواطنيه لا يمكنه البقاء لفترة طويلة، فرسوخ الدولة كنظام وكمؤسسات يتحقق بفضل فعاليتها العسكرية على مواجهة أي تنظيم محارب يهدد أمن شعبها وسلامة أراضيها. إذن فمستقبل الدولة مرتبط بقدرة الدفاع عن نفسها في حالة الصراعات الداخلية والتهديدات الخارجية. والدولة التي تدخل بجدية في مواجهة العنف عليها الفوز والإنتصار بشكل سريع وحاسم وإلا فقدت هيبتها داخلياً وسيادتها خارجياً. طبعاً انحسار السيادة ليست ظاهرة تمس جميع الدول، فالسيادة موزعة بطرق متفاوتة بين الدول المتمكنة في فرض احترام مؤسساتها داخلياً وهيبتها خارجياً، وأشباه الدول والدول الفاشلة تنخرها الحروب الداخلية، غير القادرة على الحفاظ على الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي، الفاقدة لسلطة مركزية شرعية، والعاجزة عن احتكار العنف المشروع، هذه الدول ستكون في النهاية شاهدة على اختراق حدودها وسيادتها.

ختاماً، نخلص بعد هذه الدراسة إلى طرح إشكالية تصلح لأن تكون محل دراسة، حيث أن موضوع التدخل أصبح يطرح بقوة في مقابل مبدأ عدم التدخل، وهذا الأمر وإن كان يحمل في بعض جوانبه اعتداء على السيادة الوطنية المطلقة ويحولها إلى سيادة نسبية، ففي جوانبه الأخرى يمثل حماية لحقوق الأفراد من الممارسات القمعية للأنظمة الاستبدادية التي تتخفى وراء فكرة السيادة ومبدأ عدم التدخل، غير أن الإشكالية الأساسية التي تطرح نفسها ضمن هذه الآفاق والتساؤلات التي تطرح في معرضها، ما هي الأساليب التي تستخدم خلال الحماية الدولية؟ وتحت أي عنوان؟ هل لتحقيق أهداف سياسية وخرق السيادة (ربما القضاء عليها) والتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لبعض الدول؟ يبدو ذلك واضحاً في حالة الدول العربية، خاصة أن أوضاع حقوق الإنسان في هذه الدول تشكل منفذاً للنيل من سيادته.

المصادر

- **أولاً: الكتب**

  - **اللغة العربية**

١. إبراهيم، حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية**، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

٢. ابن خلدون، عبد الرحمن، دار العودة، بيروت.

٣. أبو الوفا، أحمد، **الوسيط في القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، مصر، ط٥، ٢٠١٠.

٤. أبو عزوز، محمد سعيد، **العولمة وماهيتها ونشأتها وأهدافها**، دار البيارق، بيروت.

٥. إدريس، محمد السعيد ، **السيادة المفترى عليها**، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٨م.

٦. أمين، جلال، العولمة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.

٧. باسيل، باسيل يوسف، **سيادة الدولة في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠١.

٨. بلقزيز، عبد الإله ، وآخرون، **الوطن العربي في السياسات الأمريكية**، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ٢٠٠٢ م، الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي.

٩. تورا، هيلين، **تدويل الدساتير الوطنية**، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.

١٠. توفيق ، سعد حقي ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ٢٠٠٤ .

١١. الجابري، محمد عابد، **العولمة والهوية الثقافية**، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٨.

١٢. جاكسون، **ميثاق العولمة**، ترجمة فاضل حبتر، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣.

١٣. جوزيف س. ناي، **المنازعات الدولية:** مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٧.

١٤. حداد، معين، **الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتكية قضايا الأرض والنفط والمياه**، ط ٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ١٩٩٧.
١٥. حسين، عدنان السيد، **نظرية العلاقات الدولية**، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٢.
١٦. حمدان، جمال ، **إستراتيجية الاستعمار والتحرير**، دار الشروق، القاهرة، ط ١٩٨٣ .
١٧. داود، رائد فوزي، **فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٣.
١٨. راغب، نبيل ، **أقنعة العولمة السبعة** ، دار غريب للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
١٩. روسو، شارل، القانون الدولي العام، م٢، ١٩٧٢.
٢٠. رياض، محمد ، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٧٩.
٢١. السيد، رشاد عارف، **القانون الدولي العام في ثوبه الجديد**، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
٢٢. شيحا، إبراهيم عبد العزيز، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دراسة تحليلية للنظام الدستوري اللبناني، دار الجامعة، بيروت، ط١، ٢٠٠١.
٢٣. طاهر، علاء ، **العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة**، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، دار بلال للطباعة، بيروت، ط1998 م.
٢٤. عامر، صلاح الدين، **مقدمة لدراسة القانون الدولي العام**، مطبعة دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٩.
٢٥. عامر، محمد عبد المجيد ، **دراسات في أسس الجغرافية السياسية والأوضاع العالمية الجديدة**، الإسكندرية ، دار الدعوة ، ١٩٧٤.
٢٦. عبد القادر، محمد حاتم، **العولمة ما لها وما عليها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.
٢٧. علوان، عبد الكريم، **الوسيط في القانون الدولي العام**، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠.
٢٨. علوان، محمد، **القانون الدولي العام – المقدمة والمصادر**، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.
٢٩. الغنيمي، محمد طلعت، **الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام**، منشاة المعارف الإسكندرية، ٢٠٠٩.
٣٠. الغنيمي، محمد طلعت، **الوسيط في قانون السلام**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٢.

٣١. الفتلاوي، سهيل حسين، **مبادئ المنظمات الدولية والعالمية والإقليمية**، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

٣٢. فوكوياما، **بناء الدولة – النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة : مجاب الإمام، العبيكان، بيروت، ٢٠٠٧.

٣٣. كراي، جون، **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مكتبة الشروق، القاهرة ، ٢٠٠٠.

٣٤. كورلاند، هارولد، **الأمم المتحدة كيف؟، ولماذا**، ت. عبد الفتاح الميناوي، مكتبة النهضة العربية، ١٩٦٢.

٣٥. كورنو، جيرار، **معظم المصطلحات القانونية**، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨.

٣٦. لسان العرب، **مادة سود ومادة زعم**، مختار الصحاح مادة سود.

٣٧. مبارك، وليد ، **مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ٢٠٠٤.

٣٨. المجذوب، محمد، **القانون الدولي العام**، مكتبة الحلبي، بيروت، ٢٠١٠.

٣٩. مجموعة الأزمات الدولية، **الصومال في انتظار المرحلة الأصعب**، ترجمة المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية، . القاهرة، تعليق إبراهيم نصر الدين، ٢٦ /يناير/ ٢٠٠٧ م.

٤٠. المسيري، عبد الوهاب، **العلمانية والحداثة والعولمة**، دار الفكر، القاهرة، ٢٠١٣.

٤١. ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥.

٤٢. نافعة، حسن، **نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين**، صعود وانهيار التنظيم الدولي الحكومي"، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٤٣. نوري، مقصود الحسن ، **مستقبل باكستان بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في، أفغانستان**، سلسلة محاضرات، رقم ٦٨ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، ط ١. ٢٠٠٣ م.

٤٤. نوفل، أحمد سعيد ، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، عرض/محسن صالح، الدار العربية للعلوم، ط1 بيروت، ابريل2007 .

٤٥. هماش، عبد السلام، **العولمة وحقوق الإنسان**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٢.

٤٦. هيجانة، عبد الناصر زياد، **القانون البيئي، النظرية العامة للقانون البيئي- مع شرح التشريعات البيئية**، ط١، دارا لثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
٤٧. هيرست، بول وطومبسون، جراهام ، **من هؤلاء، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**، ترجمة فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، ٢٧٣ الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١.
٤٨. وهب، علي، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط**، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت، ٢٠١٣.
٤٩. ياسين، السيد، **أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية**، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩.

○ اللغة الفرنسية

50. Pierre de Senarclens ,Mondialisation ,Souveraineté et théories des elations internationales, Armand colin, Paris,1998.
51. El abdaimi Mohamed, Mondialisation et emploi. I, primerie najah el jadida, casablanca 2000
52. Pablo Antonio Fernadez Sanchez, «La Violation grave des droits de l'homme comme une men - ace contre la paix,» Revue de Droit International, vol. 77, no. 1 (1999), p. 24.
53. Yann Kerbrat, La Référence au chapitre VII de la charte des nations unies dans les résolutions à caractère humanitaire du Conseil de sécurité, Travaux et recherches Panthéon-Assas Paris II. Droit -économie - sciences socials (Paris: L.G.D.J/Montchrestien, 1995), p. 12

- **ثانياً: الصحف والدوريات**

٥٤. أبو رمان، محمد ، **النموذج الباكستاني وصناعة الإرهاب**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠ ، اكتوبر ٢٠٠٧ .

٥٥. الأهرام المصرية، نقلا عن صحيفة نيويورك تايمز، العدد رقم: ٤٤٥٣٥ ، الثلاثاء ١١ نوفمبر، لسنة ٢٠٠٨.

٥٦. بريجنسكي، زبيغنيو ، **واجب أمريكا السيطرة على العالم**، قراءات مجلة شؤون الأوسط، العدد ٨٢، ١٩٩٩.

٥٧. الجبوري، محمد علي محمد تميم، **المعضلة المائية بين تركيا ودول الجوار العربي**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٣٦، العدد ٤١٩، كانون الثاني ٢٠١٤.

٥٨. الجميل، يلر وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، ١٩٩٩، ط١.

٥٩. حبيب، كميل، **التنمية بين نعمة العولمة ونقمتها**، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٣٧، ٢٠٠١.

٦٠. حسن، عمار، **السودان ومشكلة دارفور ونموذج الدولة الهشة**، صحيفة الحياة اللندنية، التاريخ: ٢٠٠٧/١٠/٠١.

٦١. الحسيني، محمد تاج الدين ، **المجتمع الدولي وحق التدخل**، سلسلة المعرفة للجميع ، ١٨ الرباط، ٢٠٠٠.

٦٢. حمزاوي، عمرو ، **خطر عجز الدولة – اليمن نموذجاً**، صحيفة الحياة اللندنية، الخميس، العدد ٤ يونيو ٢٠٠٩.

٦٣. خليل، محمود، العولمة والسيادة: **إعادة صياغة وظائف الدولة**، كراسات استراتيجية، العدد ١٦٣، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مركز الأهرام، القاهرة، شباط ٢٠٠٩.

٦٤. سعيد، محمد السيد ، **الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف** ، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٠٧ ، العدد ١٦٨.

٦٥. عبد الخالق، عبدالله، **التوترات في النظام الإقليمي الخليجي**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢ ، ابريل ١٩٩٨ م.

٦٦. عبد الله، حسين، **المخاطر المحيطة بنفط الخليج، مجلة السياسة الدولية**، المجلد ٤٣ ، العدد ١٧١ ، يناير ٢٠٠٨.

٦٧. العيس، طلال، **السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر**، دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م. ٢٦، العدد الأول ٢٠١٠.
٦٨. غليون، برهان ، **الديمقراطية الأمريكية وإعادة بناء علاقات السيطرة شبه الاستعمارية : تجربة الشرق الأوسط، جريدة الأيام الفلسطينية**، عدد ٢٠٠٦/٦/٤م.
٦٩. غليون، برهان ، **مصير الصهيونية بعد قرن من ولادتها**، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، أيلول/سبتمبر 1998 م، عدد 75.
٧٠. كرم، سمير ، **دولة لفلسطين تحت احتلال "الناتو"**، صحيفة السفير اللبنانية، العدد ١١٥٠٥، بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٩.
٧١. كشك، اشرف محمد ، **رؤية أمريكية لتقسيم العراق**، السياسة الدولية ، العدد ١٧٠ ، أكتوبر ٢٠٠٧ ، المجلد ٤٢.
٧٢. كوك، جوناثان ، **إسرائيل وصراع الحضارات**، صحيفة القدس الفلسطينية، الجمعة ٥/ ديسمبر/ ٢٠٠٨
٧٣. مان، جيمس ، **المبرر الحقيقي لغزو العراق قديم وعمره ١٠ سنوات**، صحيفة الرأي الأردنية، ١١ مارس، ٢٠٠٤.
٧٤. مجموعة من المؤلفين، **السيادة والسلطة**، الآفاق الوطنية والحدود العالمية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.
٧٥. محيو، سعد، تطبيق المؤامرة **على ما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة**، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٧/٠٨/٠٤.
٧٦. النويضي، عبد العزيز ، "**اشتراطية حقوق الإنسان : ربط المساعدة باحترام حقوق الإنسان في العلاقات بين الدول** "، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، العدد ١٨ ، ١٩٩٩.
٧٧. هويدي، فهمي، **الغارة على سوريا فضحتنا**، جريدة السفير اللبنانية ، التاريخ: ٢٠٠٨/١١/٤.

- **ثالثاً: الرسائل والأطروحات**

٧٨. حناشي، أميرة، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ٢٠٠٨.

٧٩. الحواشي، ياسر خضر ، **مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية**، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠١.

٨٠. الدلابيج، علي فايز يوسف، **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأميركي للعراق (٢٠٠٣ – ٢٠١١)**، جامعة الشرق الأوسط قسم العلوم السياسية، آيار ٢٠١١.

٨١. السرحان، خلف غالب خلف، **أثر تدخل منظمات حقوق الإنسان على مفهوم السيادة**، ١٩٩٠-٢٠٠٥، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

٨٢. عبد الحي، سماح، **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٦.

٨٣. عبدو، حسن رزق سلمان، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠.

٨٤. العدوان، طايل يوسف عبد الله، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (٢٠٠٢ – ٢٠١٣)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣.

٨٥. مهدي، خليل سامي علي، **النظرية العامة للتدويل في القانون الدولي المعاصر – مع دراسة تطبيقية حول محاولات تدويل القدس**، رسالة دكتوراه، الأردن، ٢٠٠٦.

٨٦. ناصر، محمد ، حسن صلاح، **الإشكاليات القانونية لمبدأ السيادة الوطنية وتطبيقاته في ظل النظام العالمي الجديد**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

- **رابعاً: المواقع الإلكترونية**

٨٧. بوابة أفريقيا الإخبارية، http://www.afrigatenews.net/content، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٧/١٢/٢٠ .

٨٨. شمس الدين، محمد، **موقف الاسلام من العولمة في المجال الثقافي والسياسي**، قضايا معاصرة، http://arabic.shamseddine.com/?p=541.

٨٩. سيف الدولة، محمد ، **كامب ديفيد والسيادة المجروحة في سيناء (أرقام وحقائق)** ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، الرابط http://www.dctcrs.org/s3556.htm. ٢٣/٢/٢٠٠٨

٩٠. الموقع الإلكتروني : http://towardsfreemind.blogspot.com/2012/05/blog- . تاريخ الدخول ٢٠١٧/٠٢/١٢.

الفهرس

المقدمة ١

١. إشكاليّة البحث ٥

٢. منهجية البحث ٦

٣. أهمية البحث ٦

٤. صعوبات البحث ٧

٥. تقسيم البحث ٧

القسم الأول: موقع الدولة في القانون الدولي ٩

الفصل الأول: السيادة وقواعد القانون الدولي ١٠

أولاً: مفهوم السيادة. ١١

ثانياً: إشكاليات مفهوم السيادة المطلقة ١٨

ثالثًا: قواعد القانون الدولي وسيادة الدولة ٢٣

أ. التدويل ومبدأ السيادة ٢٣

١. التدويل ٢٣

٢. صور التدويل. ٢٥

٣.التدويل والسيادة ٢٨

ب.التدخل الإنساني وإشكالية السيادة ٣١

ج.خرق السيادة بدعوى مكافحة الإرهاب ٣٥

الفصل الثاني: العولمة وسيادة الدولة ٣٨

أولاً: تعريف العولمة. ٣٨

ثانياً: مؤشرات العولمة _____ ٤١
ثالثاً: الاختلاف بين العولمة والتدويل _____ ٤٢
رابعاً: الدولة ومجالها الحيوي في عصر العولمة _____ ٤٣
خامساً: آثار العولمة على سيادة الدول _____ ٤٥
سادساً: العولمة والتغير في موازين القوى العالمية _____ ٤٧
سابعاً: التطورات الدولية المصاحبة للعولمة _____ ٤٨
أ.تأثيرات العولمة السلبية. _____ ٤٩
ب.تأثيرات العولمة الإيجابية. _____ ٥٢

القسم الثاني:المصالح الدولية وسيادة الدول في الشرق الأوسط _____ ٥٤

الفصل الثالث: السيادة والأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط _____ ٥٥
أولاً: الشرق الأوسط في العلاقات المكانية لقوى الهيمنة العالمية._____ ٥٥
أ.منطقة الشرق الأوسط كمنطقة بينية _____ ٥٦
ب.الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط_____ ٦٠
ثانياً: الأهمية الجيوإقتصادية للمنطقة_____ ٦٣
أ.أهمية المياه وعلاقتها بصراعات المنطقة_____ ٦٣
ب.أهمية النفط والغاز في المنطقة وعلاقتهما بالاقتصاد العالمي _____ ٦٦
ج.الموارد الاقتصادية والبشرية والثروات المعدنية في المنطقة ودورها في الاقتصاد العالمي __ ٦٨

الفصل الرابع: استراتيجية النظام العالمي لاختراق السيادة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط_____ ٧٠
أولاً : الحيلولة دون تحول الشرق الأوسط إلى كيان موحد ومستقل ومنافس _____ ٧١
ثانيا: اختراق واستباحة سيادة دول إقليم الشرق الأوسط بأشكال وذرائع متعددة_____ ٧٥
الأولى : اختراق السيادة بالإغواء _____ ٧٥
الثانية :اختراق السيادة بالقوة العسكرية والأمنية _____ ٧٦
ثالثاً : اختراق مكونات الدولة الوطنية نفسها من أسفل والتحكم بقواها الداخلية: _____ ٧٨
رابعاً : حال السيادة ومخاطر تفكك الدولة في الشرق الأوسط_____ ٧٩

أ.سيادة الدولة في الشرق الأوسط بين تدخلين ٧٩

ب.حال سيادة دول الشرق الأوسط: ٨١

١.الدول الفاشلة ٨١

٢.الدول الممانعة ٩١

خاتمة ٩٣

المصادر ٩٧